



الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- الإنسحاب الإضطراري من غزة:
- حاجة إسرائيلية ومكسب فلسطيني
- نظرة تحليلية للعلاقات الفرنسية - الأميركية
- عالم متعدد الأقطاب:
- روسيا تتحدث تفرّد الولايات المتحدة الأميركية
- الدوافع النووية الإيرانية والجهود الدولية للإحتواء
- تطوّر وظائف البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع)

- UN Security Council Under the Spotlight
- Union Européenne et Unité Arabe:
Etude Comparative

البناني الدفاع الوطني اللبناني

البناني الدفاع الوطني اللبناني



مجلة الدفاع الوطني الليبياني

LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE

العدد الرابع والخمسون - تشرين الاول ٢٠٠٥

أبعد من غزة

للإنسحاب الإسرائيلي من غزة أشكال مختلفة من التفسيرات وردود الفعل، بدءاً من التحرير وانتصار المقاومة ضد الاحتلال، إلى الإنسحاب الإسرائيلي الإضطراري، إلى مغادرة إسرائيل لبؤرة التوتر والكثافة السكانية المعروفتين، إلى تحويل غزة إلى سجن كبير، إلى خطوة في تنفيذ خريطة الطريق، إلى انسحاب مفخخ يهدف إلى إقحام الشعب الفلسطيني في حرب ضد نفسه... مسميات عديدة لخطوة ملتبسة في مسيرة سلام متعثرة، متخيلة في الدماء، محوطة بالدمار والته السياسي.

ولهذا الإنسحاب تقدير أميركي وثناء وثمان ملي من مليارات الدولارات، وتعويم لشارون أوروبياً بعدما كادت محاكم أوروبا تقيض عليه من جزاء مجزرة صبرا وشاتيلا، بحيث أصبح رجل سلام بعيداً كل البعد عن الإرهاب، كل ذلك لأنه انسحب من غزة.

هذا النموذج من الإنسحاب مع ما يخلفه من مخزون المشاكل المعدة للتفجير في لحظات سياسية مفصلية، هو محطة أساسية للأحداث لا بد من أن تسحب تأثيراتها أولاً على الضفة الغربية، وثانياً على الوضع العراقي المتفجر أصلاً، مع ما ينتظر سوريا ولبنان من وعود، وحديث عن غيوم سود تتلبد في السماء منذرة بعواقب لا حصر لها.

لا يمكن عزل الأحداث عن بعضها في هذه المنطقة، إنما الممكن والمطلوب هو الحد من تأثيراتها السلبية، والانتباه إلى المكائد الإسرائيلية و«الوجبات» المسمومة التي تقدم على الموائد السياسية، والتي تهدف إلى التعرّض للإستقرار العام في البلاد تحت ذرائع مختلفة، فالإستقرار أساسي وضروري لمواجهة كل الإستحقاقات والتحديات، والحفاظ عليه يجب أن يوضع في أعلى سلم الأولويات.

الأبعد من غزة هو ضرب الإستقرار، والتصدي للتداعيات هو تحويل حدث غزة إلى انتصار، بدلاً من الإكتفاء به إنسحاباً ملتبساً يدير ظهره أحياناً ويظهر أنيابه أحياناً أخرى.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

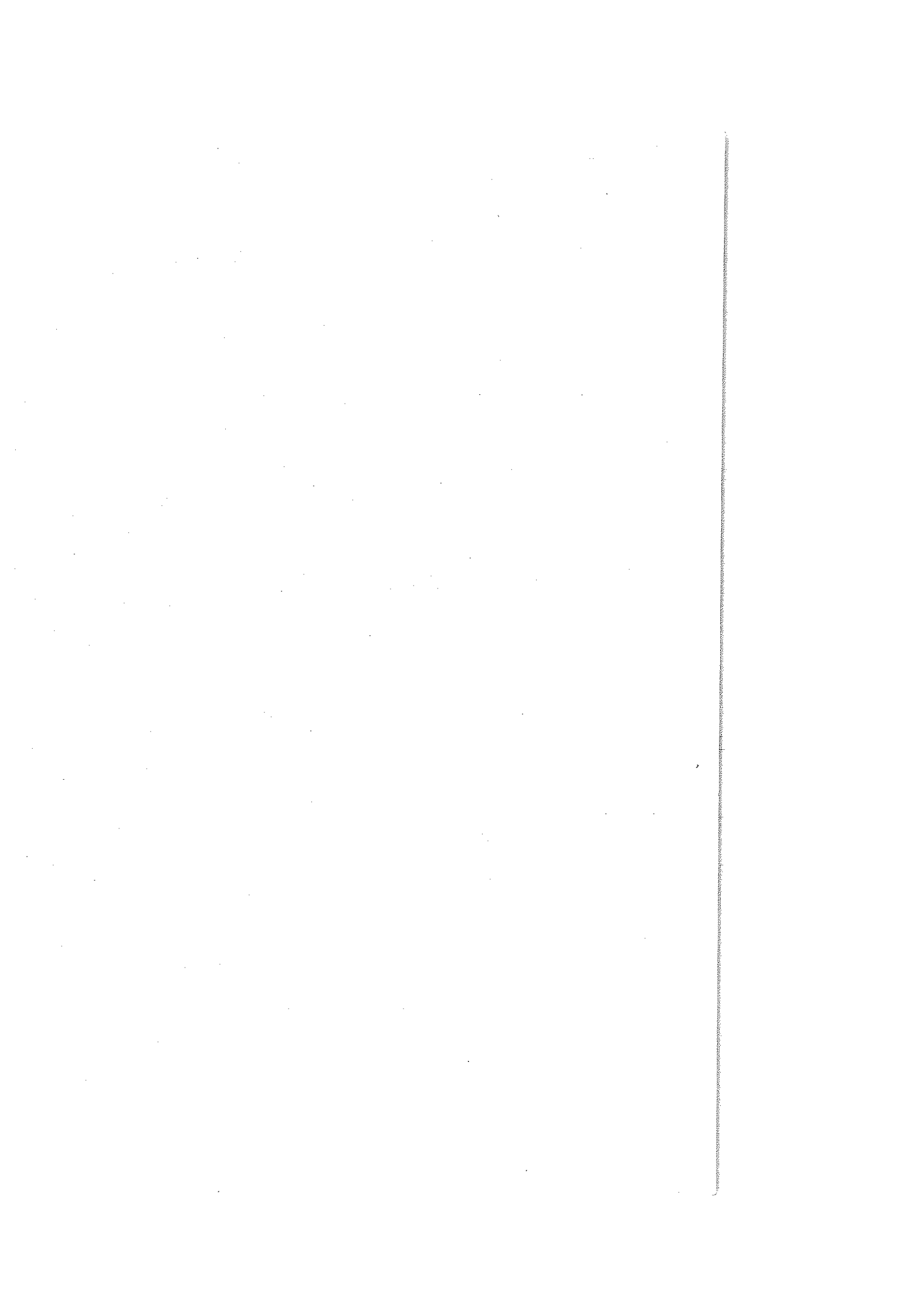
الفهرست

العدد الرابع والخمسون - تشرين الأول 2005

- الإسحاب الإضطراري من غزة
5 حاجة إسرائيلية ومكسب فلسطيني.....إحسان مرتضى
- نظرة تحليلية
47 للعلاقات الفرنسية - الأميركية..... د. وليد رامز عرييد
- عالم متعدّد الأقطاب:
71 روسيا تتحدّى تفرد الولايات المتحدة الأميركية..... علي حسين باكير
- الدوافع النووية الإيرانية
105 والجهود الدولية للإحتواء..... العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر
- أي مصير للعرب في مشروع إمبراطورية العوامة: تطوّر وظائف
143 البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع)..... د. بسام الحجّار - د. وداد سعد

خلاصات

- 173 مجلس الأمن الدولي تحت المجهر البروفسور ميشال نعمة
- 175 الاتحاد الأوروبي والوحدة العربية: دراسة مقارنة روديارد قازان



الإنسحاب الإضطراري من غزة: حاجة إسرائيلية ومكسب فلسطيني

الحفلة الوطنية

يندرج مشروع رئيس الحكومة الإسرائيلية آرييل شارون، القاضي بالإنسحاب من طرف واحد من قطاع غزة، ضمن رزمة من العناوين والإشكالات والتساؤلات المتعلقة بمصير المشروع الصهيوني وتحولاته، والتي تتبثق جميعها من مصدر واحد وأساسي وهو: أزمة الهويتين الإسرائيلية واليهودية. وهذه الأزمة كانت وما تزال في تفاعل مستمر داخل إسرائيل وخارجها منذ العام 1967، لا سيما ضمن سياق توجهها الإقليمي لجهة توسعها ودورها وخياراتها الإستراتيجية المنفتحة على الدوائر الأوسع الممتدة على مدى الشرق الأوسط الكبير حسب التحديد الأميركي الجديد، وذلك في ظلّ ولاية من يسمّون بالمحافظين الجدد الذين كتب ونشر الكثير عن توجهاتهم الإستراتيجية العدوانية الإمبراطورية البعيدة عن واقع العدالة الدولية والإنسانية، تحت مظلة الشعار: من ليس معنا فهو ضدنا.

إحسان مرتضى*

* باحث في الشؤون الإسرائيلية

من هنا ثمة من يرى، داخل إسرائيل وخارجها، وخصوصاً من يسمون بالمؤرخين الجدد، أن الصهيونية التي شتت ضد العرب جولات كثيرة دامية من الحروب والإعتداءات منذ أكثر من قرن من الزمن، وأقامت دولة الإستيطان والتوسّع والعمالة للإستعمار العالمي في فلسطين، وكسبت ضدّهم العديد من المعارك في الماضي والحاضر، قد وصلت الآن الى حالة من الشيخوخة والإنهيار منذ نهاية القرن العشرين. بل وكان من ذهب أبعد من ذلك ليقول أن الصهيونية قد انتهت واندثرت بمجرد نجاحها في تحقيق هدف إقامة دولة معترف بها عالمياً في فلسطين وعاصمتها القدس.

والذي يؤكد هذه الأطروحة وهذه الفرضيات من التداعي والإنهيار، هو ما آل اليه الداخل الإسرائيلي من تشرذم وتراجع على شتى الأصعدة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، ولاسيما ما حلّ بالمؤسسات والأحزاب الأساسية التي أقامت الدولة وفي مقدمتها حزبا العمل والليكود ثم سائر الأحزاب اليسارية والكيبوتسات والهستدروت، ثم تشطّي البنية السياسية-الإجتماعية للمجتمع الإسرائيلي نفسه على أسس طائفية وقطاعية وعرقية وخصوصاً في أعقاب فشل المشروع الإمبراطوري الصهيوني على أيدي المقاومة في لبنان أولاً ثم في فلسطين، إثر سنين عجاف مفعمة بالمجازر وسفك الدماء منذ العام 1982 وحتى العام 2000 عام التحرير والنصر وصولاً الى الإنسحاب الذليل من غزة.

الجدير بالذكر والملاحظ أنه منذ الإنتخابات الإسرائيلية التي جرت في عامي 1996 و1999 بدت بوضوح ساطع، الحالة التحوّلية للمجتمع الإسرائيلي، حيث تراجعت الأحزاب الكبيرة لصالح الأحزاب الصغيرة والمتوسطة ذات التمثيل القطاعي البعيد عن رموز الصهيونية الطلائعية صاحبة

الايديولوجيات الفاقعة والعنصريّة، كما وزادت حدة الفرز القومي والمصلحي، فصوّت المزيد من عرب 1948 داخل إسرائيل للأحزاب العربية بدلاً من الصهيونيّة، وصوّت الروس للأحزاب الروسيّة وصوّت اليهود المغاربة لحزب شاس السفارادي، وظهرت الحساسيات العنصريّة والتمثليّة في أشكالها الواضحة ما بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين واليهود العلمانيين واليهود المتديّنين والمستوطنين القدامى والمستوطنين الجدد وهكذا...

على هذه الخلفية تفاعل الخلاف والاختلاف على تحديد معنى ما هي الصهيونية؟ ومن هو الصهيوني؟ ومن هو اليهودي؟ وما هي حدود إسرائيل الرسمية؟ فالمتديّتون رأوا «أنّ الصهيونية قيمة دينية وليست قيمة علمانية» واعتبر الحاخام آربييه درعي الزعيم السابق لحزب شاس «أنّ الصهيونيين يحافظون على شرائع التوراة» وكفّر الحاخام عوفاديا يوسف القضاة العلمانيين في إسرائيل وكلّ من يتوجّه الى المحاكم العلمانية، كما وصف المهاجرين الروس الوافدين من الإتحاد السوفياتي السابق بأنّهم «غويم» أي أغيار وغرباء. وهذه المواقف ساعدت على تنامي الهويات الفرعية في المجتمع الإسرائيلي، وكشفت ما اعترى قبضة الصهيونية من وهن وضعف بعد أن عجزت عن احتواء التناقضات الداخلية التي تفجّرت في أوضاع تعبيراتها في اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين وتسلق رجل غوغائي مثل الجنرال شارون سدّة السلطة. في هذا السياق تعالت الأصوات التي تنعي الصهيونية وتعلن صراحة نهايتها وتدعو الى قيام دولة عادية ذات حدود واضحة كباقي الدول، لجميع مواطنيها، كما وطرحت خيارات وبدائل بشأن هوية إسرائيل ودورها مثل الشرق أوسطية واحتمال

دخول إسرائيل الى الجامعة العربية، والمتوسطة، وأفضليّة الانفتاح على أوروبا ممّا يدفع واشنطن الى التعلق أكثر بإسرائيل، وكذلك الخيار الأطلسي ودور إسرائيل الوظيفي في إطاره وهكذا...

إلا أن هذه الدعوة بقيت مجرد صرخة بحاجة الى مضمون، وتبيّن بسبب تهاوي الزعامات الشابة في الأحزاب الكبرى والمتوسطة مثل يوسي بيلين ويوسي ساريد وحاييم رامون ورئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق آمنون شحاك وبنيامين بن اليعيزر واسحق موردخاي وايهود باراك، وعمرام متسناع وسواهم، أن آرييل شارون، الشخصية الإنتهازية بامتياز، كان الرجل الوحيد القادر على إدارة هذه المرحلة الضبابية من إعادة الصياغة لدولة اليهود المنشودة جغرافياً وأيدولوجياً واستراتيجياً⁽¹⁾.

على ضوء ما تقدّم يمكننا الولوج الى موضوع بحثنا هنا من خلال النظر الى مسألة الانسحاب من غزة من طرف واحد، على أنها تمثّل خيار الإضطرار والضرورة بالنسبة للإسرائيليين وخيار القبول الحتمي من جانب الفلسطينيين، بإعتبار هذا الانسحاب مكسباً صافياً يشبه انتصار المقاومة في لبنان من حيث الدلالة الرمزية والمعنوية وإن لم يكن من حيث الدلالة الكمية لجهة مساحة الأراضي المحررة ورسم الخطوط الأولى في معالم الدولة الفلسطينية السيادية المنشودة.

1- مشروع شارون كحاجة إسرائيلية

لا شك أن مشروع شارون للانسحاب من غزة، ينطوي على مضامين إقتصادية واجتماعية بارزة بالإضافة الى المضامين السياسية والأمنية. فهو يفتح على أفق استراتيجي متواصل منذ زيارة الرئيس المصري الراحل أنور

السادات الى القدس عام 1997، ويندرج في إطار مشروع التطبيع الاكراهي في الأراضي المحتلة عام 1967، وذلك خلافاً للتطبيع العلني «الطوعي الواقعي» مع الأردن ومصر والتطبيع السري التهرابي مع العديد من الأنظمة العربية الأخرى. وما من شك في أن هذا النوع من التطبيع المفروض حالياً كأمر واقع على السلطة الفلسطينية، إثر حرب طاحنة ومريرة منذ الإنتفاضة الأولى عام 1987 وحتى الآن، مع ما يخفيه في طياته من ضمّ واستلاب للحقوق الوطنية الفلسطينية، كان بمثابة المختبر الحي لمختلف أنواع المواجهات في الصراع العربي الإسرائيلي عموماً والإسرائيلي الفلسطيني خصوصاً، ولاسيما المواجهات الفكرية والثقافية والسياسية والعسكرية على مستوى العقل والضمير العربيين. وبالتالي فجوهر مضمون «التسوية السلمية» الإلزامية من طرف واحد على طريقة شارون، إنما يرمي الى إحداث تغيير جيوسياسي تعسفي على الجانب الفلسطيني، على غرار عناق الدب، يبدأ بضرورة تقبل إسرائيل الكبرى في أيديولوجيتها الصهيونية المعدلة، وينتهي بتريسيخ الإحساس بالعجز والدونية وتغيير المعتقدات السياسية والوطنية والقومية استعداداً للدخول في شبكة معقدة من إجراءات التطبيع القائم على الغبن والظلم، وهذا خلافاً لطروحات العديد من المسؤولين والمنظرين الإسرائيليين السابقين الذين طرحوا إستراتيجية السلام والتسوية من منطلق بناء الثقة بصورة تدريجية. فلقد اعتبر المفكر والكاتب الإسرائيلي ألوف بن⁽²⁾ أنه توجد أربع عقبات صعبة تعمل على خلق ميزان ثقة سلبي ودائم بين إسرائيل والعرب وخاصةً الفلسطينيين وهي كالتالي: «الإحساس بالغبن والإجحاف المتبادل، والتهديد الإستراتيجي الذي ينسبه كل طرف للآخر، والموقف الثقالي والعقائدي

للغرب عامّة والمسلمين خاصة تجاه إسرائيل واليهود، وديناميكية الإطار العربي الذي لا تسود فيه علاقات ثقة متبادلة، وتحلّ محلّها علاقات انتهازية ومزايدات تعتبر إسرائيل والمشكلة الفلسطينية الأساس الرئيسي لها». أما الحل الحقيقي، حسبما يراه هار إيغن، وخلافاً لما يقوم به شارون تماماً، فيقوم بناء على مواقف وأعمال تؤدي إلى الحد من مشاعر الغبن والإجحاف لدى الجانبين، وإيجاد ترتيبات استراتيجية معقدة تجعل المعتدي يدرك أنّ من الصعب عليه أن يبدأ بحرب، وأن يعرف الزعماء أنّ الأخطار المترتبة على البدء بحرب أو أعمال إرهاب تفوق كثيراً احتمالات إحراز مكاسب، وضرورة إيجاد برامج مركبة في المجال التعليمي-الثقافي، تهدف إلى تفتيت الملامح السلبية-العنصرية في الصورة النمطية للآخر، واستبدالها ببرامج ذات مواقف متزنة إيجابية تدعو إلى الاعتدال والتعقل.

في المقابل كان رئيس الحكومة الإسرائيلية الراحل إسحق رابين قد سلط الأضواء على جوانب أخرى من «استراتيجية السلام» بين إسرائيل والعرب، ورأى أنّ دراسة مكونات العلاقات الاستراتيجية تبين أنّ «الأمر اللازم لاستمرار السلام بعد تحقيقه هو نفسه الأمر الذي لا بدّ منه لكي يتحقق السلام». وبتعبير آخر إن التغييرات الواجب إجراؤها في الحسابات الاستراتيجية من أجل استمرار السلام هي نفسها التي من دونها لا يمكن التوصل إلى السلام. وكان رابين يرى أنّ الصراع يدور ضمن مجالات ثلاثة هي: أولاً، مجال العلاقات العربية الإسرائيلية ومن ضمنها الفلسطينية الإسرائيلية، وثانياً مجال العلاقات العربية-العربية وتداعياتها على الموقف من إسرائيل، وثالثاً مجال صراعات الدول الكبرى المعنية بالمنطقة في ما بينها.

وكان رابين يرى على صعيد المجال الأول، ان لبّ النزاع هو «عدم التسليم بوجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة واستقلال في منطقة ذات أغلبية عربية إسلامية، الأمر الذي ينعكس سلباً على حسابات الأنظمة ويشكّل عقبة في طريق تحقيق السلام الشامل والدائم. اما الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وسائر القوى الرسمية العربية والفلسطينية، فلا يشكل أكثر من تكتيك سياسي».

وفي المجال الثاني رأى رابين أن الأنظمة العربية حاولت حماية نفسها من نواقص القصور والتقصير بطرح تطلّعات توحيدية عاطفية، لم تقض إلا الى محاولة سيطرة الدول العربية الكبرى على الدول الأصغر، والى زيادة الشكوك والاتهامات المتبادلة وتفجّر المصالح المتناقضة والمتعارضة في ما بينها. وكأن أي انحراف من جانب بلد عربي عن الخط المعتاد والمعتمد من منطلق النفاق أو المزايدة تجاه إسرائيل بالذات، يحوِّله تلقائياً وعلى الفور الى موضوع هجوم وإسقاط من قبل الدول الأخرى التي لها مصلحة مباشرة في ذلك.

اما المجال الثالث، وهو مجال الصراع بين الدول الكبرى من أجل بسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة، فكان له عند رابين، الأهمية الحاسمة في تحديد ما يحصل من تطورات على الصراع العربي الإسرائيلي، والأوراق الدبلوماسية التي توقّع بين إسرائيل والعرب، لا يمكن أن يكون لها أي تأثير حقيقي في إحداث تغييرات استراتيجية من دون تغطية دولية، في حين أن التغييرات الإستراتيجية الدولية يمكن أن يكون لها أبلغ الأثر على الأوراق الدبلوماسية والاتفاقات الخطية الموقّعة.

وضمن هذا السياق نفسه، يميّز المفكر الإستراتيجي الراحل

يهوشفاط هرکابي، بين ما يسميه «الخطة الكبرى» Grand Design والسياسة Policy والمقصود بالخطة الكبرى عند العرب، حسب رأي هرکابي، هو تدمير واستئصال إسرائيل ككيان سياسي «غدة سرطانية» أو بتعبير آخر «الإبادة السياسية». ويرى هرکابي أن الخطأ الأكبر الذي ارتكبه العرب والفلسطينيون على السواء على مدى سنوات الصراع الطويل، إنما يكمن في الخلط ما بين الخطة الكبرى والسياسة، الأمر الذي خلق تأثيرات سلبية كثيرة على حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ووصل إلى نظامهم التعليمي وثقافتهم وروحهم القومية⁽³⁾. إلا أنه نتيجة للتجارب المريرة للصراع منذ عام 1967 بدأت تظهر في صفوف العرب والفلسطينيين مواقف وأصوات تنادي باعتماد مثل هذا التفريق، مثل مصر والأردن وبعض الأوساط في منظمة التحرير الفلسطينية. والطريقة الوحيدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي حسب رأي هرکابي إنما تكمن في أمرين جوهريين هما: الفصل بين الخطة الكبرى والسياسة واعتماد المرحلية المزودة بالردع.

أما البروفسور شمعون شامير⁽⁴⁾، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، فرأى أن المشكلة من الزاوية الإسرائيلية في تحقيق سلام مع العرب والفلسطينيين إنما تكمن في إقناع الإسرائيليين بأن السلام مفيد حقاً وأنه سوف يدوم، وأنه يستحق. وبالنسبة لشامير فالحل مع الطرف الآخر لا يكون فقط في القبول بإسرائيل وإنما أيضاً بالصهيونية. والإعراض العربي والفلسطيني على هذا الأساس الإيديولوجي للدولة إنما يعني بالتالي إفراغها من الشرعية ووضعها موضع التهديد الدائم بالزوال.

والتقييم الموضوعي العام لطروحات إسرائيل التسوية السلمية منذ العام

1967 ومنذ مشروع ألون وحتى مشروع شارون، يدل على أن إسرائيل لا تريد سوى إحراز المكاسب لنفسها فقط ونقل سلبيات الأوضاع القائمة من تداعيات الجمود السياسي، إلى الأطراف الأخرى، وذلك من منطلق حسابات براغماتية دقيقة تأخذ بعين الاعتبار مسائل حساسة مثل السعي للتخفيف من الآثار السلبية للعزلة الدوليّة، وإحراز مكاسب سياسيّة واقتصاديّة سريّة وعلنيّة مع الدول العربيّة، وحماية المكاسب الإستراتيجيّة الكبرى مثلما يحصل الآن في الانسحاب من غزة ولصالح ضم مستوطنات الضفة الغربيّة، واستخدام مشاريع التسوية من أجل إحداث الشروخات ومفاقمة الصراعات داخل الصفوف العربيّة والفلسطينية والتقدم في خطوات التطبيع ومحاصرة ثقافة العداة والرفض والمقاومة للمشروع الصهيوني في المدى البعيد...

هذه المطالعة النقدية المقارنة، تثبت وجود نقاط تلاقٍ وتقاطع عديدة بين إستراتيجيات رؤساء الحكومات الإسرائيليين السابقين واستراتيجية مشروع شارون للانسحاب الأحادي من غزة، ولا سيما لناحية الإعراف بعجز القوة في كثير من الأحيان، مهما بلغت هذه القوة من الجبروت والغطرسة، ولناحية الإقرار بضرورة الفصل ما بين «الخطة الكبرى» للصهيونية و«السياسة». فشارون منذ عام 1982 كان ينطلق في اعتدائه على لبنان من حسابات «الخطة الصهيونية الكبرى» واليوم يحاول الإنصياح لضرورات «السياسة» من منطلق الواقعية النفعية تماماً كما فعل سلفه إيهود باراك عام 2000. وهذه السياسة في رؤية شارون ترتكز على مبادئ عملية تتضمّن النقاط التالية: ⁽⁵⁾

أولاً: إنّ حلّ الصراع العربي الإسرائيلي في أوضاعه النهائيّة لن يكون

ممكناً إلا عندما يعترف العرب بالصهيونية وليس فقط بإسرائيل؛ أي عندما يعترفون بما يسميه شارون «حق الشعب اليهودي في وطنه». و«حقه» في إقامة دولة يهودية على «أرض إسرائيل» أي أغلبية أرض فلسطين المحتلة. والى أن يحصل هذا الأمر، إن حصل، لن يكون هناك سوى تقدم بطيء وبطيء جداً، حسبما تدعو الحاجة الماسة الى ذلك.

ثانياً: يرى شارون أن سياسة الأمر الواقع، والحقائق المفروضة على الأرض، والمحمية بقدرات عسكرية ودبلوماسية هائلة على امتداد المنطقة والعالم، هي وحدها التي ستشكل المرجعية النهائية لترسيم وتحديد الحدود بين الدولة اليهودية والدول العربية المحيطة بها، وليس القرارات الدولية الصادرة منذ العام 1968 وحتى اليوم بما فيها القراران 242 و 338. من هنا يشدد شارون على وجوب أن تسيطر إسرائيل سيطرة تامة على الكتل الإستيطانية الأساسية، كما ويرى وجوب أن تسيطر على شريط واسع في غور الأردن. ولأسباب ديموغرافية بحته، يرى إنه لا داعي لأن تضم إسرائيل كل السفوح الغربية من جبال السامرة (شمالي الضفة). كما ولا يمانع أن تدرس في المستقبل أيضاً مبادلة الأراضي المأهولة -معاليه أد وميم وآرئيل- بأم الفحم. أمّا الربط بين التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة فيتم عن طريق شبكة طرق وأنفاق خاصة.

ثالثاً: ضرورة تصفية ما يسمى «الإرهاب» أي المقاومة الفلسطينية الفعالة المتمثلة في سرايا فتح وحماس والجهاد والجبهة الشعبية وسواها. ويرى شارون أن خريطة الطريق التي ستقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة لن تصبح قابلة للتطبيق إلا بعد أن يقوم الفلسطينيون بتفكيك جميع منظماتهم المقاومة، ومن المحظور أن تتنازل إسرائيل عن هذا الطلب في أي

ظرف من الظروف، مما يجعل مشروع الدولة الفلسطينية في مهبّ الريح. رابعاً: غزة في مقابل الضفة. فكّ الارتباط وتفكيك المستوطنات في غزة يعدّ ثمناً مناسباً مقابل رسالة الرئيس بوش، التي تكرّس، بحسب رأي شارون، سيطرة إسرائيل على الكتل الاستيطانية، وترفض أيّ انسحاب إسرائيلي مستقبلي من (مسقط رأس الشعب اليهودي) في الضفة الغربية. خامساً: الهجرة فوق كل الاعتبارات. فالأهداف الرئيسة للدولة هي استقدام مليون مهاجر جديد من دول الإتحاد السوفيياتي السابق ومن فرنسا، فضلاً عن «اليهود الكادحين من أميركا» وكذلك تكثيف الإسطيان في التّقب والجليل ومحيط القدس الكبرى. كما يجب أيضاً تعزيز التّعليم القومي للتأكيد على «حق اليهود الكامل في ارض إسرائيل».

إن شارون يريد مبادلة إصراره على تنفيذ مشروعه في مقابل أن يقبل العرب والفلسطينيون بالصّهيونية المتجدّدة، وأن يقبلوا بمقولته بأنّ الانسحاب من غزة إنما يرمي إلى تعزيز السّيطرة على الضفة. وأفعاله أيضاً تتوافق مع هذه المقولة، فهو يحجم عن التّفاوض الحقيقي مع الفلسطينيين، ويواصل المماطلة من أجل توسيع الكتل الإسطيانية الحيوية، كما ويمنع إخلاء النقاط الإسطيانية الإستراتيجية وتجميد البناء والتوسّع فيها.

ورؤية شارون هذه تثير مشكلتين: الأولى داخلية، تتمثّل في حاجته للمستوطنين وخوفه من أن يؤدي إخلاء منطقة غوش قطيف إلى انزعاجهم عن الدّولة وانغلاقهم داخل غيتوات ناقمة. والثانية خارجية وتتمثّل في أنّ شارون - الذي يعتبر في إسرائيل رمزاً للتسوية ويمينيّاً مفرطاً - ما يزال في نظر العالم يمثّل رجلاً انتهازياً مغالياً في انتهاك القوانين وافتراس الأراضي

الفلسطينية المحتلة في ظلّ مبدأ «أرض أكثر وعرب أقل». وهم الآن يراقبون انسحابه من غزة بذهول ويرحّبون «بشجاعته» المطعون في نزاهتها!!.

من ناحية أخرى نجد أن الأوروبيين يرفضون أيضاً «نظرية الحقائق المفروضة على الأرض» ويصرّون على أن الوجود الإسرائيلي في المناطق المحتلة ليس شرعيّاً. وحتى الرّئيس جورج دبليو بوش -رفيق شارون الوفي- يريد أن تتأسس الدولة الفلسطينية المحدودة النطاق والإمكانيات في عهده ومن غير المؤكّد أن يكون شارون على هذه الدرجة نفسها من الحماسة للموضوع. وبالتالي فعزلة إسرائيل واستمرار الصراع، في أحسن الحالات، سيكوّنان عنصرين بارزين في الثمن الواجب على الإسرائيليين تسديده للفلسطينيين والعالم مقابل بقاء شارون في قمة السلطة، خصوصاً وأنّ الخلافات الإسرائيلية مع الإدارة الأميركية الحالية حول مسألة التوسّع في بناء الوحدات السكنية داخل التكتلات الاستيطانية في الضفة الغربية لم تسوّ بعد كما وأنّ طلبه بتجميد خارطة الطريق ووضعها في البراد حتى يتمّ القضاء المبرم على جذور «الإرهاب»، قد تمّ رفضه.

لقد جاء في افتتاحية صحيفة هآرتس 2005/4/13 أن كلاً من بوش وشارون قد حدّدا في تكساس في شهر نيسان المنصرم، الحدّ الأقصى من التوسّع الذي يمكن أن يجرؤ أيّ رئيس حكومة في إسرائيل على أن يحلم به. وتضيف الصحيفة أنّه من المشكوك فيه أن تجد إسرائيل بعد الآن رئيساً أكثر وداً وحماساً وأكثر محاربةً لأعدائها من بوش. فإذا كان هو الذي يتبى هذا الخط أمام شارون والعالم، فهذا يعني أن المعركة على عشرات المستوطنات وآلاف المستوطنين الموجودين خارج هذا الخط هي معركة خاسرة سلفاً.

صحيح أن الكثير من الإسرائيليين، الذين يتطلعون منذ فترة إلى تسوية تستند إلى خطوط الرابع من حزيران 1967، لن يروا في كل هذا خسارة، ولكن آخرين، من أقطاب اليمين، ومنهم من هو في الحكم منذ سنوات، قد عاشوا وما يزالون يعيشون في وهم إمكانية الاحتفاظ وبشكل دائم بجميع المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية، وقد كان شارون نفسه واحداً من هؤلاء الواهمين حتى وقت ليس ببعيد.

لقد اصطدمت رؤية شارون المحلية برؤية بوش الشرق أوسطية الواسعة المدى، وهذا الاصطدام تمحور حول قبول أو عدم قبول خارطة الطريق أو الكثير من بنودها المعدلة أو غير المعدلة، ولا سيما ما يتعلق بمسألة تدعيم السلطة الوطنية الفلسطينية وترميم أوضاع رئيسها أبي مازن، الذي يراهن عليه الرئيس بوش من أجل إدارة سيطرة أمنية قوية على قطاع غزة ورعاية حياة مدنية سليمة هناك. ومن هنا تتضح بجلاء حدود الالتقاء والاختلاف حول التكتيك والإستراتيجية في أداء السياستين الأميركية والإسرائيلية. فالغاية الأميركية النهائية هي تحقيق تسوية بين الطرفين النازفين. والتحرك صوب الهدف لا يمكن أن يتم إلا طبقاً لخريطة الطريق، على أن تكون الخطوة الإسرائيلية الأولى هي إخلاء غزة وشمال الضفة والخطوة الفلسطينية الأولى هي تجميد كل أشكال مقاومة الإحتلال ومنع مواصلة «إرهاب» صواريخ القسام والعمليات الإستشهادية.

والإنضباط الإسرائيلي على المسار الفلسطيني تحت سقف هذه المطالب والرؤى الأميركية قد سبق له أن تمثل في العناصر المشتركة بين مشروع الليكود في إسرائيل والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة، والتي تجسدت في وثيقة نشرتها جامعة إنديانا⁽⁶⁾ الأميركية ويقضي بتطبيق إستراتيجية

إسرائيلية تتماشى وتتناغم تماماً مع الإستراتيجية الأميركية وتهدف إلى إحراز مكاسب إسرائيلية مباشرة وجانبية من أبرزها ما يلي:

- الوصول إلى مركز نفوذ يسمح لها بدور في تشكيل الاستراتيجيات في مناطق العالم وليس حصر نفسها ودورها في إطار الشرق الأوسط بحدوده التقليدية المعروفة.

- التحرك بالتوازي مع الاتجاه الأميركي إلى بلاد آسيا الوسطى الإسلامية، لخلق نفوذ إسرائيلي قوي في تلك البلاد، وإقامة حواجز أمام وصول النفوذ العربي والإسلامي إليها.

- القفز فوق القضية الفلسطينية وجعلها تتآكل من جراء الضغوط الداخلية والخارجية ومرور الوقت، وهذا ما تجلّى في سياسة الإغتيالات والمجازر الجماعية وتدمير سبل العيش تحت مظلة ما سمي بسياسة «رفع اليد» عما يجري بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي هذا السياق بنى شارون سياسة التهرب من التسوية الشاملة، والذهاب للقبول الاستسبابي ببعض المبادرات الأميركية مع التهرب من آليات التنفيذ ومن الإلتزام بالجداول الزمنية قدر المستطاع.

لقد قدّم الجنرال شلومو غازات، قائد الإستخبارات العسكرية الأسبق تقريراً رسمياً عن الإستراتيجية الكبرى لإسرائيل يقول فيه: «لم تتغير مهمة إسرائيل الرئيسية قط (منذ سقوط الاتحاد السوفياتي) وهي باقية على أهميتها الحاسمة. فموقع إسرائيل الجغرافي في وسط الشرق الأوسط العربي - المسلم - يجعل قدر إسرائيل أن تكون الحارس الوفي للإستقرار في كامل البلدان المحيطة بها. إن دورها هو حماية السياسات التقليدية القائمة لمنع عمليات التحوّل الراديكالية أو وقفها، وعرقلة إتساع الحماسة الدينيّة

الأصولية. ولهذه الغاية ستمنع إسرائيل حصول تغييرات، ما وراء حدودها، تعتبرها لا تطاق، ولدى إحساسها بأنها مجبرة على استخدام كامل قوتها العسكرية من أجل منعها أو اجتثاثها في حال حصولها.

ويضيف التقرير أن لإسرائيل «اهتماماً خيراً باستقرار أنظمة الحكم العربية، لأنها بحمايتها للأنظمة التقليدية المنضبطة الحاكمة في الشرق الأوسط، تؤدي خدمة حيوية للدول المتقدمة صناعياً والمهتمة جميعها اهتماماً شديداً بضمان استقرار مصالحها في المنطقة».

إنطلاقاً من هذا الدور وهذه الرؤية الإستراتيجية يتحرك شارون حالياً من ضمن حسابات عجز القوة، خاصة عندما تبين له أن ما يسميه «تصفية الإرهاب» و «إصلاح السلطة»، هي أمور جيدة كشعارات إعلامية، ولكنها صعبة الترجمة والتنفيذ كخطة عمل. فإسرائيل لم تحطم إرادة القتال لدى الفلسطينيين، ولا هي استطاعت زرع روح الهزيمة واليأس في نفوس صغارهم ولا كبارهم. وإذا كان شارون وشاؤول موفاز قد تمكنا من تهشيم السلطة الوطنية الفلسطينية وعزل عرفات في المقاطعة ومن ثم ربما تصفيته جسدياً، وزرع الألغام والعراقيل في درب خلفه أبو مازن، كما وإذا كانا قد اغتالا أو سجنا كبار قادة المقاومة من شتى الفصائل والمنظمات الإسلامية أو العلمانية من فتح والجهبة الشعبية وحماس والجهاد الإسلامي بواسطة استخدام أرقى وأفضل التكنولوجيات العسكرية في العالم، فإن الدم الفلسطيني والجسد البائس المنهك قد وجّها إلى العالم المتطور رسائل كافية من الإدانة الأخلاقية والإنسانية والقانونية لممارسات شارون تكفل عدم تثبيت الوضع الاستعماري القائم على الأرض. وقد نجح الفلسطينيون في كشف عنصريّة إسرائيل وتلوّث سمعتها المعنويّة في موضوع الجدار

الفاصل. وأعادوا تسليط الأضواء مجدداً على الخط الأخضر، كحدود شرعية وقانونية للدولة الفلسطينية العتيدة. وخطة الإنسحاب من غزة الجاري تنفيذها عملياً في الوقت الراهن كان قد اقترحها العميد عيال جلعادي⁽¹⁾، الذي كان من كبار المفكرين الإستراتيجيين في هيئة الأركان الإسرائيلية، والذي استقال من منصبه احتجاجاً على إهمال خطته، التي رأى فيها حاجة إسرائيلية حيوية لا مناص منها «كصيغة لتثبيت الأمر الواقع في المناطق (المحتلة) وتقليص الإحتكاك: تنازل جزئي عن مناطق مقابل شرعية دولية وموافقة على تأجيل الحلّ النهائي لسنوات عديدة» أي بتعبير آخر شراء الكثير من الوقت والإرباك في الساحة الفلسطينية مقابل القليل من الأرض. والجدير بالذكر أنه إثر استقالة جلعادي وجد شارون نفسه مكرهاً بعد حين للإستعانة بخدمات صديقه ورئيسه الجنرال غيورأ أيلاند. لقد وجد شارون نفسه محاصراً بالعجز العسكري والخسائر الإقتصادية والمعنوية والبشرية الضخمة. كما وجد إسرائيل تتحول تحت إدارته إلى دولة عنصريّة فريدة من نوعها في العالم، في وقت راحت تتبلور فيه مبادرات عديدة إسرائيلية وفلسطينية وعربيّة ودوليّة للخروج من مستنقع الدّم وسياسة عدّ القتلى من الطرفين. ويذكر رئيس الشاباك السابق عامي آيالون، صاحب المبادرة الشهيرة والمعروفة باسم مبادرة نسيبة-آيالون، أن من بين الدوافع الملحة التي حرّكت شارون نحو تنفيذ مبادرة غزة، الحسابات الديموغرافية التي أجريت ضمن إطار ما سمّي «مبادرة الإحصاء الوطني»⁽²⁾.

وفي هذا السياق إعتبر آيالون أن «خطة غزة» يمكن اعتبارها بمثابة نسمة ريح يمكن إستغلالها من أجل التوصل إلى اتفاق دائم، بحسب الخطوط

الحمير التي ينبغي على المجتمع الإسرائيلي حسمها وتحديدها، في حين أن إخلاء المستوطنين لوحده من دون تحديد هدف سياسي واضح والإبقاء على سياسة هدر الوقت وانتظار الرياح المؤاتية، سيكون بمثابة استسلام «لإرهاب حماس والجهاد الإسلامي» وطالما أن إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة والاستمرار يمثل القاسم المشترك محلياً وإقليمياً ودولياً فالسؤال المطروح إسرائيليّاً بشكل خاص هو: كم من القتلى والجرحى كانوا سيتفادون ما ألمّ بهم، لو أن شارون «كان قد سلّم السلطة الفلسطينية المناطق نفسها من قطاع غزة قبل سنوات عدة كدفعة على حساب التسوية الدائمة؟» وقد تبين لشارون أولاً وأخيراً أن خسائر الحركات الفلسطينية، وفي مقدمتها حماس قد زادت شعبيّة والتفافاً من قبل الجماهير، الأمر الذي تجلّى بنوع خاص في الانتخابات البلدية الأخيرة، التي جاءت لصالحها تماماً. كما وتبيّن له أن قدرة إسرائيل الردعية وهي تفكك مستوطناتها تحت النار، ليست على الإطلاق بأفضل من قدرتها الردعية أثناء رفضها إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين تحت النار، بحجة أن الأمر سيلحق الأذى والضرر بقدرتها الردعية. ومن سخرية القدر بشارون أن الرأي العام الإسرائيلي راح يربط بصورة تهكمية موافقته على إخلاء غزة بمدى إحساسه بالإحراج والمحاصرة من جراء التحقيقات البوليسية معه ومع أولاده على خلفية الفساد المالي واستغلال السلطة «عمق الاخلاءات كعمق التحقيقات». وتثبت معطيات العديد من الأبحاث الإسرائيلية أن رغبة الإسرائيليين بالانفصال عن الفلسطينيين تستوي مع رغبة إسرائيل بانعزالها عن منطقة الشرق الأوسط، وحتى ضمن ظروف لا يسلط فيها سيف الإرهاب على رقبة إسرائيل، فالغالبية العظمى من السكان اليهود (75%) مقابل (8%) فقط من

المعارضين، أعربوا عن رغبتهم، بل وتأييدهم لوجود حدود واضحة ومغلقة من أجل إيجاد فصل شامل بين إسرائيل والفلسطينيين حتى في أوقات السلم. ومن ناحية أخرى كشف الصحافي الإسرائيلي عكيفا الدار⁽⁹⁾ عن أن «القرار المسلوق» الذي اتخذته شارون بتعديل سياسته الاستيطانية إنما أتى «نتيجة تداعي أجهزة الأمن، فالمستويات الميدانية في جيش الدفاع الإسرائيلي وفي الشاباك وحرس الحدود تحدّثت عن شدّ الحبل حتى أقصى مداه من قدرة القوات... والقادة والجنود ورجال الشرطة وعملاء الشاباك قد وصلوا حتى شفا الإعياء. وقد شكّت القيادة العليا، من أن أيام التدريبات بأنواعها قد تقلّصت، وحدّر الضباط من أن الاحتكاك مع السكان المدنيين عند الحواجز وفي النقاط الاستيطانية (غير القانونية) يضعف الدافع ويفسد معنويات الجنود».

وهكذا يتبيّن أن انخراط شارون الجزئي والقهري في عملية التسوية الاستيطانية في غزة إنما كان ناجماً عن حاجة صهيونية ملحة وعن تدخل عدد كبير من العناصر والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التباينات النظرية في الطروحات الصهيونية وفي تقدير المخاطر الديموغرافية والإيديولوجية وخاصة في ما يتعلّق بنقاء الدولة والتغيرات الكبرى في أنماط الإدراك المتبادلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفي صورة إسرائيل في الخارج وفي التغيّرات العديدة التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي والعلاقات التي تربط الفرد بالنظام السياسي والسلطة وتأثير الهجرة والتنوّع الطائفي، ممّا زاد من التعقيد والصعوبة في مجال تحديد الموقف من العرب ومستقبل هوية الصهيونية وإسرائيل وطبيعة النظام الواجب تبتيه، والموقف من الفلسطينيين بنوع خاص، ومن قيام دولتهم

المستقلة جنباً إلى جنب مع إسرائيل. يضاف إلى ما تقدّم أيضاً عوامل هامة لها علاقة مباشرة بالطبيعة الدينية الميثولوجية للصهيونية، وخصوصية الديانة اليهودية، وحرص اليهود على تأكيد هذه الخصوصية ورعايتها، سواء كانوا مدفوعين إلى ذلك بمعادة الآخرين لهم، أم بحكم طبيعة التكوين النفسي والثقافي لليهود ورغبتهم في اعتزال الآخرين (غويم) والإستعلاء عليهم (شعب الله المختار).

ومن خلال ما تقدّم يمكننا أن نستنتج أن أبرز العوامل والعناصر التي دفعت رجلاً متعصباً ومتغطرساً كشارون للإسحاب من قطاع غزة وسحب الاستيطان معه يمكن تلخيصها بما يلي:

- قصور وتقصير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في بذل ما يلزم من جهود وتضحية من أجل تحقيق هدف إسرائيل الكبرى.
- تقادي سلبيات وتداعيات المشكلة الديموغرافية ومشاكل أخرى مثل مشكلة التراجع الاقتصادي وزيادة أعداد العاطلين عن العمل.
- تأثير الإنتفاضة والمقاومة وروح الصمود لدى الفلسطينيين في الرأي العام الإسرائيلي الذي أنهكته المواجهات والعمليات الإستشهادية.
- ظهور أجيال جديدة من الإسرائيليين غير الراغبين في استمرار المواجهات الدموية والتكيل بأبناء شعب آخر يريد الحرية والحياة الكريمة.
- الحفاظ على صورة إسرائيل في الخارج ومحاولة احتواء وتطويق القرارات والانتقادات الدولية لا سيما بشأن جدار الفصل والمستوطنات غير الشرعية.
- إهتزاز وتقسخ الإجماع الإستراتيجي بشأن الاحتفاظ بمستوطنات غزة.
- الحؤول دون تصاعد موجات النزوح والهجرة المضادة من إسرائيل إلى

الخارج، وأخذ العبرة من تراجع حماس لدى يهود دول الرفاه للمجيء إلى إسرائيل المثشحة بوشاح التعصب الديني والطائفي والعنصري.

وقد ورد في برنامج الفصل الأحادي حسبما نشرته صحيفته هآرتس منذ أيام ولاية يهود باراك العديد من النقاط الجوهرية التي تجعل من الإنسحاب حاجة ماسة لا غنى عنها ومن أبرزها ما يلي:

- الهدف المركزي: المحافظة على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل عبر الفصل الديموغرافي عن الفلسطينيين.

- إحاطة الكتل الاستيطانية المخصصة للضم بخطوط دفاعية من الممكن نقلها في المستقبل، إذا دعت الحاجة من أجل منع الإحتكاك الأمني.

- إتخاذ خطوات قانونية وإجرائية وإنشاء بنية تحتية لربط كتل الإستيطان (في الضفة الغربية) بإسرائيل.

- إستمرار الربط الاقتصادي الإسرائيلي والفلسطيني في ظل قيود أمنية إلى حين تحقيق اتفاق دائم.

وفي خلاصة المحور الأول يمكننا التأكيد على ما يلي:

عشية عام 2004 نظم أرييل شارون أفكاره ورؤيته السياسية الإستراتيجية، وعرضها ضمن خطته للإنسحاب من غزة رسمياً وعلى الملأ في خطابه في مؤتمر هرتيسليا⁽¹⁰⁾. وقد عرفت هذه الخطة بإسم «خطة فكّ الارتباط من طرف واحد». وعلاوة على سعيه لتعطيل أو تجميد سلبيات خطة خريطة الطريق الدولية فإن جوهر الخطة تمثل في تفكيك الإحتلال والإستيطان الإسرائيلي داخل قطاع غزة من أجل تعزيزهما في أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة. وهذا يعني أن قيام دولة يهودية على طريقة شارون يستتبع نظام (أبارتهايد) فصل عنصري في فلسطين التاريخية.

ووفق رؤيته هذه تتسحب إسرائيل من 42% من مساحة الضفة الغربية، في مقابل ضمّ المناطق الفلسطينية التي أقيمت عليها المستعمرات اليهودية وما هو ممكن من مناطق أخرى في الضفة الفلسطينية المحتلة أيضاً.

وعلى الرغم من أن انتخابات عام 2003 الأخيرة قد أسفرت عن فوز ساحق لليمين وهزيمة نكراء لليسار في إسرائيل، فإن ذلك لم يؤد إلى الإستقرار السياسي. والشاهد على ذلك أن حكومة شارون اليمينية الصرفة الأولى ما لبثت أن انهارت، وتمت الاستعانة بخدمات حزبي العمل ويهدوت هاتوراه، ممّا شكّل مؤشراً على انهيار الأيديولوجيات الحزبية مثل انهيار أيديولوجيا «إسرائيل الكبرى». وهكذا دخلت الأحزاب العقدية في أزمت وتخبّطات إزاء مجريات وقائع المشهد السياسي المتناقضة مع طروحاتها. وجلّ ما أصبحت تجيده هو قول عبارة «لا نقبل».

أما اليسار فلا يوجد لديه البديل السياسي وإنما يدور في فلك شارون ويعاني من أزمت قيادة قاسية. وهكذا راحت إسرائيل تدفع تباعاً ثمن ما تبتتته من سياسات انتوقراطية، في محاور نظامها المركزي، وذلك في شكل انعدام الإستقرار والتأرجح السياسي الشديد، الأمر الذي لم يعرف العرب استغلاله واستثماره في موازين الصراع والتسوية بسبب الضعف والتراجع العربي وغياب إستراتيجية فلسطينية موحّدة.

وعلى الرغم من كلّ ما تقدّم فإنّه بعد مرور 38 سنة من الإحتلال، تدخل إسرائيل اليوم في مشروع قومي لفك الارتباط مع الفلسطينيين. ومثلما يقول الكاتب الإسرائيلي أ. يهوشوع⁽¹¹⁾ فإنّ «القضية الصهيونية من أساسها هي قصة انفصال. إن القصة الصهيونية هي قصة محاولة التحرّر من الميل المفجع لدى الشعب اليهودي للتدخل في حياة الآخرين» ويستخلص يهوشوع

أنّ خطة شارون الراهنة «ليست فكرة تكتيكية، بل هي فكرة إستراتيجية ذات مغزى تاريخي» والهدف من ورائها هو رسم حدود إسرائيل بشكل ثابت ورسمي يمنح مواطنيها إحساساً متجدداً بالوطن، وذلك في مقابل فكرة صهيونية منافسة ومتطرفة يتبناها المستوطنون الأصوليون وأتباع اليمين الشوفيني المهووس. وخطة شارون بحسب رأي الكاتب آري شافيط، لن تكون خطة عملية بالمعنى الحقيقي للكلمة، إذا لم تستتبع فتح الحدود مع مصر أمام الفلسطينيين ومنحهم ميناءً بحرياً وميناءً جويّاً والأفسيحؤول القطاع منذ اليوم التالي للإسحاب إلى سجن كبير مشبع باليأس، وتتحمل إسرائيل مجدداً مسؤولية مصيره.

وفيما يتعلّق بالضفة الغربية فاللعبة الإستيطانية هناك تبقى لعبة قدرة سوف تشجّع الفلسطينيين على زيادة ضغوطاتهم للحاق بمصير إخوانهم في غزة لتحقيق التحرير والاستقلال. والأمر الذي يدعو إلى القلق على مصير الضفة، أنّ الإدارة الإسرائيلية الحالية برئاسة شارون - فايسغلاس هي إدارة تفتقر في العمق إلى المبادئ والأخلاق والروح والرؤية، وهي «تنتقل على الدوام من مؤامرة إلى أخرى» حسب تعبير الكاتب شافيط، الذي يضيف أنّ الخطة الراهنة «لا تطرح الخط الأخضر ولا خط الجدار الفاصل كحدود دولية جديدة، وهي بالتالي تقوّض الوضع القائم من دون أن تضع بدلاً منه نظاماً مستقراً ودائماً. والديناميكية التي تفرزها الخطة هي ديناميكية استمرار الوجود على خطوط تفتقر إلى المنطق وانعدام الرؤية».

لا شكّ إذاً أنّ ما أقدم عليه شارون إنّما أتى من باب العجز والاضطرار والمناورة وعدم القدرة على الإستمرار في معركة لا أفق لها مع الجماهير المدنية الفلسطينية التي تزداد حماساً و يقيناً بالنصر كلما ازدادت حدّة

المواجهات والتضحيات. وفي هذا السياق ارتفعت أصوات رقيقة المستوى في إسرائيل تطالب بالحوار مع حركة حماس الإسلامية المصنفة كمرأس حربية الإرهاب في القاموس السياسي الإسرائيلي، ومن بين هؤلاء رئيس الشاباك السابق عامي ايلون الذي أكد على أن إسرائيل ستكون مضطرة لإجراء اتصالات معها في غضون عامين من الآن، كما وطالب بالشيء نفسه أيضاً العميد شموئيل زاكاي، قائد قوات الاحتلال في قطاع غزة، هذا بالإضافة إلى شخصيات بارزة ومعروفة مثل رئيس حركة ياحاد يوسي بيلين، لا سيما في أعقاب ما كشفت عنه الانتخابات البلدية بشأن ضخامة شعبية الحركة مما يندر بتباشير إمكانية قيام إنتفاضة ثالثة.

وفي هذا السياق قال النائب اليساري يوسي ساريد زعيم حركة ميرتس سابقاً إنه «قبل أن ندعو إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية في أسباب اندلاع الإنتفاضة الثالثة المقبلة مع كل ما سينجم عنها من قتل وإراقة دماء، ينبغي على شارون أن يعي أن إسرائيل وحدها هي التي توقد نيران هذه الإنتفاضة بسبب إصرارها على توظيف فك الارتباط من أجل تجميد عملية التفاوض والتعامل مع سجن غزة الكبير على أنه دولة، هذا ببساطة لن يمر»⁽¹²⁾ ويشن ساريد هجوماً قاسياً ضد شارون يقول فيه: «يستحسن برئيس الوزراء ألا يبدو متذاكياً إلى هذا الحد، لقد اعتقدنا ربحاً من الزمن أنه بالإمكان تعايش الفلسطينيين مع الاحتلال. ما العمل إذا؟ لقد تبين أننا مخطئون، هم أناس تحركهم مشاعر طبيعية وهم مصممون على نيل حريتهم، لا يمكن مصادرة الحق منهم في البحث والعمل على تحقيق الحرية، بإمكاننا أن نهاجم وسائلهم التي يعتمدونها في الوصول للحرية، لكن هذا لن يفيد ما دمنا وقرنا الأسباب لذلك».

لقد كان مستشار شارون دوف فايسغلاس صريحاً إلى حدّ الوقاحة عندما قال إنّ خطة الفصل ستمنع قيام عملية سلام على أساس قرارات الأمم المتحدة التي هي انسحاب من أراضي عام 1967 وقيام دولة فلسطينية وعودة اللاجئيين. وبالتالي فالخطة معدّة لمنع كلّ هذه الأمور. وتكرار حديث كبار المسؤولين عن فحوى الخطة إنّما يصبّ في المصلحة الإسرائيلية الإستراتيجية للدولة. ومن هذا المنطلق تعاملت إسرائيل مع موضوع تحديد المواقيت بصورة تتسجم مع مصالحها الخاصة، وهذا يتطلب من جميع الفصائل الفلسطينية المقاومة والسلطة، إعادة النظر في أشكال متابعة النضال الوطني المشترك بما في ذلك ضمن قطاع غزة المحرّر من أجل دحر الإحتلال نهائياً وتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني. فجماهير غزة هي جزء لا يتجزأ من الوضع الفلسطيني العام. وهؤلاء كانوا قد حملوا الهمّ الفلسطيني تاريخياً ولا بدّ لهم من متابعة النضال وكأنّ القطاع ما يزال تحت الإحتلال، خصوصاً وأنّ المشروع الإسرائيلي المدبّر له، هو أن يتحوّل إلى مجرد سجن كبير مما يجعل الأفق السياسي غير ذي معنى في ظلّ بقاء جدار الفصل والمستوطنات التي أسّست لقطع الطريق بوجه إقامة دولة فلسطينية قادرة على الاستمرار والنمو.

المحور الثاني: المكاسب الفلسطينية

لقد تميزت فترة حكم شارون منذ عام 2001 باستمرار سياسة الإغتيالات الإسرائيلية للقيادات الفلسطينية وارتكاب المجازر وفرض سياسات الفصل (بناء الجدار وخطة الانسحاب من غزة) وشكّلت الإغتيالات جزءاً من مشروع شارون لفرض الحلّ السياسي الذي يتلاءم مع

مصالح إسرائيل، بمفهومه، وبمفهوم اليمين البراغماتي. فسياسة الاغتيال هي محاولة للقضاء على القيادتين السياسية والميدانية، وذلك لكي تعمل الحكومة الإسرائيلية مستقبلاً مع قيادة فلسطينية تستطيع أن تتعايش مع سقف مطالبها⁽¹³⁾.

أمّا بناء الجدار الفاصل فجاء بعد أن فشل شارون في وضع حدّ للمقاومة الفلسطينية أو منعها من القيام بعمليات داخل إسرائيل، وأيضاً من أجل فرض خقائق على الأرض. كما وجاءت خطة الفصل من أجل تفادي مضايقات خريطة الطريق وتحقيق مناخ مريح من المساومة السياسية لإسرائيل، وعلى الرغم من كلّ ذلك فإنّ خطة الفصل تعتبر مكسباً تاريخياً للفلسطينيين وتحطيماً دراماتيكياً للحلم الصهيوني بما يسمى أرض إسرائيل الكبرى، وهنا يكمن المكسب السياسي المرحلي للنضال الفلسطيني الطويل. فالיום لم يعد تغييب أو ترحيل الشعب الفلسطيني وارداً. قد يقال عنه إنّه إرهابي وأنه يتسبب بعدم الإستقرار في المنطقة لكنّه موجود، وهنا تتكرّر مقولة كبار قادة المشروع الصهيوني وخاصة مناحيم بيغن «أنا أقاتل إذاً أنا موجود». فالشعب الفلسطيني بدأ من قطاع غزة يحطّم قيود العزلة التي فرضت عليه رداً من الزمن، وبدأ يضع، وإن بصورة تدريجية، معالم الوطن القومي المفتوح على حلم العودة والقائم على أرض محرّرة ولو بصورة جزئية، من خلال استخدام كل أشكال المقاومة العسكرية والديموغرافية. وأمام هذه المحطة التاريخية في نضال الشعب الفلسطيني علينا أن نستذكر بعض العلامات الفارقة في تاريخ هذا النضال المرير والدامي، وأبرزها طرد منظمة التحرير من بيروت عام 1982 ومن ثمّ طرد شارون من غزة بواسطة الشعب الفلسطيني وفصائله المختلفة. ففي أثناء الغزو

الإسرائيلي عام 1982 حقق شارون إنجازين بارزين الأول عسكري وتمثل في طرد قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت والثاني سياسي وتمثل في ما سمي بمبادرة ريغن بتاريخ 1982/9/2 والتي نصت على أن «لا دولة فلسطينية في الضفة والقطاع... تحقيق حكم ذاتي... للإرتباط مع الأردن... القدس يجب أن تبقى غير مجزأة لكن وضعها النهائي يجب أن يقرّر في المفاوضات... لا يحقّ لإسرائيل ضمّ الأراضي المحتلة»⁽¹⁴⁾.

وكان الاعتراض الإسرائيلي على المبادرة يطال جانبها الإستيطاني بنوع خاص. فلقد أكّدت الحكومة الإسرائيلية أن إسرائيل «ستستمر في بناء المستوطنات. وسخر بيان الحكومة من وعود الولايات المتحدة بمعارضة إقامة دولة فلسطينية»⁽¹⁵⁾.

ورفضت إسرائيل أيضاً قي حينه بيان الدول الأوروبية العشر (بروكسل 1983/3/23) لأنه أشار إلى أن «المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة عقبة في طريق السلام...» وتبيّن منذ ذلك الحين أن التباينات في مواقف الحزبين الكبيرين العمل والليكود من مسألة تقرير مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، لا تقوم على خلفية قبول السلام مع الفلسطينيين أو رفضه، وإنما هي ناتجة عن الخلاف في وجهات النظر حول أفضل السبل التي تتيح لدولة إسرائيل إستكمال مشروعها الصهيوني، خصوصاً وأن احتلالها في عام 1967 أرضاً لم تستطع استيطانها بكثافة معقولة، قد وضعها في مواجهة الاختيار الصعب ما بين «التمسك بمبدأ تكامل الأرض الذي يعني بالضرورة التنازل عن وحدانية الشعب (يهودية السكان) وبين الحفاظ على الطابع اليهودي الأغلب لإسرائيل، والذي يقضي بدوره بالتنازل عن مبدأ تكامل الأرض». وتحت تأثير هذه النتائج الدراماتيكية لاجتياح لبنان عام 1982

تسارعت الخطوات التي أقدمت عليها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أملاً منها في استعادة المبادرة الدبلوماسية والسياسية مع فقدانها المبادرة العسكرية وفقدانها الكثير من وزنها وتأثيرها الإقليمي والدولي. فقبل الخروج من بيروت، وفي أثناء المفاوضات لترتيب تنفيذ إتفاق المغادرة أعلنت المنظمة بقيادة الراحل ياسر عرفات التزامها بكل قرارات الأمم المتحدة، وقام عرفات بتسليم البرلمان الأميركي مكوسكي، وثيقة تؤكد قبوله كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية⁽¹⁶⁾. وفي ضوء ما نصّت عليه مبادرة ريغان حول ربط الحل في الضفة وغزة مع الأردن، قام عرفات بتحسين علاقاته مع الملك الأردني الراحل حسين بن طلال. لكن مناورات المنظمة باءت بالفشل، وراح وضعها يتراجع إلى أن جاءت انتفاضة عام 1987 من خارج كل الأعياب السياسية والدبلوماسية، العربية والأجنبية، وفي حينه استغلّت المنظمة تضحيات إنتفاضة الحجارة من أجل إعادة تعويم دورها في التسوية أعلنت أثناء انعقاد المجلس الوطني المنعقد في الجزائر عام 1988 عن قيام «دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف». وبأن القرار رقم 181 الصادر عام 1947، الذي قسّم فلسطين... لا يزال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والإستقلال الوطني... وأنها ترفض العنف أو الإرهاب. وحمل عرفات تلك القرارات ليعلمها في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة (جنيف 13 كانون الأول 1988) وكان قد تمّ نقل مقر الاجتماع من نيويورك إلى جنيف بسبب رفض الولايات المتحدة إعطاء الرئيس الفلسطيني تأشيرة دخول إلى أراضيها.

كان الموقف الأميركي منذ ولاية الرئيس ريغان يوفر لإسرائيل دعماً

سياسياً، وأعان حكوماتها على المناورة في وجه الإنتفاضة ووفّر لعملياتها القمعية غطاءً دولياً. وفي أعقاب حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) عام 1990 جاء مؤتمر مدريد أثناء ولاية بوش الأب وجاءت معه رسالة التطمينات التي ورد فيها: «السلام الشامل يجب أن يتأسس على قراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام... إشراك الفلسطينيين مباشرة في تقرير مستقبلهم... الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك يوفّر أفضل الطرق لتحقيق هذه الغاية... وستواصل الولايات المتحدة معارضتها للتوسع الإستيطني»⁽¹⁷⁾.

إسحق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه، سيق إلى المؤتمر مرغماً، فصمم على إفشاله وعرقلته وحرفه عن أهدافه الأساسية، وهذا ما اتضح في كلمته أمام المؤتمر التي جاء فيها: «إنّ القضية ليست قضية أرض بل قضية وجودنا». وسيكون من المؤسف أن تتركز المحادثات أولاً وقبل كل شيء على الأرض، فهذا هو أقصر الطرق للجمود». وختم شامير كلمته بالقول: «نأمل أن تدركوا في نهاية الأمر أنه كان بإمكانكم الحضور إلى هذه المائدة قبل زمن طويل، وبعيد توقيع إتفاقية كامب ديفيد، لو أنكم اخترتم الحوار بدل العنف والتعايش بدل الإرهاب»⁽¹⁸⁾.

إثر استمرار إنتفاضة الحجارة نحو ست سنوات، وجدت إسرائيل نفسها برئاسة إسحق رابين دولة تميز عنصري واحتلال بامتياز في أعقاب سقوط آخر معقل للعنصرية في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وجنوب أفريقيا العنصرية. إنّ نظرة جديّة لحال العالم المنفتح على ذاته أكثر فأكثر عبر وسائل الإتصالات الإلكترونية، جعلت رابين والكثيرين معه من قادة الرأي والسياسة في إسرائيل، يدركون أنّ إسرائيل القمعية والدموية والعنصرية

هذه لم يعد لها مكان في عالم اليوم، ولا بد من احترام إرادة ملايين الفلسطينيين الذين يتزايد وزنهم المحلي والإقليمي والدولي تدريجياً على الصعيدين السياسي والديموغرافي. وأدرك رابين أن إسرائيل لن تكون ديموقراطية أبداً وهي تمارس كل أشكال التمييز العنصري بموجب العرق والدين حتى بين اليهود أنفسهم فكيف بالتالي تجاه العرب والمسلمين على وجه الخصوص.

لقد سقطت كل المحاولات والألعاب الديماغوجية وانكشفت أساليب الخداع والمناورة والمماطلة، وفشلت أعمال القتل والهدم والاعتقال، وبقيت مقاومة الشعب الفلسطيني مستمرة مع الإصرار على حق العودة الذي يتوارثه الأبناء عن الآباء والأجداد. ووجد رابين نفسه محاصراً سياسياً ومعنوياً وإعلامياً بشعب لا يكلّ عن العطاء والتضحية بالغالي والنفيس من أجل طلب الحرية والاستقلال والكرامة الإنسانية، فعمد عبر القنوات السرية وبرعاية الرئيس الودود كلينتون إلى صياغة إتفاق أوسلو في أيلول 1993 ثم إتفاق غزة أريحا أولاً. وكانت المشكلة الجذرية في أوسلو أن الاتفاق لم يلزم إسرائيل منذ البداية ومسبقاً بعودة اللاجئين وقيام دولة فلسطينية وبالإسحاب من القدس الشرقية وإزالة المستوطنات. وفي المقابل سعت إسرائيل إلى فرض مصالحها من موقع القوة وموقع المناورة بإعطاء وعود بإعادة الانتشار في الأراضي المحتلة عام 1967 ضمن تصنيفات أوب وج والتفاوض مع منظمة التحرير في مقابل رسم حدود جديدة لها عبر أسواق العالم العربي الغنية بأكملها تحت ذريعة تشجيعها على السلام والتنازل وعدم إغضاب الولايات المتحدة. وإزاء معارضة قوى اليمين الصهيوني المتطرّفة وفي مقدمتها أرييل شارون ونتنياهو، قال رابين قبل مدة قصيرة

من اغتياله عام 1995: «إذا كان الأمر يتعلق بمواقف تتناول جوهر الأشياء فأنا أيضاً أعارض حق العودة، إذ ليس في إتفاق المبادئ الذي تم توقيعه أي شيء يتعلق بحق العودة، وهذا لم يكن مصادفةً. أما في ما يتعلق بالقدس، فقد تم التوصل إلى اتفاق مع شريك عربي، وإنما فقط بشأن اتفاق مرحلي، ينص على أن القدس ستكون تحت سلطة إسرائيل خلال فترة الإتفاق. وشؤون الأمن الخارجي ستكون في أيدي إسرائيل. . . ونحن لم نلتزم باقتلاع أية مستوطنة»⁽¹⁹⁾.

و حين جرى تحديد موعد الإنسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا بموجب إتفاق طابا 1994/2/23 باشرت جماعات المستوطنين في الضفة الغربية، بتحريض مباشر من شارون وأعوانه، ممارسة أعمال احتجاج عنيفة، وراحت تتهم رابين بالخيانة وبلغت هذه الأعمال ذروتها في مذبحه الخليل 1994/10/25 التي ارتكبها باروخ غولد شتاين وقتل أثناءها 29 شخصاً من المصلين في داخل الحرم الإبراهيمي في المدينة وجرح أكثر من سبعين آخرين. ثم اغتيل رابين نفسه، مما شكل بداية تحوّل في موازين القوى الإسرائيلية لمصلحة التحالفات اليمينية والشوفينية المتطرّفة التي حملت نيتها هو إلى السلطة وحملت معه المبادئ التي كانت محط إجماع هذه الجماعات المهووسة بتكريس الإحتلال وابتلاع الأرض الفلسطينية ومن أبرزها:

- تحصين مكانة القدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي.
- دعم الإستيطان في مختلف أنحاء إسرائيل الكبرى وتطويره.
- إبرام تسوية مع الفلسطينيين في إطار حكم ذاتي ومعارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة أو أيّة سيادة أجنبية غربي النهر ومعارضة حق العودة.

- الإصرار، في أية تسوية سياسيّة، على ضمان الإستيطان اليهودي وضمن ترسيخه وأمنه وارتباطه بدولة إسرائيل.

ولكن إزاء استياء إدارة الرئيس كلينتون من ممارسات نتياهو وأفكاره الشوفينية، عمدت واشنطن إلى إسقاطه والإتيان بزعيم حزب العمل الجديد باراك، وعندما إنتهت قمة كامب ديفيد الثانية بالدعوة إلى استمرار المفاوضات في واشنطن والشرق الأوسط، عمد آرييل شارون إلى استلام زمام المبادرة وتعطيل كلّ محاولات التفاوض. فقام بزيارة استفزازية إلى الحرم الشريف في القدس بحماية ثلاثة آلاف جندي، ليتبين فيما بعد أنّه كان يريد استغلال أجواء العجز والمماطلة من أجل الوصول إلى السلطة وذلك بقلب الطاولة رأساً على عقب برفضه قيام دولة فلسطينية أو أي كيان سياسي فلسطيني آخر. وفي ردّه على اقتراح سلفه باراك بتنفيذ خطة الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين طرح خطته المستقلّة الخاصة التي تقضي بالعمل «على جلب مليون يهودي من روسيا وأثيوبيا والمكسيك...» وقال في لقاء له مع ممثلي مجلس أمناء الوكالة اليهودية: «إنّ على إسرائيل في حلول عام 2020 أن تضمن جلب جميع يهود العالم إليها»⁽²⁰⁾ وهذا يعني إصراره على استمرار الإحتلال والإستيطان. لقد أراد شارون إنهاء أي وجود لكيان فلسطيني سياسي فعمد إلى تدمير أو سلو ومفاعيله وتصفية السلطة الوطنية ومحاصرة رئيسها ثمّ تصفيته جسدياً.

ومنذ العام 2001 كان مشروع شارون يقوم على تشجيع الهجرة والإستيطان وإحياء المبادئ الصهيونية وتجديد النشاط بين إسرائيل والوكالة اليهودية ووضع جدول أعمال قومي يتناسب مع الطموحات اليهودية المتطرّفة ثمّ النضال الشديد والقاسي ضدّ أعمال المقاومة. وعندما وقعت

أحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001 وجد شارون فيها «نافذة فرص» لتصفية حسابه مع زعيم السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وسائر قادة المقاومة الذين جرى تصنيفهم، في أجواء الهستيريا الأمنية التي اجتاحت الولايات المتحدة، بالإرهابيين. وعشيّة بدء العمليات الحربية الأميركية على امتداد المنطقة بدءاً بأفغانستان، قام شارون بتصعيد المواجهات مع إنتفاضة الأقصى حيث حصلت سلسلة حملات تطهير وتدمير ضدّ المجتمع الفلسطيني عموماً والقيادات والحركات المقاومة خصوصاً. فتمّ اغتيال الشيخ المقعد أحمد ياسين ثمّ الدكتور عبد العزيز الرنتيسي وسواهما من القيادات البارزة وذلك في ظلّ أجواء من الإنحياز الأميركي الواضح لصالح سياسة شارون ورؤيته، تمثّلت في أكبر عدد من الزيارات الرسمية إلى واشنطن يقوم بها أي رئيس حكومة إسرائيلي في السابق على الإطلاق، وفي توفير التغطية السياسية والدبلوماسية لأسلوب الضغط الزاحف والمتصاعد الذي تبناه الجيش الإسرائيلي تحت شعار «دعوا الجيش ينتصر» وشعار «زرع الهزيمة والاستسلام في داخل الوعي الفلسطيني».

كلّ هذه الأمانى الإسرائيلية باءت بالفشل وبقي الفلسطينيون يقاتلون ويصمدون، مما اضطر أرييل شارون إلى القبول بما كان يرفضه أيام باراك من خطة الفصل التي تبناها وطوّرها بعد عنق وتعجيز. وفي ظلّ القصور العسكري والأمني والمخاوف الديموغرافية والرغبة في أداء دور صهيوني تاريخي، عاد شارون إلى أرض الواقع لينتهاز فرصة وجود الرئيس بوش الابن والمحافظين الجدد على رأس السلطة في الولايات المتحدة ليحوّل الهزيمة إلى نصر من خلال التضحية بالتكتيك (الانسحاب من غزة) لصالح الإستراتيجية

(تكريس الإحتلال والإستيطان في الضفة الغربية).

لقد سبق لشارون أن تربى في أحضان بن غوريون وهو يسير اليوم على خطاه كزعيم براغماتي أدرك حدود القوة العسكرية التي تملكها إسرائيل وأدرك إلى جانب ذلك أنه يستحيل عليه كسب حرب الإرادات التي يخوضها مع الشعب الفلسطيني جنباً إلى جنب مع كسب الحرب لاحتلال الأرض. وبالتالي فانسحابه من غزة يمثل الحل الوسط الممكن في لحظة تاريخية حرجة، وهو يعني خسارة تكتيكية بالنسبة للمشروع الصهيوني الكبير وكسب استراتيجي جزئي بالنسبة للمشروع الوطني الفلسطيني الكبير أيضاً. وبتعبير آخر لقد عمل شارون على حماية مشروعه من خلال حماية شروط نجاحه، والإنحسار الجغرافي بالانسحاب من غزة وإقامة جدران الفصل والعودة للعيش ضمن القلاع المحصنة وإعادة استحضار ذهنية الغيتو هي شاهد على مدى الأهمية التي عاد الشعب الفلسطيني ليحتلها في الحسابات الاستراتيجية الصهيونية بعد أن كان الموقف الثابت من هذا الشعب هو الإلغاء والتغيب. إن أهم مكسب فلسطيني من انسحاب رجل معروف تاريخياً بتشدده وعنصريته ووحشيته وتعصبه اليهودي والصهيوني من قطاع غزة، إنما هو الإقرار منه شخصياً ليس بمنظمة التحرير، كما فعل رابين ولا بالسلطة كما فعل باراك، بل بالشعب الفلسطيني نفسه الذي يعطي الأرض اسمها ولونها وحقيقتها التاريخية. فغزة اليوم ليست محررة وحسب بل ذات هوية وطنية فلسطينية وهذا هو الأهم، وبالتالي فهذا يعني بداية فشل الخطة الشارونية الأساسية التي كانت تسعى بالإضافة إلى إبادة الشعب، إلى تبيده سياسياً والحوول دون

استحصاله على كيان وطني وهوية خاصة قابلة للحياة والتطور. نعم إن شارون لا يريد أن يشكل انسحابه من غزة مدخلاً لتحرير سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل يريد أن تكون غزة بالنسبة للفلسطينيين، أولاً وأخيراً. لأن الشعب الفلسطيني الذي ناضل مائة عام ونيّف لن يقبل بأيّ شكل من الأشكال بالإكتفاء بهذا الحصاد الهزيل مهما كبرت التضحيات، وإسرائيل أمام هذه التحدّيات واقعة في أزمة سياسية يكشف عنها عدم استقرار الحكم فيها منذ أكثر من عقد من الزمن. وعندما لا يكمل أي كنيست أو حكومة على مدى العقد الأخير من تسعينات القرن الماضي ولايتهما القانونية، وعندما يتعاقب على رئاسة الحكومة خلال الفترة نفسها ستة رؤساء حكومة مختلفين، وعندما يتم إغتيال رئيس حكومة مثل رابين بماضيه العسكري وإنجازاته الباهرة، وعندما يكرر القادة الأمنيون الكبار على مسامع السياسيين المسؤولين مرة بعد أخرى أنه لا يوجد حلّ عسكري للمأزق مع الفلسطينيين، وعندما يواجه شارون كلّ هذه الصعوبات والمتاعب في البقاء في سدّة السلطة بالرغم من ماضيه وشعبيته الكبيرة، فإن هذا يدلّ على أن المشروع الوطني الفلسطيني، بالرغم من قلّة الإمكانات وندرة المناصرين، ليس هو وحده المأزوم والواقع في ورطة بل إن إسرائيل هي أيضاً بالرغم من كلّ الدّعم السّياسي والعسكري والدّبلوماسي الذي تتلقّاه من مختلف أقطار العالم، واقعة في حالة ضيق، قد يخفف من سلبيّاتها وجود شخص تاريخيّ وقوي في قمّة السلطة، ولكن بعد رحيل شارون قد يأتي الطّوفان من خلال تفجّر الخلافات الداخليّة والصّراعات الشخصيّة والحزبيّة، مما يشكل

متنفساً للأمانى الوطنية الفلسطينية وإن مع العسر يسراً. لقد عبّر الكاتب الياكيم هاعتساني⁽²¹⁾ عن إحساس المجتمع الإسرائيلي بالخزي والخسارة من جزاء الانسحاب من غزة، وسمّى خطة شارون باسم «وثيقة الخراب» التي تسببت بخراب المستوطنات وذلك بسبب ثلاثة اعتبارات رسمية على حدّ قوله، تشكّل تراجعاً مهيناً للمشروع الصهيوني برمّته. فشارون استبدل حق اليهود بأرض إسرائيل الكاملة بالحصول على الأمن غير المضمون واستبدل أرض الوطن التاريخي بمصلحة الدولة وتنازل عن الأرض في مقابل السلام. وقال: «إنّهم يسمّون مؤامرة اقتلاع مستوطنات شمالي غزة والسامرة باسم فكّ الارتباط وهو «فكّ ارتباط بالحقّ في ملك الآباء لا» وفي هذا السّياق صدرت فتاوى الحاخامات بتحريم ما يحصل من هدم في المستوطنات وما يحصل من إكراه وضغط على المستوطنين وبنزع الشريعة عن حكومة شارون بماضيه القريب عندما كان بمثابة الأب الرّوحي للإستيطان وعندما كان يدعوهم إلى احتلال كلّ تلة وبقعة من الأراضي الفلسطينية وعدم القبول بأيّ إغراء ماديّ مقابل إخلاء منازلهم، في حين أنّه اليوم يمهد لنشوب حرب أهليّة. وفي هذا السّياق يقول الرّعيم اليساري يوسي ساريد: «لقد كان شارون هو من زرع الرّياح الشّريرة على مدار الثلاثين عاماً الأخيرة وبسببه سنحصّد جميعاً العاصفة المقبلة، والتي أصبحت هنا. شارون هو الوحيد الذي أوجد هذا المسخ، وها هو المسخ ينقلب الآن على موجهه. وقد يكون ثمّة ما يؤدّي إلى العزاء بكون أنّ صاحب المسخ هو الذي سيفكّكه إلى عظام، لكنني أستصعب، عشية الحرب الأهلية، الشعور بالعزاء، إن لم تتجرّأ

سلطات تطبيق القانون، بقيادة آخر أربعة مستشارين قضائيين على ترويض هذا المسخ في الوقت المناسب وعلى تحميل شارون ما يستحقه من مسؤولية مباشرة عن كل ما يحدث»⁽²²⁾.

خلاصة:

في الوقت الذي بدأ شارون بسحب قوات احتلاله من غزة العام 2005 بصورة مخزية لا يمكننا ان ننسى إيهود باراك وهو يسحب القوات نفسها من جنوب لبنان عام 2000، وهذا يردنا أيضا إلى الطموحات الكبرى التي راودت بال شارون عندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تسحب من بيروت عام 1983، إنّه دولا ب الزمن المتحرك صعوداً وهبوطاً في هذه المنطقة من دون استقرار. لقد أراد شارون التعويض عن هزائم إسرائيل في لبنان ففشل ولجأ الى مناورة الانسحاب من غزة لتحقيق ما يلي:

- الالتفاف على تصاعد الاعتراف الدولي بقيادة فلسطينية تمثل قضية وجود الشعب الفلسطيني.
- التخلص من غزة بصفقتها تمثل عبئاً أمنياً وسكانياً على إسرائيل وهو أمر متعارف عليه في الدوائر السياسية الإسرائيلية منذ رابين الذي حلم بإلقاء غزة في البحر والتخلص منها.
- تعطيل خارطة الطريق ووضع التسوية العملية برمتها على الرف.
- قطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية.
- التركيز على موضوع الاستيطان في الضفة الغربية ودعم تهويد مدينة القدس بكاملها. وهذا ما أكده وزير الحرب شاول موفاز بقوله:

«إنّ خُطّة فكّ الارتباط تستهدف إحداث طفرة هائلة في المشروع الإِسْطِطاني في الضفّة الغربيّة».

- إنّ الإِسْتِمرار بالبقاء في مستوطنات غزّة كان يستلزم إقامة جدران فصل عنصريّة على غرار ما حصل في الضفة لحماية المستوطنات ذات الكثافة السكانية الهزيلة (7500 مستوطن في كل قطاع غزّة) ضمن محيط عربي بالغ الكثافة وشديد العداء، علماً بأنّ غزّة لا تدخل في إطار المشروع الديني اليهودي للدولة المنشودة.

- إنّ السكّان اليهود في قطاع غزّة يمكن أن يتحوّلوا فجأة الى رهائن في يد الفلسطينيين إذا ما حدثت ثورة شاملة في القطاع ومن ثمّ يصبح الدّفاع عن هؤلاء المستوطنين في غاية الحرج والصعوبة من الناحيتين الأمنيّة والسياسية ويستلزم تكاليف باهظة.

في المقابل لا بدّ من قول كلمة تقدير لنضالات الشعب الفلسطيني بجميع فصائله الناشطة، لأنه لولا عملياتها النوعية لما فكّر شارون ولا سواه من القادة الصّهاينة في مثل هذه الخطوة وبالتالي فالانسحاب الإسرائيلي هو إقرار رسمي بالإنكسار الجزئي. وقد وصفت المصادر الفلسطينية خُطّة شارون بأنها عبارة عن خطة علاقات عامة للتخفيف من معاناة إسرائيل الأمنيّة أولاً والحدّ من انتقادات المجتمع الدوليّ للتصرّفات الإسرائيليّة في حق الفلسطينيين وخاصة جدار الفصل العنصري المدان دولياً عبر محكمة العدل، وتدمير مختلف مقوّمات الحياة الكريمة الماديّة والمعنويّة للشعب الفلسطيني.

في الوقت الرّاهن يفضّل بعض الفلسطينيين الانتظار في حين يتوقع البعض الآخر مجيء الانتفاضة الثالثة والبعض الآخر يتوقّع العودة الى

الوضع السابق على الهدنة. والمهم في اللحظة التاريخية الحالية هو وضع إستراتيجية فلسطينية واحدة موحدة تأخذ بالاعتبار المتغيرات الحاصلة في العامل الدولي والإقليمي والإسرائيلي. إستراتيجية واقعية قادرة على تحفيز الدعم الدولي والعربي من خلال نضال جماهيري منظم وواسع النطاق ضد المصادرة والتوسع والضم وبناء جدران الفصل العنصرية وتهويد مدينة القدس ورفض عودة اللاجئين .

إنّ الثابت الوحيد في الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي بنوع خاص هو وجوب التخلي عن أوهام الحلول السهلة والسريعة من دون جدوى، وبالتالي فالواجب هو منع شارون من بيع صفقة غزة أكثر من مرة وقبض ثمنها أضعاف أضعاف ما تستحق من خلال استمرار الحصار على الفلسطينيين والتحريض على الفتنة والوقعية بين أطراف القوى الفلسطينية ومحاولة توريط مصر في مسؤولية حفظ الأمن والنظام في القطاع هذا، بالإضافة الى تمديد مرحلة الحلّ الإنتقالي والتملص من الضغوط الدولية وإرضاء الإدارة الأميركية لتلافي متطلبات وموجبات خارطة الطريق التي عطلها شارون بواسطة خطته البديلة.

وأخيراً، لا بدّ للفلسطينيين من أن يعتبروا ما حصل مكسباً لهم، إذ حرّر نحو مليون ونصف مليون فلسطيني من الإحتلال المهين كما وفتح أمامهم فرصة امتلاك قاعدة إنطلاق نحو المطالبة بالتحريير الكامل وهذا يستوجب منهم القيام بما يلي:

- إعداد كافة الخطط والبرامج اللازمة لتنمية وتطوير المناطق المحررة لإثبات جدارة هذا الشعب بالحرية والإستقلال.

- إنجاز المخطط الإقليمي لقطاع غزة وشمال الضفة الآيل الى دمج المناطق التي يتم إخلاؤها وتحريرها ضمن مشروع وطني واحد ومتكامل.

- التنسيق الكامل مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية لإنجاح عملية الإسحاب الإسرائيلي وعدم إعطاء شارون أية ذريعة للمماطلة والإرتداد عن هذه الخطوة التي هي في المحصلة مكسب للفلسطينيين واعتراف إسرائيلي واضح بأن الأرض المحررة كانت أرضاً محتلة ومن شأنها أن تشكل نموذجاً وعبرة بالنسبة لسائر الأراضي المحتلة في الضفة الغربية.

المراجع

- 1- لمزيد من التوضيح أنظر موقع إسلام أون لاين، جلال الدين عز الدين علي.
- 2- أعرّف هار أفين «هل ستقوم بوجه عام علاقات ثقة بين إسرائيل والدول العربية» في «سكومو افثيري (عندما يأتي السلام) ترجمة مركز البحوث والمعلومات في القاهرة (القدس: مؤسسة فان كير 1978).
- 3- لمزيد من الإطلاع انظر الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية - مركز دراسات الوحدة العربية- محسن عوض - الطبعة الاولى 1988.
- 4- المصدر السابق ص 20 .
- 5- هأرتس 2005/4/26 ألوف بين.
- 6- صحيفة الأهرام 2004/10/13 عاطف العمري.
- 7- هأرتس 2004/2/8 ألوف بن.
- 8- يديعوت أحرونوت 2004/2/8 عامي أيلون.
- 9- هأرتس 2004/2/9.
- 10- مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 62 ربيع 2005 ص 40 .
- 11- هأرتس 2004/4/8 آري شافيط.
- 12- فلسطين المسلمة العدد السابع تموز 2005 .
- 13- لمزيد من التفاصيل أنظر مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 62 ربيع 2005 ص 38 وما بعدها.
- 14- مجلة دراسات إستراتيجية، السنة الثانية العدد الخامس صيف 2002 ص 153.
- 15- المصدر نفسه ص 216 .
- 16- البحث عن كيان- ماهر الشريف ص 311
- 17- مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 8 ص 384 و387.
- 18- مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 8، مصدر سابق كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير ص 2001 .
- 19- حديث راين إلى صحيفة دافار الإسرائيلية 1993/9/29 مجلة الدراسات الفلسطينية العدد

16 ص 92.

- 20- جريدة المستقبل بيروت 2001/2/24 شارون، الوكالات.
- 21- يديعوت أحرونوت 2005/1/13.
- 22- يديعوت أحرونوت - شبكة الانترنت - 2004/12/28 يوسي ساريد.

.....

نظرة تحليلية للعلاقات الفرنسية - الأميركية

الدفاع
الوطني

مجموعة من القضايا الساخنة طرحت نفسها مؤخراً على الساحة الدولية، خصوصاً العلاقات بين الولايات المتحدة وفرنسا. فإلى أي مدى باستطاعتنا القول أنّ أزمة العلاقات الفرنسية - الأميركية انتهت بعد الزيارة التي قام بها جورج بوش الى أوروبا و تبتي الدولتين قرار مجلس الأمن 1559 بشأن لبنان؟ يبدو أنّ جوهر الأزمة هذه ما هو إلا نتيجة للمشاعر الفرنسية المستاءة والمتصاعدة من محاولة الهيمنة الأميركية على العالم خصوصاً، في ميادين الثقافة والسياسة والاقتصاد. من البديهي أن تكون أزمة الشرق الأوسط وملفها العراقي الشائك في قلب هذه القضايا، مضافاً إليها موقف فرنسا من الصراع العربي- الإسرائيلي، قد فتحت الأزمة على مصراعيها بين الدولتين الحليفتين. وفي نظرة واقعية للعلاقة بينهما يبدو أنه لا توجد حالة

د. وليد رامز عريبي *

* أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية، أستاذ في معهد الدراسات الدبلوماسية والإستراتيجية في باريس سابقاً، محام بالإستئناف ومحاضر في كلية القيادة والأركان - الجيش اللبناني.

من العدائية، بل بعض الخلافات النظرية التي يمكن اعتبارها مؤقتة في المرحلة المستقبلية لكل منهما لإدارة النفوذ والمصالح في العالم، المتمركزة حول الأهداف الجيو- استراتيجية. إن ما نشهده اليوم من المحاولات المتكررة لواشنطن لإبراز دورها أكثر فأكثر بأنها القوة العظمى الوحيدة بعد انتهاء الحرب الباردة في ما يسمى أحادية النظام، جعلت فرنسا و شعبها في حذر شديد من الإستراتيجية الأميركية. فهذه السياسة التي رسمتها واشنطن للسيطرة على مرافق و ثروات الكرة الأرضية، جاءت واستمرت دون التشاور مع حلفائها التاريخيين، وبالتحديد دول أوروبا وبعض الدول الكبرى.

إنطلاقاً من هذا الواقع فإن، مجموعة من الأسئلة تطرح نفسها حول جذور تلك الأزمة لاسيما وأن تاريخ العلاقات الفرنسية - الأميركية يتمتع بقاعدة ثابتة و صلبة، كون العلاقة مبنية على الصداقة الحميمة والعمق التاريخي الذي يعود لمساهمة فرنسا في حرب الإستقلال الأميركية. وقد قامت الولايات المتحدة بالمقابل بتقديم المساعدة لفرنسا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، بالإضافة إلى دعمها لها في إعادة إعمارها من خلال «مشروع مارشال»، بالإضافة إلى المحافظة على مصالحها الإستراتيجية خصوصاً مع بدء توسع دور الأحزاب الشيوعية و الحركات اليسارية في دول أوروبا مما يهدد الموقع الإستراتيجي الأميركي نفسه.

كل ذلك يقودنا للتساؤل مرة أخرى : هل هناك بالفعل أزمة بين الدولتين، أم خلاف في الرؤية الإستراتيجية فقط حيث تتقاطع فيها المصالح والنفوذ؟ اللافت في الأمر أن التباعد الحاصل بين الرؤيتين الفرنسية والأميركية ناتج برأينا عن التباين بين الثقافتين الفرنسية من جهة والأنكلو- ساكسونية من جهة ثانية. فالأولى تنطلق من قوة الحركات الفكرية

الفرنسية المتجذرة في شخصية فرنسا، والثانية تنطلق من عنصر التفوق التكنولوجي واستخدام مفهوم القوة الذي تنتهجه واشنطن الساعية للإمساك بكل شي على مختلف الأصعدة السياسية العسكرية والإقتصادية في القرن الحادي والعشرين. هذه الرؤية الجديدة لواشنطن دفعت باريس إلى انتهاج استراتيجية تمحورت حول ثلاث نقاط :

- تجربة غنية في مجال السياسة الخارجية إرتكزت على ثبات في فهم العلاقات الدولية الواضحة التي تترجمها الدبلوماسية الفرنسية بحيوية وقدرة كبيرة في المجتمع الدولي.

- تكوين منظومة قاعدتها ثقافة الفرنكوفونية، جامعة بذلك الدول الناطقة كلياً او جزئياً باللغة الفرنسية.

- بناء الإتحاد الأوروبي ورسم إستراتيجيته السياسية والعسكرية وتقوية قوة الردع النووي الفرنسي .

في التاسع عشر من تشرين الأول عام 1891 بعث الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران برسالة إلى الرئيس الأميركي رونالد ريفان بمناسبة ذكرى مرور مائتي سنة على النصر المشترك الذي حققته واشنطن وباريس في معركة «يورك تاون» ضد البريطانيين، وفيها يؤكّد على صلابة العلاقات الودّية بين البلدين. وجاء في الرسالة أنّ العواطف والمشاعر المشتركة بين الشعبين المرتكزة على قاعدة الدفاع عن الحرية وقيمها كرّسته عمادة الدم المشترك في هذه المعركة. إنّ تواجد الولايات المتحدة وفرنسا على شواطئ المحيط الأطلسي قد شكّل عاملاً إستراتيجياً للدفاع عن هوية كل من البلدين في خضمّ المتغيرات منذ أواخر القرن التاسع عشر . وإذا لم يكن الدعم متبادلاً بينهما فقد تقع الخسارة وذلك بفقدان السيادة والحرية. من

ناحية ثانية وفي السياق ذاته يتم الحفاظ على القيم الإنسانية ضمن نطاق المنافسة وتضارب المصالح. إذاً، إن التضامن الفرنسي - الأميركي يجب أن يكون متوازناً غير مهزوز.

تاريخياً، وفي القرن الثامن عشر بالتحديد، لم يكن هناك من أعداء حقيقيين للشعب الأميركي سوى المستعمرين البريطانيين والفرنسيين على السواء. وإذا كانت الدولتان قد تحالفتا عام 1778 ضد الجيوش الإنكليزية، فقد تم ذلك تحت عنوان «الواقع السياسي» حيث أن التناقض أدى إلى التقاء الثوار الأميركيين مع جنود فرنسا الملكية. وبالتالي فقد مال الوضع أكثر فأكثر نحو شعور التضامن بين الدولتين الحليفين، وهذا ما يفسر عدم الاكتراث في ما بعد وزوال هذا الشعور. إلا أنه في نهاية القرن التاسع عشر عملت الأقدار على أن يلتقيا مجدداً برغم اختلاف وجهات النظر الجيو-سياسية.

في بداية القرن العشرين ظهرت على ساحة الأمر الواقع الدولية «الجمهورية الأميركية الغنية»، وأصبحت القوة الاقتصادية الأولى. فمئذ عام 1898 جاء الانتصار العسكري الذي حققته واشنطن في الحرب الأميركية - الإسبانية⁽¹⁾ ليؤكد على ما أشار إليه عدد من كبار الدبلوماسيين على أن الولايات المتحدة قد أصبحت في النظام العالمي لاعباً ومحاوراً أساسياً يمكن الاعتماد عليه. هنا، تجدر الإشارة إلى أن هذه الحقبة من التاريخ بدا فيها النظام العالمي أقل عالمية، بل أصبح نظاماً أوروبياً بامتياز، وأن فرنسا، عبر إشارات عديدة، حاولت دائماً أن تذكر بأنها هي التي ساعدت الأميركيين على نيل استقلالهم، و تحاول بالتالي عبر إشارات معينة إبراز تفوقها بوجه القوة الجديدة الآتية من وراء

المحيط الأطلسي وذلك بالرغم من التوجّه العالمي بالافتتاح التام بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، إذ إن الفكرة الراسخة لدى فرنسا وبعض دول أوروبا كانت إنها قوة فتية بدون تاريخ و ماضٍ حضاري، وهي بالنتيجة ليست لديها الخبرة الواسعة في العلاقات الدولية. لذلك بدأ القلق يظهر على مواقف فرنسا السياسية منذ بداية القرن العشرين حين أدركت أنّ العلاقات القديمة مع الولايات المتحدة قد تغيرت وانقلبت رأساً على عقب. لقد فهمت باريس أنّها ليست قادرة وحدها على منافسة واشنطن، وأنّ دولاً أخرى أيضاً ليس باستطاعتها مواجهة «القوة الأمريكية العظمى». فالحرب العالمية الثانية جاءت بنتائج أثبتت القدرات الأمريكية في التفوق العسكري والإقتصادي والسياسي و ذلك من خلال حسمها للحربين العالميتين. يشير الباحث الفرنسي أنطوان ديرام الذي ذكّر بصعود قوة حليفة فرنسا القديمة، أنّ الدهشة من التجربة الأمريكية بدأت تظهر على المواقف السياسية الفرنسية منذ نهاية القرن التاسع عشر. فالديبلوماسية الفرنسية العاملة في كوبا و بورتوريكو والفلبين كانت تعكس الإعجاب الكبير و الحذر والشك في الوقت نفسه على قيام الولايات المتحدة بتأسيس و بناء نظام إمبريالي، وهذا ما حصل في وقت لاحق حين أصبح الإقتصاد العالمي بزعامة واشنطن، خصوصاً حين تمّ دمج كل الأساليب التقنية الاقتصادية في إستراتيجية واحدة مترابطة. لعلّ الديبلوماسية الفرنسية اكتشفت أيضاً أنّ الخطاب «الإنساني» الأميركي يحتوي على نوع من الخبث و المراوغة أخفته واشنطن تحت عناوين عديدة، منها الحفاظ على القيم و الأخلاق و حقوق الإنسان. و هذا ما قد يخفي إستراتيجيتها الإمبريالية و عطشها للعب الدور الإستعماري.

إلا أن الدبلوماسية الفرنسية التي لم يكن يعجبها على الأقل المزج الخيالي لواشنطن بين «المرونة والسلطة» نظرت باتجاه حلفاء لها في واشنطن. فحثها هؤلاء على ترطيب الأمور عن طريق انتهاج خطاب بمضمون ودي، خصوصاً وأن الولايات المتحدة تقوم بعمل حضاري كرسالة منزلة من السماء. ويضاف إلى ذلك أن الإستعمار الإسباني مثلاً، وبعد خسارته الحرب، قام بجرده حسابات متفهماً فيها الرؤية المستقبلية للشعب الأميركي ودور الدولة الفتية، أكثر بكثير من الفرنسيين، وهذا ما عكس بدون أدنى شك شعوراً أكثر هجومية من قبل باريس تجاه الأميركيين. وإذا كان القادة الفرنسيون قد لعبوا دوراً أكثر واقعية في العام 1898 في مباحثات باريس التي وضعت نهاية للحرب الإسبانية - الأميركية فقد بدأت الأوساط السياسية ذاتها تتساءل عن معنى ذلك. ورأى البعض فيه خطراً متزايداً على دول أوروبا من قبل الولايات المتحدة، ونصح بروكس أدامز الفرنسيين بالإستكانة والرضوخ في وجه الأنكلو-سكسونية. في تلك الحقبة الزمنية شهد العالم ثورة في الإتصالات تزامنت مع صعود القوة البحرية الألمانية واليابانية، بينما كانت إنكلترا تواجه صعوبات في المحافظة على توازن القوة في القارة العجوز، مما دفع واشنطن إلى التخلي عن سياستها القديمة المعروفة (بالعزلة الزائفة) بحيث دعت الرئيس ثيودور روزفلت إلى الاهتمام بتطوير موازين القوة في أوروبا وفي الشرق الأقصى ومراقبتها عن كثب، ولقد أشار في رسالته التي وجهها إلى الكونغرس عام 1902 بقوله: «يتعين على القوى المتحضرة و المتسمة بالنظام أن تصرّ على توجيه سليم لهذا العالم حيال تعقد العلاقات الإقتصادية و السياسية الدولية»⁽²⁾.

وفي عام 1906 وبعد سنة فقط على فرضه الوساطة بين اليابان وروسيا،

لعب الرئيس الأميركي أيضاً دوراً مؤثراً في تسوية النزاع بين باريس وبرلين في المغرب، رغم أن مجلس الشيوخ الأميركي صاحب الفكرة الإنعزالية في الابتعاد عن الساحة الدولية قد نظر إلى هذا الأمر بعين الريبة لاعتقاده أن تسوية الأمور في العلاقات الدولية قد تحتاج في النزاعات العالمية إلى مزيد من الوقت وبأكثر مما هو متوقع. إلا أن هذا التدخل الجديد لواشنطن في حل النزاعات من أجل خدمة السلام العالمي، كشف للرأي العام الدولي عن رجل متميز وملهم له نظرة جيو - سياسية متيقظة فأدخل الولايات المتحدة إلى المسرح الدولي لتتحمل بذلك مسؤوليات ضخمة قد تكون بداية مرحلة جديدة للدولة الفتية كان هو أحد رجالها النادرين للمساهمة في بناء نهج جديد في العلاقات الدولية . ولا بد من الإشارة إلى أنه كان قد اقترح عام 1910 تأسيس «عصبة الأمم» وإنشاء قوة من البوليس الدولي . فالوساطة الأميركية ودور الولايات المتحدة في مباحثات «الجزيرة» جاءت بمثابة نموذج فريد من نوعه كمبادرة برغماتية وتجديدية، وهذا ما سمح بتدويل المسألة الإستعمارية بالمفهوم التوسعي الأوروبي، والذي نجح فيه ثيودور روزفلت تجنب الخطر، على أن يبقى الباب مفتوحاً أمام المغرب وخياراته من دون المساس بالدور الحضاري الذي تلعبه فرنسا فيها. وفي الحرب العالمية الأولى، مع وصول الجنود الأميركيين وهم يهتفون بصوت عالٍ: «لافاييت، ها نحن هنا» ظهرت دلالات قوية غاية في الأهمية بيّنت إلى أي مدى عمق الصداقة الفرنسية - الأميركية. لكن هذه الصداقة عكّرتها مجموعة من الخلافات في وجهات النظر حول السلام الأوروبي وذلك بعد ما رفضت الولايات المتحدة تعديل بعض بنود المعاهدة بينهما وبرزت المعارضة حيث بدا لهم أن فرنسا تتجه أكثر فأكثر نحو نوع من العسكرية للنظام من الممكن أن

تكون له أبعاد خطيرة على الإستقرار في أوروبا. في الواقع ، كما يشير دينيز أرتوفان انهيار الصداقة وتسمم العلاقات وتوترها بين الحليفين القديمين⁽³⁾ كان بسبب «ديون الحرب الفرنسية».

إنطلاقاً من ذلك، جاءت الحرب العالمية الثانية لتشكل مفصلاً أساسياً في الإستراتيجية الأميركية . فالخلافات والتناقضات في وجهات النظر بدأت تتمحور حول تضارب فعلي يتجه أكثر فأكثر نحو الصراع على المصالح والنفوذ . واعتبرت الولايات المتحدة الأميركية معركة «بيرل هاربر» جرحاً عميقاً لفكرها الجيو - سياسي فلم يعد باستطاعتها انتهاج ما يسمى «بالعزلة الزائفة» عن المسرح الدولي . لذلك نرى أنه بينما كانت واشنطن تعمل بجهد على تثبيت ذاتها ببناء قوة لا يستهان بها، وتسعى في الوقت نفسه لتكون القوة العظمى العالمية. التي باستطاعتها حسم الأمور لصالحها، كانت فرنسا تحصد ثمار أخطائها خلال الثلاثين سنة، حيث بدأت تفقد مصداقيتها على الساحة الدولية. في نهاية القول قد يكون الاستنتاج هو أن الولايات المتحدة قد أصبحت تهديداً مباشراً لمصالح فرنسا ونفوذها بانتهاجها إستراتيجية واضحة ومباشرة إزاء الفرنسيين، إعتبرها الخبراء بأنها نوع جديد من السياسة الإنتقامية وتتمثل بالإختصار والتحجيم. وقد يكون ذلك أحد الدلالات الواضحة على الكراهية التي بدأت واشنطن تتبادلها مع باريس. ومنذ بداية القرن العشرين أصبحت الخلافات واضحة وبارزة من الخطاب السياسي الأميركي كما يشير الى ذلك المؤرخ الفرنسي جان باتيست ديروزل⁽⁴⁾. وبدأت الولايات المتحدة بتضييق الخناق على فرنسا، وقام الرئيس فرانكلين روزفلت بمحاولات سياسية حول نقطتين :

أولاً : الرهان الأميركي على حكومة فيشي، وذلك بعد توقيع «صفقة» مع

أحد مسؤولي فيشي. هذه السياسة جوبهت بمعارضة قوية داخل الولايات المتحدة نفسها .

ثانياً : رفض روزفلت الإعتراف بشرعية شارل ديغول كممثل شرعي لفرنسا، و جاء الاعتراف الشرعي في عام 1944 بدعم مباشر من وينستون تشرشل رئيس الحكومة البريطانية⁽⁵⁾.

إن التحليل الدقيق لعدد من الوثائق في أرشيف المحفوظات الفرنسية، كما يشير المؤرخ جان باتيست ديروزل يؤدي الى نتيجة واضحة يقول: «يتبين لنا أن الأقوياء في الدول الأوروبية باتوا في حالة انقسام ، بينما خرجت الولايات المتحدة منتصرة وكبيرة من هذا النزاع ، أما فرنسا فكادت أن تخسر ذاتها نتيجة الاحتلال الألماني». ويتابع المؤرخ الفرنسي «أن الذي سيسيطر، هو الفرق الشاسع بين الدولتين في قياس القوة السياسية»⁽⁶⁾. إن هذا التباعد والفارق الكبير الناتج عن الحرب العالمية الثانية سيكون أساساً للصراعات المستقبلية. في هذه المرحلة من العلاقات الفرنسية - الأميركية نجد أن الرؤية الفرنسية قد تطورت، ويعود ذلك للفكر الإستراتيجي الواضح الذي تبناه الجنرال شارل ديغول الذي أعلن من لندن عن قيام جمهورية فرنسا الحرة ودعم بريطانيا غير المحدود له. فالفرنسيون، ولو جزئياً، سيحاولون العض على الجراح والعمل بقوة لإزالة آثار الاحتلال الألماني، والإستراتيجية الفرنسية إتجهت لأن يكون لها موقع في المهمات العسكرية لإدارة شؤون الدولة الألمانية والعمل إلى احتلال مقعد دائم في مجلس الأمن.

أما الشعور الأميركي في تلك المرحلة تجاه فرنسا فقد يترجم بالتالي: إن فرصة التحرير للشعب الفرنسي قد تكون تاريخية، تؤسس لقيام جيل جديد من السياسيين والقياديين، وتدعو إلى عودة التفاهم التام مع

واشنطن، لا سيما وأن الولايات المتحدة ساعدت على تثبيت ضمانة الشرعية الدولية للمقاومة ولقيادة فرنسا الحرة في استعادة نفوذها السياسي والعسكري.

يلاحظ أنه في عام 1945، عبّرت فرنسا عن إعجاب حقيقي بالدولة الأميركية وفكرة القوة التي تتبناها. لكن هذا الإعجاب لم يمنع بروز قلق ساور عدداً من المسؤولين الفرنسيين من صعود نموذج إقتصادي - إجتماعي يعتبر بعيداً كل البعد عن النموذج المعمول به في أوروبا، لا سيما في فترة ما بين الحربين العالميتين، فبدأ الشك والخوف يتصاعد عند الفرنسيين من النهج الثقافي الأميركي «المادي». وبعيداً عن التهذئة نجد أن هناك تنافساً حاداً واضحاً ضمن المجموعة الإيديولوجية الغربية حول مشروعين ثقافيين للمستقبل يطمحان إلى «العولمة». السؤال، هل إن توسيع نموذج العولمة يهدد الهوية القومية الوطنية لفرنسا، وهل إن فرنسا ستتبع إستراتيجية دفاعية من أجل الحفاظ على «خصوصيتها» الثقافية من دون أن تتردد في اعتماد الطرق الفكرية الجديدة المرتكزة على الحداثة والتحديث في نظامها السياسي والاجتماعي؟ ففي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، كان إصرار فرنسا مشهوداً له بإبراز قدرتها على الدفاع عن مصالحها وإسماع صوتها عالياً عبر المنابر الدولية بانتهاجها إستراتيجية طويلة المدى. كما أنه في عام 1945، إنتظر القادة الفرنسيون «المصالحة» بين الروس والأميركيين في مؤتمر يالطا. إلا أن الأحداث المتسارعة التي عرفتها تلك السنة كرّست ما يعتبره الفرنسيون «إرث يالطا»: عالم مزدوج القطبية حيث أن الكبار اقتسموا «العالم القديم»، ولم يبق لدول هذا الأخير إلا أن تلتحق بواحد من المعسكرين.

ولابد من الإشارة إلى أن «الجمهورية الرابعة في فرنسا» شهدت نوعاً جديداً من العلاقات من الممكن اعتبارها ساخنة. ربما كان التحالف مع الولايات المتحدة في العام 1947 يشكل الاستمرارية الصحيحة في سياسة فرنسا الخارجية، لكن بدا أن عدداً لا بأس به من القادة الفرنسيين، بالإضافة لشريحة كبيرة من أبناء المجتمع، لم تساهم إلا بالانزعاج أو عدم تقدير دور الولايات المتحدة الأميركية. وشرح هذا الموقف ليس معقداً؛ فهذا الإنزعاج الفرنسي ليس إلا لأن الدور الذي لعبته باريس في ذلك الحين كان التزامها بالموافقة والخضوع أحياناً لسياسة واشنطن الدولية، وهذا ما أكدته رسالة سرية بعث بها رئيس الجمهورية فانسان أوريول إلى سفير فرنسا في واشنطن هنري بونسيه جاء فيها: «إن الفرنسيين يتساءلون إذا ما كنا حقاً في الحلف الأطلسي كي لا نلتقى الإذلال والتبعية على الساحة الدولية». في الواقع إن فرنسا في الجمهورية الرابعة، وبرغم من أنها دولة كبرى، إلا أن اقتصادها كان مدعوماً من خلال خطة ماريشال الأميركية، ومن الناحية العسكرية اعتبرت «محمية» من قبل المظلة العسكرية الأميركية. برغم التحالف الأيديولوجي والإستراتيجي بين البلدين، فإن الفرنسيين في أغلب الأحيان حددوا مصالحهم في صفوف معارضة هذا الحليف، خصوصاً وأن المصطلحات السياسية المستعملة لديهم كانت من نوع «الهيمنة المزدوجة» و«التهديد المزدوج» والمساواة بين الهيمنة السوفياتية والهيمنة الأميركية. هذا الانزعاج الفرنسي لاحظته واشنطن، فبدأت الدوائر السياسية والإجتماعية الأميركية العمل على التعرف على كل ما من شأنه أن يعيق السياسة الأميركية التي مصدرها فرنسا، وما تسعى إلى تكوينه، والذي يسمّى اليوم الفرנקوفونية. والسؤال الذي يطرح

نفسه هو: هل التراجع الأوروبي جاء نتيجة إرادة القوة الأميركية؟ وتتساءل باريس بأن القوة الأميركية تطمح إلى إنهاء إمبراطورية فرنسا الإستعمارية، فواشنطن بدأت تكثّر من انتقاداتها ومعارضتها لهذا الإستعمار. وليس صدفةً، في أواخر الجمهورية الرابعة وإبان أزمة قناة السويس وحرب الجزائر، أن نرى الأزمة السياسية بين البلدين قد وصلت إلى أعلى حالات التوتر، وذلك إلى درجة الكراهية في الشارع الفرنسي ضد الولايات المتحدة.

في أواخر الجمهورية الرابعة ومع بداية الجمهورية الخامسة، لم يتوقف الفرنسيون عن اتهام حلفائهم في الحلف الأطلسي بعدم تقديم المساعدة لهم رغم المعارك الشرسة التي خاضتها باريس في شبه جزيرة الهند-الصينية أو في أفريقيا (فيتنام والجزائر) حيث كان تهديد الإتحاد السوفياتي مباشراً لفرنسا. في المقابل كانت الولايات المتحدة تأسف وتشكو دائماً من غياب الدعم الأوروبي لتورطها الفيتنامي.

كذلك فإنّ الزعيم الفرنسي شارل ديغول الذي تسلّم زمام السلطة عام 1958 رسم استراتيجية جديدة لفرنسا، فوقّع اتفاقية السلام مع الجزائريين وأصبحت الجزائر بذلك مستقلة، كما اتجه نحو سياسة التخلّص من الفكر الإستعماري لفرنسا بإعطاء عدد من الدول الأفريقية استقلالها وربطها بالتالي بمجموعة من معاهدات التعاون والصداقة. وربط الرئيس الفرنسي، كل ذلك، بحركة دبلوماسية مركزية مع الدول النامية في العالم الثالث، لاسيما وأنّ التضامن الإيديولوجي و التحالف مع الولايات المتحدة أخذ منحى آخر، هو حالة من الشك، ولّدته المواجهات الناجمة على أثر إنهاء إزالة الإستعمار في أفريقيا. فالدولتان شهدتا نوعاً من الحرب

الباردة، خصوصاً عام 1964 في دولة الغابون حيث حصل الانقلاب العسكري الذي أخاف واشنطن من عدم قدرة فرنسا الفرنكوفونية على مواجهة المد الشيوعي في القارة السمراء، بينما رأت باريس أن الخطر القادم هو محاولة واشنطن المتكررة للحل محلها في هذه الدولة الغنية بالثروات النفطية و المعادن. فالرئيس شارل ديغول لم يكن إلا ليؤمن بالأسوأ منذ أن كان الأمر يتعلّق بتصرفات واشنطن تجاه الإمبراطورية الفرنسية القديمة، ومن محاولة تطويقها وعزلها على الساحة الدولية، وهو يشير إلى ذلك قائلاً: «حيث يذهب الأميركيون في العالم»، إلى الغابون مثلاً، تأتي الصعوبات: «أنظروا ما حدث في منطقة الهند - الصينية» ويتابع بقوله: «هناك صدمة أصيب بها المواطن الفرنسي بعد سماعه من حلفائه بأن ساعة خروج فرنسا من الهند - الصينية قد دقّت، وهؤلاء بالذات استعجلوا خروجنا لنراهم في ما بعد يتصرفون كقوة استعمارية في مدينة سايفون». في الحقيقة، إن العلاقات المتوترة والمعقدة بين واشنطن وباريس لم تكن سوى انعكاس لواقع الحال بينهما. وقد اقترب التضامن بين الطرفين إلى حالة من السخونة وعدم التلاقي في المصالح، لا سيما في مسألة البحث عن السلام في فيتنام التي كان الجنرال ديغول يوليها اهتمامه، ويتابع عن كثب وبدقة تامة متابعة مراحلها، وعمل بنفسه على اختيار باريس مركزاً للمفاوضات الفيتنامية-الأميركية.

مما لا شك فيه أن واشنطن لم تخف يوماً عدم قدرة فرنسا عسكرياً على حسم معركة «ديان بيان فو» في فيتنام كونها أول حرب عسكرية تخوضها باريس بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن فرنسا، بالمقابل، شككت مراراً بقدرة واشنطن على نجاحها في المباحثات الفيتنامية. إن أهمية الرئيس

شارل ديغول تكمن في عمله لاستعادة فرنسا، تحت قيادته، الثقة بالنفس حين تخلى الشعب الفرنسي عن عقدة مؤتمر يالطا لتقاسم العالم الإرث التاريخي للقُطبين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فواشنطن قامت باستغلال حلفائها الأوروبيين الذين انشغلوا ببعض الملفات الشائكة والمعقدة ضمن آلية رسم إطار العلاقات الإستراتيجية معها. ومع بداية الستينات لم تعد للقيمة الرباعية لهذا الإرث اليالطي أهمية، لا سيما بعد حصول أزمة الصواريخ الكوبية. هنا نرى بداية فعلية للحوار السوفياتي - الأميركي. ومع ان الأزمة الفيتنامية ساهمت في التقيّد بالحوار قبل وصول الرئيس نيكسون الى السلطة و انعقاد قمة غلاسبورو عام 1967، فإنّ الاتجاه كان قد بدأ يميل نحو التهدئة بين الجبارين .

غير أنّ الجنرال ديغول لم يفقد الشجاعة في مواجهة الأحداث التي عرفها وتعامل معها بهدوء ومرونة، حيث أنّ الوهم الاستعماري والنظرة إليه قد تبددا، وكان بالإمكان تجسيد سياسة غربية أخرى تكون أكثر تحسناً لطموحات و آمال الشعب الفيتنامي القومية وللدول النامية معاً . ومن أجل طرد شبح فرنسا تابعة وغير قادرة على الحفاظ على مصالحها ونفوذها مثل أوروبا العاجزة عن الخروج من تحت الهيمنة الأميركية، تبين أنّه يمكن استخدام مقومات جديدة تمتعت بها الجمهورية الرابعة، وهي الفعالية. كان لا بدّ لديغول من الأخذ بالاعتبار هذه الفعالية في عملية بناء الجمهورية الخامسة دستورياً، الأمر الذي أدى إلى تحقيق صعود و تطوّر فرنسا وبناء قوتها الاقتصادية و العسكرية، فانضمت إلى النادي النووي بتجربتها التي قامت بها عام 1960. الملاحظ، هنا، أنّ إدارة الرئيس جون كينيدي الديمقراطية كانت تعارض كل قوة نووية أوروبية مستقلة. واستطاع الجنرال

ديغول أيضاً في هذه الحقبة الزمنية من عهد كينيدي أن يؤكد على استقلالية القرار السياسي الفرنسي وعلى الكثير من المصالح الاقتصادية والإستراتيجية في وجه الأميركيين، حتى إبان الأزمات في كوبا وبرلين التي تذكر بحدّة التهديد السوفياتي، لتعود القواعد الأساسية للعلاقات الأطلسية. فقد يكون الرئيس الفرنسي قد حقق نجاحاً من الناحية الإستراتيجية بفهمه لكيفية العمل على هذه العلاقات المعدّلة بين طرفي المحيط الأطلسي، والذي هو عبارة عن فكرة كانت قد برزت في الجمهورية الرابعة حين طرح على بساط البحث بناء أوروبا القوية. هذه الفكرة بحثت منذ عام 1950. ويشرح الجنرال ديغول للوزير الأسبق الآن بيرفيت في 22 آب 1962، ثم يسأله: لماذا هذا؟ ويجيبه ديغول بنفسه: «حتى لا تحكنا الولايات المتحدة أو روسيا»... ويتابع: «إذا أعدت فرنسا نفسها لتكون بين الدول النووية الست، وهذا أمر سهل وفي متناول يدنا، يمكنها بالتالي أن تحرك بنفسها رافعة أرخميدس وتديرها كما تشاء، كما يمكنها أن تجلب الآخرين. إنّ أوروبا هي الوسيلة الأولى لفرنسا لأن تصبح من جديد ما كانت توقفت عنده في واترلو: أي الأولى في العالم»⁽⁷⁾. لقد تعرضت فرنسا منذ عام 1954 لعرقلة لسياستها الداخلية والخارجية بسبب دعمها مشروع الوحدة الأوروبية الدفاعية. والفكرة رأت النور بعد سنة، ونجحت في إنشاء وحدة اقتصادية كان ديغول ينوي إعطاؤها بعداً عسكرياً وإقتصادياً وذلك من خلال العمل على بناء أوروبا أوروبية ذات سيادة في مواجهة أميركا. ولقد اصطدم المشروع بتباطؤ وتردد شركاء فرنسا الذين رفضوا دعم الولايات المتحدة لهم وحمايتها النووية، عندئذ عهد الجنرال ديغول لفرنسا بمهمة ضمان المستقبل وذلك بتجسيد أوروبا كقطب عالمي في منافسة الولايات

المتحدة. لعل القرار الذي أتخذه الجنرال ديغول بالانسحاب من الحلف الأطلسي أزعج واشنطن، فقد استقبلته الدوائر الرسمية بنوع من الإشمئزاز ولاقى اعتراضاً في البداية- وتحفظات من قبل الرئيس ليندون جونسون نفسه- محللاً أبعاده الإستراتيجية لمعنى إنسحاب فرنسا من الحلف الأطلسي عسكرياً، ومدى آثاره في الحرب الباردة والمجابهة الأميركية - السوفياتية.

في الواقع، لقد أراد الجنرال ديغول باتخاذ هذا القرار، خوض المعركة السياسية لفرنسا ضد الهيمنة المزدوجة، متخذاً لنفسه مسافات عن الولايات المتحدة، على أمل العمل على اقناع الإتحاد السوفياتي بأن يخفف من ممارساته المتشددة على الدول الدائرة في فلكه. هنا، قد يكون الحلم الديغولي في قيام قوة عالمية ثالثة بين الجبارين لتلعب فرنسا دوراً إستراتيجياً فيه، والذي شهد انهياراً تاماً له في عام 1968 تحت تأثيرات أحداث هذا العام المزدوجة:

- الأحداث الداخلية الفرنسية المعروفة بثورة أيار الطلابية.

- التدخل العسكري السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا وما عرف بـ «ربيع

براغ».

الملاحظ في هذه اللحظة التاريخية أنّ الإستراتيجية الفرنسية فشلت بمنع قيام حوار مباشر بين الجبارين اللذين أكدا للعالم أجمع أنّ العالم القديم قد بدأ العد العكسي نحو الإندثار التدريجي، خصوصاً وإنّ فرنسا لم تكن خائفة أبداً من أن ترى نفسها غارقة في نظام اقتصادي-ثقافي ترسم عناوينه العريضة الولايات المتحدة. بهذا الخصوص يشير الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو في كانون الثاني من عام 1968، إلى أنّ الجنرال

ديقول تأكّد له أنّ الإتحاد السوفياتي هو بحالة الدفاع الدائمة عن النفس في مواجهة مع الولايات المتحدة، إذ أنّ الثقل الكبير في العالم للقوة الأميركية العظمى ظهر فعلياً، وبدت المسافات بينهما شاسعة تصبّ في مصلحة الولايات المتحدة. نحن، في أوروبا و تحديداً في فرنسا، هل يفترض بنا الانتظار لتبعنا واشنطن؟ في الحقيقة وعلى ما أعتقد شيئاً فشيئاً سيحصل ذلك ولكن أنتم تعلمون ما نفعله...

وإذا كان المفهوم الخاص بالمسائل الجيو-سياسية في الشرق الأوسط له أبعاده في الصراع القائم في المنطقة، فإنّ هامش المناورة لانتزاع دور لفرنسا بقي ضعيفاً نوعاً ما في مواجهة الولايات المتحدة. وهنا يلاحظ، أنّ الإتحاد السوفياتي هو الذي ساعد باريس على انتزاع موقع لها في مباحثات اللجنة الرباعية عام 1970 من الولايات المتحدة، ومن الواضح أيضاً أنّ التنازل هذا كان يراد به ان يكون رمزياً فقط. إنّ وزير الخارجية الأميركي الأسبق وليم روجرز تحدث عن خدعة هادئة يمكن تصديقها من قبل الكثيرين، حيث أنّ واجهة المباحثات المتعددة الإتجاهات لاقت صعوبات مع الفرقاء المتصارعين في المنطقة، وهذا ما أكد اختلاف وجهات النظر بين الدولتين حول التسوية في الشرق الأوسط. فالمعارضة الإسرائيلية كانت واضحة و لديها دلالات جيو-سياسية لأية مساهمة فرنسية في عملية السلام بدعم مباشر من الولايات المتحدة.

إنّ السياسة الأوروبية لفرنسا، من دون شك، كانت نجاحاً كبيراً لبناء القوة الفرنسية من الناحية الاقتصادية. فهي أدت إلى إنشاء هوية إقتصادية للدول الأوروبية واستطاعت باريس أن تكون الناطقة الرسمية لهذه الكتلة الجديدة على نفس المستوى مع واشنطن. و فرضت اللجنة

الأوروبية نفسها على الساحة الدولية على أنها شريك عالمي للمفاوضين الأميركيين من خلال المباحثات التي أسست لقيام منظمة التجارة العالمية «الغات» حيث أصبحت اللجنة الأوروبية أحد أعمدتها وجزءاً منها. إذا كانت أوروبا الاقتصادية قد أصبحت عملاقاً لا يستهان به وركيزة أساسية في العلاقات الدولية تدافع عن مصالحها وتفرض استراتيجية جديدة، فقد نتجت صعوبة من جرّاء استفراد فرنسا وعزلها. في الواقع، إن مباحثات الأورغواي قد برهنت عن مدى الترابط الحاصل للسياسة ولللاقات الأوروبية- الأميركية. فمن جهة، يمكن لباريس أن تعتمد على أوروبا كحاجز جزئي رادع للهجمات الاقتصادية التجارية المدعومة مباشرة من الدبلوماسية الأميركية. ومن جهة ثانية، كان ينبغي على فرنسا أن تكثف مفاوضاتها مع شركائها الأوروبيين وتحدد معهم اتفاقاً يكون أقرب إلى وجهات النظر الأميركية. ولعلّ المنافسة الجديدة للجنة الأوروبية والولايات المتحدة دعت أوروبا إلى أن تقترب أيضاً من دول أميركا اللاتينية ودول جنوب شرقي آسيا، حيث كان الأميركيون قد أسسوا فعلياً دوراً لهم هناك، جعلهم يتمتعون بقوة نسبية ويتقدمون بذلك عن دول العالم القديم. وبالنسبة لفرنسا فهذه الإستراتيجية الأوروبية أعطتها دفعاً جديداً لتصبح بالتالي هي الأخرى صاحبة قوة ونفوذ بانضمامها إلى اتفاقية التجارة العالمية. في نهاية المطاف، وباختصار تام فإنّ المعضلة أمام فرنسا باتت واضحة. فمن دون أوروبا فرنسا هي دولة حرة في حركتها، ولكن أقل تأثيراً على الساحة الدولية، بينما مع أوروبا، هي أقوى بنفوذها، ولكن حرة حركتها محدودة.

وهكذا بدأت الأمور، تتجه أكثر فأكثر للتراجع تجارياً بين فرنسا

والولايات المتحدة لحساب ومصالحة حداثة العلاقات الأوروبية-الأميركية. أما على الصعيدين السياسي والعسكري فالأمور بقيت على حالها حيث تمسك واشنطن بخيوط اللعبة فيها. ومن الناحية الإستراتيجية برهنت أزمة البلقان اليوغسلافية على أن أوروبا من الناحية العسكرية ليس باستطاعتها حل هذه الأزمة من دون العودة إلى حليفها الولايات المتحدة التي استطاعت واشنطن خلال أسابيع أن تضع حداً للصراع الدائر هناك حين أخفقت الدول الأوروبية القديمة في إطفاء نارها. وأثار التدخل الأميركي في البلقان ردة فعل أوروبية كونه حمل رسائل إستراتيجية موجهة إلى الدول القديمة وبالتحديد لفرنسا وألمانيا وبريطانيا. هذه الأزمة دفعت أوروبا إلى التعاون أكثر من الناحيتين العسكرية والسياسية تحت ضغط الرأي العام. يجب الإشارة، هنا، إلى أن فرنسا وألمانيا قد قامتا بتأسيس الفرقة الفرنسية-الألمانية كنواة للجيش الأوروبي الموحد. وفي مؤتمر رامبويه في فرنسا إتخذت أوروبا قرارها بتشكيل قوة التدخل السريع، وقوامها 63000 جندي أوروبي، ولترجمة هذه الرؤية الجديدة من الناحية السياسية إتقى الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الحكومة البريطانية طوني بلير في مدينة سان مالو الفرنسية في كانون الأول من عام 1998.

السؤال الذي يطرح نفسه هو هل إن أحداث 11 أيلول عام 2001 خلطت من جديد الأوراق الجيو-سياسية؟ فبعد أيام قليلة على هذه الأحداث لم يستطع الأوروبيون إبراز وحدتهم السياسية، فقد بدأت بعض الدول الأوروبية منافسة بعضها البعض من أجل التقرب السريع من الأميركيين، خصوصاً وأن الولايات المتحدة قد عملت على فتح حوارات متعددة وقامت بتحالفات جانبية مع عدد من الدول الأوروبية مما خفف من قوة صعود

الإتحاد السياسي والعسكري⁽⁸⁾. لكن نجاح السعي إلى توحيد أوروبا من طرف واحد، سترد عليه الولايات المتحدة بالمثل. فالتوتر مع الإتحاد الأوروبي وفي داخله سيصبح حاداً، إذ من دون الولايات المتحدة ستكون أوروبا ضعيفة، وستكون أميركا مجبرة على اعتماد إستراتيجية توازن القوى باتجاهها لطلما رفضتها، وهو ما ينبغي انتهاجه كحل أخير. ويتعين على الذين يسعون إلى الوحدة عبر مواجهة مع أميركا، التفكير بأنها لن تبقى سلبية عندما تتعرض سياساتها للتحدّي، وسيرفض بعض الأعضاء الرئيسيين في الإتحاد الأوروبي مخاطر الابتعاد عن الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة تعتبر نفسها، في حربها على الإرهاب، القطب العالمي الوحيد القادر على إدارة شؤون الكرة الأرضية في مفهوم العولمة، بينما فرنسا وألمانيا وبعض الدول الحليفة رفعت آراء المعارضة لهذه الإستراتيجية الأميركية، مطالبة بتفعيل دور المنظمات الدولية ضمن مفهوم التشاور في نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب⁽⁹⁾. إنطلاقاً من ذلك تجسّدت الخلافات من جديد لتتخذ منحى جديداً في العلاقات الفرنسية-الأميركية في الأشهر الأولى من عام 2003 وذلك تحت ضغط تداعيات الحرب على العراق. وقد أثار النقاش في أروقة الأمم المتحدة توتراً وأدّى إلى بروز خلافات عميقة لم تعرفها الدولتين في الماضي، وذلك حول تفسير القرار رقم 1441 الصادر عن مجلس الأمن، والذي اعتمد بالإجماع نتيجة الاتفاق بين باريس وواشنطن. ففرنسا تركز بمفهومها للعولمة الجديدة على الرؤية المستقبلية للإتحاد الأوروبي للقرن الحادي والعشرين والتي تعتبر بأن النظام الدولي الجديد يجب أن يكون متعدد الأقطاب، وهذا ما يناقض وجهة نظر الولايات المتحدة التي تعتبر نفسها راعية للنظام العالمي الجديد

بعد انتصارها في الحرب الباردة. ولعل المنافسة هذه سمحت لباريس أن تؤكد مرة جديدة على استقلالية قرارها في العلاقات الدولية كونها قائدة للمعارضة العالمية ضد الولايات المتحدة بحيث أصبحت المدافعة عن الشرعية الدولية. في المقابل، إنتهجت واشنطن سياسة إستراتيجية لتطويق وعزل فرنسا في المجتمع الدولي، وقامت بالإستفراد بها على الساحة الدولية والأوروبية، فتدخلت لعرقلة التقارب الذي حصل بين روسيا وألمانيا وفرنسا ودعمت المحور الأوروبي الآخر بزعمامة بريطانيا وإسبانيا. هذه الإستراتيجية، إن دلّت على شيء، فهي تدلّ على أن مستقبل الإتحاد الأوروبي أصبح فعلياً تحت المجهر الأميركي، كونه أضحى في قلب الصراع القديم بين دوله ما وضع الفرنسيين والأوروبيين وجهاً لوجه، كما كان المشهد الأوروبي قبيل الحرب العالمية الثانية.

في نهاية المطاف، فإنّ الاستنتاجات كثيرة ومعقدة وترتبط بالنهاية ببسط النفوذ والهيمنة، حيث تتقاطع فيها المصالح. فالزيارة التي قام بها الرئيس جورج دبليو بوش إلى أوروبا، ولقاءه زعماء أوروبا، وبالتحديد جاك شيراك، حملت معانٍ عديدة تصبّ جميعها في مصلحة تبريد العلاقات مع فرنسا وحلفائها ضمن نوع من التفاهم والمشاورات حول بعض الملفات الساخنة في العالم، وبالتحديد في الشرق الأوسط.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ الرئيس الفرنسي شيراك قد عانى من صعوبات سياسية داخلية وخارجية مؤخراً، منها :

- خسارة حزبه السياسي⁽¹⁰⁾ الانتخابات الإقليمية والأوروبية عام 2004 وخسارة الاستفتاء حول الدستور الأوروبي عام 2005 مما خفف من سلطته، هذا بالإضافة إلى صعود تيار منافس له داخل الحزب بزعمامة وزير

الداخلية نيقولا ساركوزي.

- فشل إستراتيجيته في لبنان وسوريا بعدم تطبيق دمشق لمقترحاته في تطوير نظامها وعدم تطبيق لبنان لمقررات مؤتمرات باريس.

- عرقلة إسرائيل الدائمة للمقترحات الفرنسية في الشرق الأوسط لا سيما إيجاد تسوية للصراع الإسرائيلي-الفالسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بالإضافة لاتهام فرنسا من قبل تل أبيب بأنها ساعدت على تصاعد انتشار معاداة السامية في أوروبا.

هذه العوامل كلها تزامنت مع تغيير في تكتيك الإستراتيجية الأميركية في المنطقة نظراً للضغط اليومي للمقاومة في العراق والدور البارز لإيران عبر ملفها النووي. لذلك، تبتت واشنطن بقوة مشروع القرار رقم 1559 وكلفت دول أوروبا القديمة فتح الحوار مع إيران حول ملفها النووي. إن الجهود الفرنسية في تثبيت قدراتها أمام القوة الأميركية العظمى على أنها دولة كبرى وضعت باريس أمام معضلة معقدة وهي: إما أن تستمر بإستراتيجيتها من دون أن تتاح لها الفرصة لتكوين نظام عالمي جديد تعرف كيف تتكامل فيه لتقاوم الهجمة الأميركية، أو تتابع جهودها التي بدأتها منذ عقود لبناء أوروبا قوية ومتجانسة، خصوصاً بعد توسيع الإتحاد، أمله بذلك الاعتماد عليه. فهل أصبح المشروع الأوروبي خطراً بعد المتغيرات الحاصلة جرّاء حرب العراق؟ وهل ترى باريس فيه توجّهاً مختلفاً لشركائها الأوروبيين عمّا كانت تعتبره حائزاً على أهمية تاريخية؟ وهل سيبقى الإتحاد الأوروبي عملاقاً اقتصادياً وقزماً سياسياً وعسكرياً كما تتمنى له الولايات المتحدة؟ أسئلة بحاجة إلى ردود سريعة من جانب فرنسا وحلفائها في أوروبا.

المراجع

- 1- منذ منتصف القرن التاسع عشر مالت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العزلة ولم تتوسع في علاقاتها خارج القارة، ولكنها أدخلت نفسها في حرب مع إسبانيا حول القضية الكوبية عام 1895 وانتصرت عليها إنتصاراً سريعاً في البرّ والبحر وخضعت كوبا للإحتلال المؤقت إلى حين الإستقلال. و تنازلت إسبانيا لأميركا عن بورتوريكو وغوام كتعويض حرب، وكذلك عن جزر الفيليبين مقابل عشرين مليون دولار. و بعد ثلاث سنوات أي سنة 1898 أدخلت نفسها مع بريطانيا حول حدود فنزويلا، و أعادت ترسيم حدود شبه جزيرة ألاسكا رغم الإحتجاجات الكندية. أبدت واشنطن الإستعداد للتدخل في شؤون أميركا اللاتينية مثل نيكاراغوا و هايتي و المكسيك و جمهورية الدومينيكان، عندما لا تتفق مصالح هذه الدول مع مصالح الولايات المتحدة.
- 2- هنري كيسنجر، الديبلوماسية من القرن الثامن عشر حتى الحرب الباردة، دار الأهلية للنشر، طبعة أولى عام 5991، ص 43.
- 3- دنيس أرتو، مسألة الديون بين الحلفاء وإعادة بناء أوروبا، منشورات شامبيون، باريس 1976-بالفرنسية.
- 4- جان باتيست دوروزيل، الإنحطاط 1932-1939، المطبعة الوطنية، باريس 1979.
- 5- المرجع نفسه بالفرنسية.
- 6- المرجع نفسه بالفرنسية.
- 7- سلسلة كتب بيار رونوفان حول تاريخ العلاقات الدولية باللغة الفرنسية.
- 8- تباينت المواقف في الإتحاد الأوروبي، منها الداعم بدون شروط للحملة الأميركية بكافة أشكالها العسكرية و المالية و الديبلوماسية مثل بريطانيا، و منها مؤيد مع بعض التحفظات و الشروط و يفضل تحديداً أدق لأهداف الحملة في المساحة و المكان و الزمان، مثل فرنسا.
- 9- يشير وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر بأن ظهور أطراف جديدة تمثل خطراً على المصالح الإقتصادية الأميركية على المدى المتوسط و البعيد، مثل فرنسا و بعض الدول الأوروبية و اليابان و الصين، لذلك يجب السيطرة على منابع النفط لصون المصالح الأميركية.
- 10- التجمع من أجل الحركة الشعبية.

عالم متعدّد الأقطاب:
روسيا تتحدّى تفرد الولايات
المتحدة الأمريكية

الدفاع
الوطني

بعد سقوط جدار برلين في 9/11/1989، إنهار
الإتحاد السوفياتي الذي كان يشكّل القطب
الثاني مع الولايات المتحدة في النظام الدولي القائم
على الثنائية القطبية، وتقلّصت رقعة الإتحاد
السوفياتي إلى روسيا الإتحاديّة، مع ما رافق ذلك من
انهيار اقتصادي و ضعف سياسي و فوضى كبيرة في
الفترة الإنتقالية التي عاشتها روسيا الإتحاديّة خلال
تحوّلها من الشيوعيّة إلى الليبراليّة.

علي حسين باكير*

❖ أولاً: روسيا (يلتسن):

لقد واجهت روسيا وريثة الإتحاد السوفياتي
السابق، مأزقاً استراتيجياً مسّ دورها الدولي
والإقليمي وفرض تحدّيات جمّة على أمنها المباشر،
لاسيما في ضوء التطوّرات العسكرية التي أخذت
تحيط بها من كل جانب، وهي تطورات تجسّد حالة
اندفاع أميركي عسكري غير مسبوق، لا من حيث

* باحث في العلاقات الدولية

الأهداف ولا من حيث الآليات، ولا من حيث مواقع الوجود العسكري نفسه، وهي المواقع التي تشمل جمهوريات وسط آسيا والقوقاز. وبدا العجز الروسي مجسداً في غياب البدائل وقلة الموارد وضعف الدولة الروسية مقارنة بالحالة الأميركية. و كان عليها طيلة هذه الفترة مراعاة التحوّلات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، و أن تتجنب قدر الإمكان أيّ مواجهات خارجية تعيق وقوفها على قدميها وترسخ سلطتها المركزية التي ستؤمن لها في ما بعد قوة سياسية واقتصادية مهمّة، فكانت السياسة الخارجية الروسية و خصوصاً في عهد يلتسن متوافقة تماماً مع المطالب الأميركية و الدولية.

وكان موقف يلتسن يمثل ذروة المفهوم القديم السائد في التفكير السياسي الروسي القائل بأن روسيا تنتمي إلى الغرب، و يجب أن تكون جزءاً من الغرب، و أنّ عليها أن تقلد قدر المستطاع الغرب في تطوره الحالي. و كان يلتسن صريحاً في تنصّله من الإرث الإمبراطوري الروسي ولا سيما في خطابه الشهير الذي ألقاه في 19 تشرين الثاني 1995⁽¹⁾.

وقد بدا الإزدراء الأميركي والغربي لروسيا واضحاً لا سيما عندما كانت روسيا تستجدي المساعدات المالية الغربية إثر الفقر الكبير الذي طرأ عليها و على شعبها في تلك الفترة. و فقدت روسيا في هذه المرحلة قوتها السياسيّة الدولية و نفوذها الإقليمي والدولي، وقد بدا ذلك واضحاً إثر وقوفها مكتوفة الأيدي تنظر إلى حليفها ميلوزوفيتش و هو يزاح من السلطة في الحرب الأميركية على يوغوسلافيا عام 1997. و قد عملت أميركا حينها على احتواء

روسيا و اتخذت العديد من الإجراءات للتعامل معها وفق ما يلي:⁽²⁾

1- خلقت الولايات المتحدة رأياً عاماً بأن روسيا - كالإتحاد السوفياتي - تمثّل تهديداً لأوروبا الشرقية، وحوّلت الأمر من فوبيا الإتحاد السوفياتي إلى

- فوبيا روسيا، كحجة لتوسّع حلف الناتو جهة الشرق.
- 2- عملت الولايات المتحدة على جسّ نبض روسيا وذلك من خلال توجيه ضربات موجعة لحليفتها التقليدية صربيا في آذار/ مارس من عام 1999.
- 3- حثّت الولايات المتحدة حلف الناتو بشدة على تقبّل الاستراتيجية الجديدة خلال قمة واشنطن في نيسان/ أبريل من عام 1999، والتي تركز على أساسين: أولهما - زيادة القدرة على انتزاع حزام الفراغ العسكري الذي ظهر في دول شرق ووسط أوروبا ودول البلقان في أعقاب تفكّك الإتحاد السوفياتي، وذلك عن طريق توسّع حلف الناتو شرقاً.
- ثانيهما - سحب الغطاء الدفاعي من حلف الناتو تماماً وتحويله لمجرد أداة في يد الولايات المتحدة لاستعراض هيمنتها وتدخلها السافر في الشؤون الداخلية لدول تقع خارج المنطقة الدفاعية للناتو.
- 4- إصرار الولايات المتحدة الأميركية على تمزيق معاهدة الصواريخ الباليستية التي وقّعتها مع روسيا عام 1972، على الرغم من المعارضة المتكررة لروسيا لذلك الإجراء. وتقوم الولايات المتحدة علناً بإجراء التجارب والبحث وتطوير تكنولوجيا الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ونشر أسلحتها عندما يحين الوقت، وذلك من أجل هدف مستقبلي وهو إضعاف قدرة روسيا عسكرياً.
- 5- قامت بالتدخل في شؤون روسيا الداخلية بشكل سافر.

روسيا (بوتين):

إختلف الوضع في عهد بوتين إثر مجيئه إلى الحكم في عام 2000 وظهر ذلك بشكل خاص في السياسة الخارجية وإثر توقيعه لعقيدة الأمن الوطني

لروسيا ثمّ الوثيقة اللاحقة التي أقرّها الرئيس في 20 حزيران من العام نفسه والمتعلقة بالعقيدة الخارجية الروسية⁽³⁾. وبدأت روسيا تسعى لاستعادة مجد الإتحاد السوفياتي الضائع محاولة تحقيق توازن بين المعارضة التدريجيّة اللبّنة إزاء التوسّع الظاهر لحلف شمال الأطلسي في مناطق نفوذها السابقة، وبين المحافظة على علاقتها الحسنة بالولايات المتحدة وكل من ألمانيا وفرنسا. وقد توافقت في تلك الفترة سياسة بوتين الهادفة إلى تحديث الجيش وخفض نفقاته عبر التخلّص من الأسلحة النووية المكلفة ومن الصواريخ الباليستية⁽⁴⁾، مع توجّهات الإدارة الأميركية لتجريد روسيا من قوّتها النووية التي تعتبر خطراً من المنظور الأميركي، سواء بقيت في خدمة الروس أم انتقلت إلى أيدي منظمات إرهابية ودول أخرى نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي وحاجة روسيا المأساة إلى المال.

ففي هذا الإطار وقّعت روسيا والولايات المتحدة معاهدة تخفيض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية في موسكو في 24 أيار/ مايو 2002 ممّا من شأنه أن يحدّ من الترسانة النووية للبلدين لتكون كحدّ أقصى ما بين 1700 و2200 رأس نووي لدى كل طرف حتى العام 2012. ولم تكن روسيا قادرة على إتلاف عدد كبير من الرؤوس من دون المساعدة الماليّة الأميركية، ممّا اضطرّها للمحافظة على علاقة جيّدة بالولايات المتحدة. واختارت روسيا التعاون مع الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في نظام ثلاثي الأطراف، كخطوة سابقة على محاولة تعبئة المجتمع الدولي للحصول على التمويل. وكانت مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى من بين المشجعين لمبادرة التعاون الدولي في هذا المجال، خصوصاً منذ قمة موسكو في عام 1996. وفي إطار التعاون مع البلدان الغربية، يجب ذكر عدد من المشروعات

التي جرى تنفيذها خلال السنوات الأخيرة⁽⁵⁾. وبرز التعاون مع الولايات المتحدة من خلال المبادرات التالية:

- برنامج «نان - لوجان»، الذي سمي «التخفيض التعاوني للتهديد» في عام 1991.

- برنامج «الشركة الصناعية» في عام 1994.

- الاتفاق مع الولايات المتحدة بشأن البلوتونيوم في عام 1993.

- إتفاق عام 1998 بشأن إعادة التدريب المهني في القطاع النووي (مبادرة المدن النووية).

- إتفاق تمويل الإستخدام المدني لليورانيوم المخصَّب بدرجة عالية في عام 1999.

- الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا حول التخلُّص من البلوتونيوم العسكري في عام 2000⁽⁶⁾.

وتتَّوج هذا التعاون في نهاية المطاف بالتحالف الدولي ضدَّ الإرهاب إبان أحداث 11 أيلول حيث وقفت روسيا جنباً إلى جنب مع أميركا وقدمت جميع المساعدات اللازمة لها في إطار مكافحة الإرهاب و القضاء على نظام طالبان في أفغانستان. عند النظر إلى هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وتأثيراتها المختلفة، يصحَّ القول المعروف بالنسبة لموسكو «رُب ضارةٍ نافعة». فالقيادة الروسية أدركت أن أمامها فرصة سياسية لا تعوِّض من أجل إعادة ترتيب العديد من الملفات وفقاً لمصالحها. وكان الأمر يتطلَّب منها وبكل بساطة، إظهار التضامن الكامل مع الولايات المتحدة وإبداء الرغبة في التعاون معها لمكافحة الإرهاب الذي كانت موسكو تشكو منه دائماً، على خلفية نزاع الشيشان وفي مواقع عديدة أخرى. كما كان عليها مساعدة واشنطن في

الحصول على تسهيلات في دول آسيا الوسطى، لاسيما في أوزبكستان وطاجيكستان، تمكّن قواتها من المشاركة الفعّالة في الحملة العسكرية على أفغانستان. ولكن خلافاً للاعتقاد الذي ساد لبعض الوقت، بعد 11 سبتمبر، حول احتمال أن تصرف واشنطن النظر عن تنفيذ مشروع الدرع الصاروخية والانسحاب من معاهدة «إي.بي.أم»، فقد بدأت الإدارة الأميركية أكثر تصميماً على إنجاز هاتين الخطوتين المترابطتين، استناداً إلى التفويض المطلق الذي حصلت عليه من مختلف المؤسسات الدستورية بتوفير كل مستلزمات تحقيق الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة على العالم كله، وعدم التساهل مع أيّ قوة تحاول اعتراض طريقها. فضلاً عن أنّه لم تكن لموسكو النية ولا الرغبة في خوض أيّ مواجهة مع واشنطن، فهي وجدت الطرف مناسباً لتحقيق نوع من تبادل الخدمات، ما يعينها على بلوغ أهدافها البعيدة والقريبة، وكانت تسعى لتحقيق أمور عدّة: الأمر الأول الذي هو المواجهة التي تخوضها في جمهورية الشيشان وتسبّب لها نزفاً بشرياً واقتصادياً تعجز عن تحمّله لأمد طويل. وهي كانت تشكو باستمرار من أنّ أفغانستان تشكل مصدر الخطر الرئيسي عليها نظراً لتحرك المقاتلين بين أفغانستان والشيشان عبر دول آسيا الوسطى التي يقدّم بعضها التسهيلات لهم. ووفقاً للإتهامات الرائجة فإنّ الولايات المتحدة بنفسها لم تكن بعيدة عن هذا النشاط المسلّح المعادي لروسيا، وذلك من أجل زيادة الضغط عليها وإخضاعها وحملها بالتالي على تقديم تنازلات إضافية في الملفات الرئيسية التي تهتم واشنطن. وعلى ذلك فقد بدأت معركة أفغانستان لموسكو بمثابة مصلحة أميركية - روسية مشتركة، بحيث يحقق كل طرف الفوائد التي يتوخاها منها⁽⁷⁾. وقد ذكر المستشار السياسي لمجلس الشيوخ

الروسي فلاديمير شوبين أنّ الإقتراب الروسي من الولايات المتحدة بعد 11 أيلول لا يعني تخلي روسيا عن إقامة عالم متعدد الأقطاب ولا عن سياسة متشعبة المهام والأهداف للسياسة الخارجية⁽⁸⁾.

روسيا و سياسة المحاور الجماعية:

استمرت العلاقة الجيدة بين روسيا والغرب إلى أن جاءت الحرب الأميركية على العراق التي شقّت صف المجتمع الدولي، حيث عارضت روسيا هذه الحرب بشدة لدرجة أنّها هدّدت بداية باستخدام الفيتو في مجلس الأمن إذا ما لجأت أميركا إلى الأمم المتحدة لشنّ الحرب على العراق. وقد بدا في تلك الفترة أنّ روسيا أصبحت تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية على الصعيد الإقليمي والدولي. وقد ترافق ذلك مع بروز سياسة روسية خارجية واضحة المعالم تقوم على تفعيل دور روسيا على الصعيد الإقليمي والدولي بحيث لا تخضع لأي هيمنة أو ابتزاز، وتدعو إلى عالم متعدد الأقطاب يسمح بجانب من المناورة والتأثير على مجريات الأحداث الدولية ويرفض سيطرة الولايات المتحدة المنفردة على النظام العالمي⁽⁹⁾. وكان بوتين يدرك أنّ قيمة التبادل التجاري بين روسيا والولايات المتحدة في عام 2001 تبلغ 10 مليارات يورو في حين أنّها تبلغ بين روسيا وأوروبا 75 ملياراً أي سبعة أضعاف ونصف الضعف، وهو ما يعني أنّ بوسع روسيا الاستغناء عن الولايات المتحدة، ولكنها لا تستطيع الاستغناء عن أوروبا، لذلك اقترح بصورة ضمنية على أوروبا أن يعوّض لها النفوذ العسكري الأميركي، ويؤمن لها إمداداتها من الطاقة، حتى يكسب الطرف الأوروبي في مواجهة أميركا⁽¹⁰⁾.

وقد حاولت تشكيل العديد من المحاور والتحالفات لكسر هذه الهيمنة،

فكان من محاولاتها:

❖ أولاً: محور روسيا - فرنسا - ألمانيا

حاولت روسيا جاهدة صدّ التحركات الأميركية تجاه العراق، ففعلت ديبلوماسية خارجيّة باتجاه الأوروبيين. وأدى النشاط الروسي في هذا المجال إلى قيام محور روسي- فرنسي- ألماني معارض للحرب على العراق، تأكّد في توقيع الإعلان الثلاثي الروسي، الفرنسي، الألماني ضدّ الحرب في 2003/2/10⁽¹¹⁾. وقد أعلن الرئيس الروسي خلال مأدبة غداء أقامها على شرفه رئيس الوزراء الفرنسي جان بييار رافاران بتاريخ 2003/2/11 أنّ «روسيا لجأت مرات عدة إلى استخدام حق النقض مشيراً إلى أنها ستفعل ذلك مجدداً إذا لزم الأمر». وحاول بوتين التخفيف من الحلف مع المحور الأوروبي فقال إنّ «لا يهدف إلى خلق جبهة أو محور بل هو يشكّل خطوة أولى في اتجاه خلق عالم متعدّد الأقطاب»⁽¹²⁾.

وفي هذا الوقت تفاعلت فرنسا و ألمانيا مع روسيا فعملت فرنسا كعضو دائم في مجلس الأمن على عرقلة حصول الولايات المتحدة على الشرعية الدولية للحرب، وذلك من خلال:

1- التأكيد على أنّ قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن العراق لا تعطي أميركا تفويضاً تلقائياً باستخدام القوّة، وأنّه إذا أرادت ذلك فعليها استصدار قرار جديد.

2- فرنسا، ومن خلال التعاون مع روسيا ، أجبرت الولايات المتحدة على تعديل مشروع القرار 1441 و جعله خالٍ من أي إشارة صريحة كتفويض لأميركا باستخدام القوّة.

3- التهديد الفرنسي باستخدام الفيتو إذا تمّ تأويل القرار 1441 بما يخدم

رغبات أميركا وحلفائها.

في هذا الوقت كانت ألمانيا تتولّى الحرب الكلامية والإعلامية ضدّ أميركا، فصرّح وزير الخارجية الألماني «يوشكا فيشير» أنّ الحلفاء الأوروبيين لا يسيرون في فلك أميركا مثلما كان من أمر دول أوروبا الشرقية مع الإتحاد السوفياتي. وعندما وقعت الحرب، عملت كل من فرنسا وألمانيا وروسيا كجبهة

واحدة للتأكيد على تأكيد عدم شرعية الحرب الأميركية ضدّ العراق⁽¹³⁾.

و في استفتاء نظّمته الطبعة الأوروبية من مجلة «تايمز» الأميركية شمل

318 ألف شخص، قال 84% منهم أنّ الولايات المتحدة تشكّل الخطر الأكبر

على السلام العالمي⁽¹⁴⁾. وعلى الرغم من ذلك إلا أنّ هذا المحور لم يستطع

حتى إيقاف زحف أميركا على العراق رغم كل التدابير، ثم ما لبث الحلف

أن تبدّد وتركت روسيا لوحدها في مواجهة أميركا وذلك للأسباب التالية:

1- إعادة كل من فرنسا وألمانيا لحساباتهما في التعامل مع روسيا

وقرارهما عدم الانجرار إلى خطوات غير محسوبة النتائج في وجه الولايات

المتحدة الأميركية قد تضرّ بمصالحهما ومناطق نفوذهما المتبقية،

خصوصاً وأنّ فرنسا قد تعرّضت لحرب شعواء على الصعيد السياسيّة،

والاقتصاديّة كافة من قبل الأميركيين، فما كان من الرئيس الفرنسي جاك

شيراك إلا أن تمثّى «نصراً سريعاً للأميركيين في العراق»، فيما تعهّدت

ألمانيا بتقديم ما بوسعها لمساعدة الأميركيين لإنجاز مهمّتهم في العراق.

2- إدراك فرنسا وألمانيا مدى خطورة الموقف في حال التحالف مع روسيا،

إذ أنّهما يعلمان أنّ أميركا تدرك مخاطر هذا المحور وهي تترصّده في

دراساتها الاستراتيجية. وقد تكلم بريجنيسكي (مستشار الأمن القومي

السابق) عنه في عام 1999 تحت عنوان «اختيارات حاسمة وتحديات كامنة» فقال: «هناك احتمال آخر بعيد، وإن توجّب عدم استبعاده نهائياً، يحمل إمكانية حدوث اصطافاف أوروبي أعظم يشتمل على تواطؤ ألماني - روسي أو حلف فرنسي - روسي. وهناك سوابق تاريخية معلومة لكلي الحالتين، ومن الممكن تحقق أيّ منهما ... ويمكن أن تعمل تسوية أوروبية - روسية على استبعاد أميركا من القارة»⁽¹⁵⁾. وهذا يستدعي هجوماً عنيفاً من أميركا لمنع هكذا تحالف وتحذير الأطراف منه، وهذا ما حصل.

3- إعتبرت كل من فرنسا وألمانيا أنّ الولايات المتحدة بقيادة المحافظين الجدد لا يمكن هزمها أو إقتاعها بالحوار. وبعد سقوط المصالح الفرنسية والألمانية في العراق لا يعود لدى روسيا أيّ شيء تقدّمه لهما، وبالتالي من الأفضل العودة إلى المظلة الأميركية والحصول على بعض المكاسب الإقليمية والدولية. وقد أصبح هذا الرأي إستراتيجية فرنسية - ألمانية، وهذا ما عكسه التحوّل في الموقف الفرنسي والألماني من سوريا وإيران ولبنان وكذلك القرار 1559 والحرب على الإرهاب حيث يبدو الانخراط والإذعان الفرنسي والألماني الكامل لأميركا واضحاً.

وقد انفردت الولايات المتحدة بروسيا، فحاولت تأديبها وابتزازها إثر تسريب الأميركيين لأخبار مفادها أنّ روسيا كانت ما تزال تساعد الجيش العراقي وتمدّه بمعدّات لوجيستية ومناظير وأسلحة متطورة، وأنّها ساعدت في تهريب الرئيس العراقي عبر سفارتها في بغداد إلى الخارج. ولقد بيّنت الحرب أمرين لموسكو: أولاً، أنّها مهما تعاونت مع الولايات المتحدة، فإنّ واشنطن لن تغيّر طريقتها في محاولة إهمال مصالح موسكو، إذ أنّ لدى واشنطن رغبة جامحة للتصّرف بشكل أحادي. ثانياً، بإمكان

واشنطن الوصول إلى أهدافها على حساب موسكو وأطراف أخرى بسهولة. وهذا ما دفع روسيا «للتصرف» بدلاً من الانتظار أو التأخير، وسط تفاقم القوة الأميركية⁽¹⁶⁾.

❖ ثانياً: محور روسيا - العالم الإسلامي:

شنت أميركا حملة انتقادات واسعة و شديدة على روسيا، فما كان من هذه إلا أن سعت إلى تشكيل تحالف من نوع آخر مع العالم الإسلامي لضمان ما تبقى من مصالحها ونفوذها في محاولة لإعادة فرز وتشكيل مختلف القوى والتحالفات، ولا سيما في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير. لذا أعلنت روسيا عن رغبتها بالانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب في آب من العام 2003 خلال زيارة بوتين للمليزيا، وأعقب ذلك زيارة هامة لولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى روسيا، حيث كانت الأخيرة تحاول إقناع السعوديين بعدم الاعتماد كلياً على التسلح الأميركي على الصعيد العسكري، وذلك لمواجهة التحديات المقبلة في ظلّ الحملات الأميركية الإعلامية الشديدة في تلك الفترة إزاء المملكة العربية السعودية، كما تمّ الاتفاق بين الطرفين على موضوع النفط بشكل موحد⁽¹⁷⁾. وكانت روسيا رفضت طلباً أميركياً يقضي بإيقاف تعاونها النووي مع إيران، واعتبر بوتين، في اتجاه تعزيز هذا التحالف مع العالم الإسلامي، أنّ حصار الرئيس الفلسطيني عرفات يعتبر خطأ يجب التراجع عنه. وأكد على ضرورة حلّ القضية الفلسطينية بشكل عادل وعلى جعل خارطة الطريق قراراً دولياً صادراً عن مجلس الأمن، في محاولة من روسيا لكسر التفرد الأميركي بالقضية و التخفيف من الدعم الأميركي لإسرائيل في هذا المجال.

لكن تشكيل هكذا محور كان يواجه العديد من المشاكل المتعلقة بالعالم الإسلامي التي أعاققت فعاليته و دوره، ولم يصل في النهاية إلى الحد الأدنى من التعاون المطلوب . و ذلك يعود للأسباب التالية:

1- تشتت العالم الإسلامي و تفكّكه إلى بلدان قطريّة الإتجاه و المنظور بحيث أنّها ترى أيّ مشروع توحيدي خطراً على قطريّتها لأنّها حديثة العهد به.

2- وجود تيارات عدّة متناقضة و في غالبها موالية للمشروع الأميركي في المنطقة. ووفقاً لرؤية جوزيف نايس في دراسته تحت عنوان «حدود القوّة الأميركية». فقد أصاب عندما قال «أنّ كون أميركا قوّة عظمى لا يدفع الآخرين بالضرورة إلى تشكيل تجمّعات لمواجهةها بل أنّها قد تدفعهم إلى أن يأتوا إليها صاغرين لطلب مساعدتها»⁽¹⁸⁾، و هذا ما يحصل بالفعل ولا سيما من الدول الضعيفة

3- سقوط الدول العربية ذات الاتجاه اليساري سابقاً والتي كانت موالية للاتّحاد السوفياتي و بالتالي لروسيا، في سلّة أميركا، ومنها ليبيا العراق.

4- غياب الإرادة السياسية لدى الدول الإسلامية لمواجهة الولايات المتحدة، مع العلم أنّ بعض القوى الموالية تقليدياً لأميركا بدأت تزعجها ، مثل تركيا ، و البعض الآخر المعادي تقليدياً لأميركا ، بدأ يتفق معها في بعض الجوانب .مثل إيران وأفغانستان و العراق**.

❖ ثالثاً: محور روسيا - الصين - الهند

حاولت روسيا تشكيل مثلث استراتيجي روسي- صيني- هندي إثر فشل المحور الأوروبي. و كانت روسيا تعتقد أنّ هكذا مثلث يضم ثلاث بلدان نووية

وأكثر من 5,2 مليار نسمة، لا شكّ سيكون قادراً على موازنة القوّة الأميركية في السنوات القادمة وكسر تفرد واشنطن بالنظام الدولي. وكانت فكرة تشكيل «مثلث إستراتيجي» اقترحها لأول مرّة رئيس الوزراء الروسي السابق إيفيني بريماكوف عام 1998 ثمّ جاء مشروع الجنرال الروسي ليونيد إيفانوف في نيسان/ أبريل 2001 وهو إنشاء تفاهم استراتيجي آسيوي يضم الصين والهند وروسيا إلى مجموعة شنغهاي²⁰. وحاولت روسيا من خلال زيارة بوتين للصين في عام 2001 عقد تعاون إقليمي⁽¹⁹⁾ و من ثمّ سعت إلى تفعيله عندما تخلّى الأوروبيون عنها عبر التأكيد على العديد من المطالب مع الصين⁽²⁰⁾:

أولها: موقف البلدين من السياسة الأميركية ورفضهما لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي في إشارة إلى الولايات المتحدة، ومعارضة مشروع الدرع المضادة للصواريخ التي تقيمها الولايات المتحدة بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشهها ما تطلق عليه «الدول المارقة» مثل إيران وكوريا الشمالية، وترى فيها الصين وروسيا تهديداً للأمن العالمي وتجديداً لسباقات التسلّح، لذا فهما يدعمان التمسك بمعاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة الباليستية الموقعة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عام 1972 باعتبارها أساس الاستقرار العالمي، واتفاقات الحدّ من التسلّح بصفة عامة. ثانيها: التعاون في مجال التقنيات العسكرية حيث تعتبر الصين أكبر سوق للسلاح الروسي، وتستأثر بـ 40% من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكل الأسلحة الروسية 70% من إجمالي واردات الصين من الأسلحة. ثالثها: التنسيق الأمني بين البلدين في منطقة آسيا الوسطى بهدف تحجيم نشاط الحركات الإسلامية في المنطقة ومكافحة تجارة المخدرات

وتهريب الأسلحة والتصدي للإرهاب والنزعات الانفصالية، وذلك في إطار مجموعة شنغهاي الخماسية، التي تضم كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان إلى جانب روسيا والصين والتي نشأت في نيسان/ أبريل 1996 مع توقيع معاهدة أمنية بين الدول الخمس.

رابعها: تأكيد عدم تدخل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية. فقد أكدت الصين دوماً على أن قضية الشيشان هي من الشؤون الداخلية التي تتعلق بوحدة الأراضي الروسية، كما التزمت روسيا بتفادي إقامة علاقات رسمية مع تايوان، وأعلنت أن التثبيت جزء لا يتجزأ من الصين، وبذلك يتفادى البلدان دعم الحركات الانفصالية في كل منهما.

خامسها: ويتعلق بتنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. ففي عام 2000 بلغ التبادل التجاري بينهما نحو 7 مليارات دولار، وتعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا بعد ألمانيا والولايات المتحدة. ولا شك في أن الإمكانيات المتاحة للبلدين تتيح الفرصة لمضاعفة التبادل التجاري بينهما ولزيد من التعاون في المجال الاقتصادي.

كل هذا يوضح عمق المشاركة الاستراتيجية بين روسيا والصين، وعدم اقتصارها على الجوانب الأمنية والعسكرية فحسب، بل اتساعها لتشمل العديد من الجوانب الأخرى لا سيما الاقتصادية. ولكن برغم تنامي العلاقات بين البلدين فإنها تظل عند حد المشاركة الإستراتيجية ولا ترقى إلى مستوى التحالف العسكري، وقد أكد الطرفان ذلك في أكثر من مناسبة، كما أكد أنها

لا تستهدف طرفاً آخر وإنما تأتي تلبية للمصالح المشتركة للبلدين. وعلى العموم لم تنجح مساعي بوتين لتثبيت هذا المثلث، إذ أن بكين

رفضت الفكرة على اعتبار أن هكذا مثلث سيضعها مباشرة بمواجهة أميركا، بينما هي غير مستعدةً لهكذا مواجهة. كما أن الصين غير متحمسة لكثير من القضايا الدولية، وأكثر ما يهمها هو أن تستكمل قوتها الإقتصادية وتعمل على تطوير قدراتها الدفاعية. ويبدو أن الصين لم تكن ترغب في أن تتقدم الصفوف وتثير عدة قضايا أمام واشنطن في ذلك الوقت. واتضح ذلك خلال موقفها الأخير في تلك الفترة في مجلس الأمن حيث تركت لفرنسا وروسيا مهمة التصدي لمحاولات أميركا ضرب العراق من دون اتخاذ موقف جدي وحازم تجاه سياسة بوش الاستفزازية، واكتفت بالمراقبة لا أكثر⁽²¹⁾. إن المتابعة المتأمله لإنجازات الصين الإقتصادية والسياسية والتحليل العلمي لمراكز الدراسات الصينية التي أنشئت في بعض الجامعات البريطانية، أظهرت أن ذلك المارد الصيني سيظل ساكناً إلى أن تكمل الصين خطط التطوير السياسي والإقتصادي بما يتماشى مع متطلبات العصر، مع تحديث مستمر لقواتها المسلحة وتزويدها بالمعدات الإلكترونية الحديثة شرط أن تتوافر ثلاثة شروط أساسية للصين، وهي:

أولاً: المحافظة على الاستقرار السياسي الداخلي فيها.

ثانياً: استمرار نموها الاقتصادي الذي بدأته منذ سنوات قليلة.

ثالثاً: ألا تشغلها عن عملية النمو الاقتصادي والبناء السياسي أية أحداث أخرى مهما كانت كبيرة (مثل غزو جزيرة تايوان) أو إقحامها في منافسة دولية أو المشاركة في عمليات عسكرية إقليمية، فيما بقي موقف نيودلهي غامضاً وغير واضح. يضاف إلى هذا أن الهند والصين ليستا على اتفاق، ولديهما الكثير من المشاكل الحدودية والعسكرية والإقتصادية⁽²²⁾. كذلك فإن الهند في تلك الفترة كانت تسعى لزيادة تعاونها مع الولايات

المتحدة كي لا تتأثر باكستان بالدعم الأميركي كله، نظراً لحاجة واشنطن إليها في حروبها على الإرهاب، خصوصاً في أفغانستان. لذلك فإنّ الهند كانت تعتقد أنّ أي تحالف من طرفها مع الثنائي الروسي الصيني سيؤدّي إلى إنهاء علاقاتها بالولايات المتحدة و تكون باكستان المستفيدة فيما تخسر الهند أيضاً قضية كشمير، لذلك حاولت أن توازن بين الطرفين دون الدخول في أحلاف غير واضحة المعالم و خطيرة التوجّهات.

روسيا و سياسة المحاور الفردية:

خلال كل هذه المحاولات الروسية لإقامة محاور و تحالفات متعدّدة، كانت العلاقة بينها والولايات المتحدة الأميركية متوتّرة و يشوبها الشك و الخبث في التعامل و الترضّد. فلقد كان هناك فريق داخل الإدارة الأميركية لا يزال يعتبر أنّ روسيا مصدر خطر، وعليه قام هؤلاء بتقسيم أوروبا من الناحية السياسية إلى ثلاثة مستويات كالاتي: الخصوم، والدول التي يمكن التغلب عليها، والحلفاء. وقالوا إنّهم من الطبيعي، أن تعدّ روسيا العدو الأول للولايات المتحدة الأميركية في أوروبا، حيث يعتبرها هؤلاء العائق الأكبر أمام محاولاتهم للسيطرة على الشؤون الأوروبية لفترة طويلة من الزمن. و تعتقد الولايات المتحدة أنّها إذا استطاعت دولة أوروبية - يوماً ما - إظهار التحدي للهيمنة الأميركية فستكون هذه الدولة هي روسيا بما تمتلكه من قدرات مادية و بشرية. ومجمل ذلك يؤكد بأنّ العلاقات الروسية الأميركية تعاني من عدم الاستقرار و عنصر المفاجأة والتي تأتي غالباً من واشنطن. و يبدو الوضع وكأنّهُ سياسة أميركية تحتفظ بأوراق تظهرها في ظروف تراها واشنطن مناسبة لتحقيق أغراض داخلية أو خارجية معينة. ولكن الشيء الواضح هنا

هو أنّ واشنطن لا تقبل بسهولة دفاع موسكو عن صفتها كقوة عظمى وشريكة على قدم المساواة في تقرير مصير العلاقات الدولية باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن وتملك حق الفيتو. وهذا يعني أيضاً أنّ الإدارة الأميركية الجديدة تتمسك بالقطبية الواحدة في توجيه المنظمات الدولية وإقرار التدخل العسكري في مناطق من العالم وفقاً لمصالحها وليس وفقاً للأغراض الحقيقية من هذا التدخل كحفظ وصيانة الأمن والسلام الدوليين وبقرار وإشراف الأمم المتحدة⁽²³⁾.

أمام هذا الواقع وإثر فشل جميع المحاولات الروسية السابقة لتحقيق محور أو تحالف قوي و دائم في وجه الولايات المتحدة يدفع إلى تحقيق كلمة روسيا السحرية «عالم متعدّد الأقطاب»، سعت روسيا هذه المرة إلى إستراتيجية جديدة تقوم على اجتذاب جميع الدول الناقمة على الولايات المتحدة والتي لا تجمعها روابط إقتصادية قويّة بها ولا مصالح كبيرة (عكس ما كان قائماً بالنسبة للدول التي تمّ اقتراحها سابقاً لتشكيل المحاور)، وإقامة علاقات وثيقة معها ودعمها في المجالات كافة على أمل الوصول إلى تحالف معها يحدّ من هيمنة الولايات المتحدة المنفردة على العالم. وتعتبر كل من البرازيل والهند وتركيا وإيران وسوريا وكوريا الشماليّة وكوبا وفرنسا (إلى حدّ ما) وبعض الدول الأخرى (حسب معطيات المرحلة القائمة) مثل الصين وألمانيا وبعض الدول الإسلامية والأفريقيّة مثلاً على ذلك وأبرز مساعي روسيا في هذا السياق كانت من خلال:

❖ أولاً: التعاون الروسي- البرازيلي

كانت أول خطوة روسية في هذا المجال باتجاه البرازيل (أكبر دولة في

أميركا الجنوبية) حيث قام الرئيس الروسي بوتين بزيارة تاريخية للبرازيل في شهر نوفمبر 2004⁽²⁴⁾ على اعتبار أنّ البرازيل تشكّل رأساً قيادياً للدول المهمة المعارضة للنفوذ الأميركي في أميركا اللاتينية. ودعم بوتين حق البرازيل في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وتمّ الاتفاق على زيادة التعاون الروسي البرازيلي على الصعيد النووي واعتبرت روسيا في تصريح لبوتين أنّ البرازيل يحقّ لها تطوير قدراتها النووية السلمية. هذا وتعتبر روسيا أنّ تعاوناً كبيراً مع البرازيل يعني دخول كل من فنزويلا وكوبا ومعظم دول أميركا اللاتينية في هذا الإطار على اعتبار أنّ البرازيل، كأكبر نفوذ سياسي واقتصادي بالمنطقة، بوسعها جرّ الجميع معها خصوصاً أنّها تحاول مواجهة النفوذ الأميركي في أميركا الجنوبية. إذ أنّه و عقب نجاح داسيلفا في إنتخابات الرئاسة البرازيلية تصاعدت الحملات الرافضة في الولايات المتحدة لوصوله إلى الحكم محدّرة من تولى يساري شيوعي رئاسة أكبر دولة في أميركا اللاتينية على الأمن والاستقرار في أميركا اللاتينية⁽²⁵⁾. وبالتالي فإنّ نجحت روسيا في تفعيل علاقاتها مع البرازيل فهذا يعني أنّها نجحت في اختراق الحديقة الخلفية للولايات المتحدة وهذا يعدّ ضربة كبيرة لنفوذها هناك. خصوصاً أنّ البرازيل في خلاف كبير مع الولايات المتحدة حول العديد من القضايا أبرزها⁽²⁶⁾:

1- إقامة منطقة تجارة حرّة بين الأمريكيتين و التي تتبناها أميركا وترفضها البرازيل التي تؤكّد أنّ لـ «ميركوسور» الأولوية المطلقة في سياسة البرازيل الخارجية.

2- الحرب ضدّ الإرهاب، حيث رفضت البرازيل أيضاً الحملة العسكرية الأميركية على العراق وأبلغت ذلك لموفد الرئيس بوش إليها دونالد

رامسفيلد مباشرة وهو ما أثار سخط الولايات المتّحدة.
 3- الأمن الإقليمي لأميركا لجنوبيّة، حيث تعتبر الولايات المتّحدة أنّها
 المسؤولّة والمشرّفة عليه وعلى الجميع الإنصياح لها، وتتخوّف من تحالف
 برازيلي كوبي فنزويليّ يقصي نفوذها الإقتصادي والسياسي من المنطقة في
 ظل شكوك من وجود سيناريو يقوم على تقديم كوبا وقنزويلا الدعم
 للبرازيل من أجل تفعيل برنامجها النووي وهو ما يهدّد الأمن القومي
 للولايات المتّحدة.

وبالتالي فإنّ هذه المحاور تتلاقى أيضاً مع سياسة روسيا في مواجهة
 أميركا، إلا أنّ التعاون مع البرازيل لم يصل إلى مراحل متقدّمة بانتظار
 المستقبل.

❖ ثانياً: التعاون الروسي - الهندي:

وتلت تلك الزيارة زيارة أخرى لبوتين إلى الهند (أكبر دولة في جنوب
 آسيا) ضمن هذه السياسة الجديدة، حيث تمّ اعتماد ذات التوجّه السابق
 وهو دعم روسيا للهند بحقّها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.
 ويبدو أنّ روسيا كانت تسعى عبر هذه الطريقة إلى مواجهة الإنفراديّة
 الأميركيّة بطريقة شرعية عبر لعبة مجلس الأمن، إذ لا شك أنّ دخول هكذا
 دول في مجلس الأمن كأعضاء دائمين سيثقل حركة الولايات المتّحدة
 وديبلوماسيةيّتها أو يصعّبها في أقل حد ويعيق هيمنتها الدولية، وطرحت
 روسيا على الهند زيادة التعاون العسكري خصوصاً وأنّ الأخيرة تعتبر سوقاً
 كبيرة للسلاح الروسي الذي يعتبر مشكلة بدوره للهيمنة الأميركيّة، حيث
 «استأثرت روسيا وحدها بحوالي 36% من إجمالي مبيعات العالم من

الأسلحة خلال عام 2002، لتحلّ المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ولتتقدم بذلك على غيرها من الدول الغربية بعد أن كانت تحتلّ المرتبة الرابعة عالمياً بين مصدّري الأسلحة، بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وقد حظيت الهند والصين بحوالي 85% من الصادرات الروسية من الأسلحة⁽²⁷⁾، ولعلّ هذا يفسّر حرص القيادة الروسية على تطوير العلاقات مع هاتين الدولتين. ويقول البعض بأنّ العلاقات الروسية الهندية لن تشهد تطوراً مثيراً نظراً للخيارات المحدودة المتاحة للدولتين للمناورة على المسرح العالمي، بل سيقصر الأمر إلى حد كبير على شراء الهند للأسلحة التي تحتاج إليها من روسيا، وشراء روسيا منها المواد الاستهلاكية كالشاي والأغذية الأخرى الرخيصة (بالمقايضة). وهذا يناسب الدولتين إذ كلتاها تعاني من ضائقة إقتصادية وهما في حاجة ماسة إلى أسواق أجنبية⁽²⁸⁾. لكن يبدو أنّ الهند غير مستعدة لتفعيل علاقاتها إلى هذا المستوى المتقدّم خصوصاً وأنّ علاقاتها بإسرائيل متقدّمة جداً. وتهدف الهند من تعاونها مع إسرائيل إلى تطوير وتحديث قدراتها العسكرية في مواجهة باكستان، والإستفادة من خبرة إسرائيل العسكرية، كما تنظر الهند إلى إسرائيل باعتبارها البوّابة إلى الولايات المتحدة، والتي تسعى الهند إلى توثيق علاقاتها بها في المجالات كافة⁽²⁹⁾. وبالتالي فإنّ حلفاً مع روسيا سيفقدّها عنصر إسرائيل الذي لا يمكن الإستغناء عنه في هذه المرحلة، كما أنّ الهند ترى أنّ موسكو هي أقرب إلى الصين منها إليها، لذلك تحاول إحداث نوع من التوازن في العلاقات لا سيّما وأنّ الصين مرشحة للصدام مع الهند مستقبلاً، فإذا كانت موسكو تأخذ منحى الصين، فعلى الهند الإستعانة بالولايات المتحدة.

❖ ثالثاً: التعاون الروسي - التركي:

الخطوة الثالثة في هذا التوجّه كانت صوب تركيا، حيث قام الرئيس الروسي بوتين في 2004/12/6 بزيارة أكثر من تاريخية إلى تركيا (التي طالما اعتبرت روسيا خطراً عليها وفق النظام الدولي السابق) هي الأولى على الإطلاق لزعيم روسي حقيقي منذ أن أقامت موسكو علاقات دبلوماسية رسمية مع الدولة العثمانية في العام 1492. وقد بدا واضحاً أن روسيا تريد أن تظهر لواشنطن أن بمقدورها اجتذاب حلفاء سابقين لها ومن ضمنهم الأتراك الذين لطالما لعبوا دور الجدار الفاصل بين روسيا وحلف شمال الأطلسي على مدى نصف قرن. كما أن هذه الزيارة عمدت إلى تعزيز التعاون في المجالات كافة لا سيما السياسية والإقتصادية مع إمكانية تعاون من أجل بناء محطات للطاقة النووية في تركيا. وتعتقد روسيا أن هكذا تعاون مع أهم دولة في المنطقة هي صلة الوصل بين آسيا وأوروبا من شأنه إحياء تحالف روسي- إسلامي في مواجهة الغرب (أميركا) خصوصاً أن هكذا تحالف كان قد دعا إليه منذ القدم المتتور جمال الدين الأفغاني الذي كاد أن يقنع السلطان عبد الحميد به، إلا أنه لم يلبث أن دفع حياته ثمناً لذلك عندما اغتاله الإنكليز⁽³⁰⁾.

المحاور الجيوبوليتيكية:

❖ أولاً: محور موسكو - برلين:

كان المفكر الروسي ورئيس خبراء الجيوبولتيكا التابع للمجلس الإستشاري المتخصص بشؤون الأمن القومي التابع لرئاسة مجلس النواب الروسي «ألكساندر دوغي» إقترح عدداً من الإستراتيجيات الجيوبولتيكية التي ينبغي على روسيا اتباعها في حال أرادت الوقوف أمام الولايات المتحدة

واستعادة مجدها الإمبراطوري السابق. ومن بين هذه الاستراتيجيات إقامة محور موسكو - برلين كمقدمة لتحالف بين روسيا وأوروبا (أوراسيا) على اعتبار أن ألمانيا و الشعب الألماني فقط (كما يقول الكاتب) يتمتّعان بجميع الخصائص اللازمة لتحقيق التكامل الفعّال لهذه المنطقة (الإرادة التاريخية، الإقتصاد المزدهر، الوضع الجغرافي ذو الأفضليّة.....)، وعلى اعتبار أن ألمانيا في قلب أوروبا كانت تقف تقليدياً في وجه إنكلترا مشبّهاً إياها بقاعدة أميركية بحريّة. ويضيف أن أوروبا لا تملك بمفردها المقدرة السياسية والعسكرية الكافية لتصل إلى الاستقلالية الحقيقية عن الهيمنة الأطلسية للولايات المتحدة، كما أن الإمبراطورية الأوروبية بدون روسيا ليست عاجزة فقط عن أن تنظّم بصورة كاملة مداها الإستراتيجي إزاء نقص قدراتها العسكريّة ومبادراتها السياسيّة ومواردها الطبيعيّة، بل أنّها لا تملك بالمعنى الحضاري المثل والتوجّهات الواضحة لمقاومة الهيمنة الأميركيّة. ولذلك فإنّ إقامة محور موسكو - برلين يمكن له أن يحلّ مجموعة كاملة من المشاكل البالغة الأهميّة. ويمثل هذا المحور تحقّق روسيا الوصول المباشر إلى التقنيّات العالية النوعيّة، وإلى التوظيفات الهائلة في التصنيع، وتحصل على المشاركة المضمونة لأوروبا في الصعود الاقتصادي بالأراضي الروسيّة. ومقابل هذه الشراكة تتلقّى ألمانيا تغطية إستراتيجيّة من موسكو تضمن لها التحرّر السياسي من هيمنة الولايات المتحدة، واستقلالاً في الموارد الطبيعيّة عن احتياطات الطاقة في العالم الثالث والتي تسيطر عليها الكتلة الأطلسية بحيث لا تترك لألمانيا فرصة البقاء عملاقاً اقتصادياً من جهة، وقزماً سياسياً من جهة أخرى، فيما تتخلّص روسيا من كونها عملاقاً سياسياً فقط وقزماً اقتصادياً هي الأخرى⁽³¹⁾.

لكن يبدو أنّ الدعوة لقيام هذا المحور لم تلق صدى لدى الألمان خصوصاً في ظل الانخراط في المجموعة الأوروبية للاتحاد الأوروبي كما أنّ ألمانيا لا تزال تعتقد أنّ الولايات المتحدة قويّة كفاية لتدمير أي محور أو لإلحاق الأذى بها على الأقل، خصوصاً وأنّ ألمانيا علمت ذلك إثر الاتّفاق الروسي الفرنسي الألماني قبل الحرب على العراق، ومع ذلك لم تتمكن حتى من إدانة تصرّف الولايات المتحدة غير الأخلاقي والمخادع، أو التأثير عليه، لذلك تحرص ألمانيا على إبقاء علاقتها حسنة بواشنطن.

♦ ثانياً: محور موسكو - طهران:

من وجهة نظر الثوابت الجيوبوليتيكية، تتمتع إيران دون شك بالأولوية لأنها تستجيب لجميع المعايير الأوراسية؛ فهي دولة قارية كبرى ترتبط ارتباطاً شديداً بآسيا الصغرى، وهي معادية لأميركا، وتقليدية، وتركز في الوقت نفسه على الاتّجاه السياسي الاجتماعي. وعلى الأرض، تحتل إيران ذلك الموقع الذي يجعل من محور موسكو - طهران قادراً على أن يحلّ عدداً ضخماً من المشاكل، إذ يادخال إيران قطباً جنوبياً، يمكن لروسيا أن تحقّق على الفور الهدف الإستراتيجي الذي ما انفكت تسعى إليه (بطرق خاطئة) منذ بضع مئات من السنين وهو الخروج إلى المياه الدافئة، ولذلك فإنّ روسيا تسعى دائماً إلى توثيق علاقاتها بإيران على الصّعد كافّة وصولاً إلى الهدف المنشود، وهو الوصول الاستراتيجي إلى الشواطئ الإيرانية والقواعد الحربيّة - البحريّة بالدرجة الأولى. وبذلك يكون محور موسكو - طهران قد اخترق «الأناكوندا» دفعة واحدة في أضعف نقاطها⁽³²⁾، وفتح لروسيا آفاقاً لا حدود لها بغية الحصول على جسور جديدة لبلوغ المياه الدافئة وبالتالي

إختراق مناطق النفوذ الأميركية القائمة على تخومها. ولكن الوصول إلى تحالف وثيق بهذا الشكل مع إيران يتخلّله مشاكل وصعوبات عدّة منها:

1- إن إنشاء تحالف وثيق مع إيران يعني أن روسيا قد تخلّت عن الورقة التركيّة، إذ لا يمكنها الدخول في هكذا حلف من دون أن يزعم ذلك تركيا، وهذا ما لا تقبله روسيا خصوصاً في وقتنا الحالي نتيجة متطلبات المرحلة (الزيارة التاريخية لبوتين إلى أنقرة). فروسيا تحتاج إلى تركيا من أجل المسألة الشيشانيّة إذ قد تساعد على حلّها في ظل وجود جالية كبيرة من أصل شيشاني في تركيا، كما أن التعاون مع تركيا يعني إمكانية سحب البساط من أميركا من خلال الإستحواذ على حلفائها السابقين واختراق حلف شمالي الأطلسي. أما خسارة تركيا فتعني أن روسيا خسرت البوسفور والدردينيل. أضف إلى هذا أن روسيا تعدّ الشريك التجاري الثاني لتركيا، ومن المتوقّع أن يبلغ حجم التبادل التجاري بينهما في فترة وجيزة 25 مليار دولار، مع العلم أنّه يبلغ اليوم حدود الـ 10 مليار دولار، «بينما بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وإيران أواخر عام 2003 الـ 300 مليون دولار»⁽³³⁾ فقط. ولذلك من المستبعد أن تضحي موسكو بكل هذه المكتسبات لصالح التحالف مع إيران لا سيما وأنّ كسب تركيا يعني كسب كل آسيا الوسطى والقوقاز (الشعوب التي تتحدّث التركيّة).

2- صحيح أن روسيا ترى في التوجّه الإيراني معاداة لأميركا، لكنّها وفي الوقت نفسه تتخوّف من البراغماتيّة الإيرانيّة التي قد تدفعها في حال تحسّن علاقاتها مع أميركا (وهذا غير مستبعد في ظل تلاقي مصالح الطرفين في كثير من الملفات والقضايا مثل إزاحة طالبان وصدّام ومكافحة

الإرهاب.... الخ) إلى زعامة المنطقة إقليمياً بالتوافق مع أميركا بحيث تعود إيران إلى لعب الدور الذي كانت تلعبه أيام الشاه. ومن هذا المنطلق ترى بعض الأوساط في روسيا «أنه لا يمكن السماح بأن يصبح الجيش الإيراني بواسطة السلاح الروسي أقوى من الجيش الروسي نفسه. إذ أن مصالح

الدولتين قد تتبدّل فتجعلهما في مستقبل قريب في خندقين متقابلين»⁽³⁴⁾.

3- إن روسيا كانت تعتمد على إيران لأنها كانت تضحّ لها الأموال اللازمة من خلال صفقات الأسلحة في الوقت الذي كان فيه الإقتصاد الروسي يعاني من أزمات كثيرة، ولكن تحسّن الوضع الاقتصادي في روسيا ولا سيما أنها دولة نفطيّة سيؤدّي إلى تخفيف الاعتماد على هذا الجانب في التعامل مع إيران، أضف إلى هذا أن هناك تخوّفاً روسياً من توافق إيراني أميركي في ظل التكتّم الإيراني عن هكذا مواضيع والذي غالباً ما يتم الكشف عنها بشكل مفاجئ، وكان آخرها على سبيل المثال صفقة شركة هالبيرتون الأميركية⁽³⁵⁾ مع إيران، على الرغم ممّا يقال عن العقوبات الأميركية الإقتصاديّة على إيران، ولذلك فإنّ روسيا تظنّ حذرة من المفاجآت الإيرانية.

التجاذب الأميركي - الروسي وردود الفعل:

على العموم أثار التحرك الروسي في إطار إقامة تحالفات على الصعيد الدولي والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب، العديد من التساؤلات حول حقيقة هذا التوجه، وما إذا كان يمثل إحياء لدور الخارجية الروسية، وعودة للدور الروسي في الشؤون الدولية والإقليمية، وإلى أيّ مدى يمكن توظيف ذلك في كسر الأحادية القطبيّة أو الاستفادة منه لخدمة مصالحنا

وقضايانا. و في هذا الإطار قوي الفريق الذي يدعو إلى إضافة الخطر الروسي إلى الخطر الإسلامي «الإرهابي» داخل الإدارة الأميركية، وقد استندوا إلى أن روسيا تشكل خطراً على الهيمنة الأميركية على العالم، خصوصاً وأنها مازالت تمتلك قوة عسكرية تقليدية ونووية تخولها تنفيذ سياساتها، ولذلك فإنه يجب تحجيم روسيا وعدم السماح لها بالعودة لاستعادة مجد الإتحاد السوفياتي، وذلك بانتزاع مناطق نفوذها الحالية وابتزازها قدر الإمكان. فكان أن ظهرت المشكلة الأوكرانية التي كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

الأزمة الأوكرانية و تداعياتها:

في هذا السياق قال ديفيد فيرم (الكاتب السابق لخطابات بوش وهو إيديولوجي مؤيد لنزعة المحافظين الجدد ومدافع شرس عن التعزيز الوقائي للإمبراطورية الأميركية): «تشكل روسيا مع أوكرانيا الإمبراطورية الروسية التي لا يمكن أبداً أن تكون ديمقراطية». وقد أثارت الأزمة الأوكرانية وقيام المخابرات الأميركية «السي أي إيه» بدعم المعارضة الأوكرانية وزعيمها فيكتور يوشنكو ضد النظام الموالي لموسكو برئاسة فيكتور يانكوفيتش وإسقاطه، موجة غضب عارمة لدى الكرملين والدوما الروسي وأيقظ حساسية الإتحاد السوفياتي السابق إزاء أميركا، وقد ساءت إثر ذلك العلاقات الروسية الأميركية كثيراً وشن الطرفان موجة تصريحات عنيفة ضد بعضهم البعض. وركزت الهجمات الأميركية على النظام السياسي لموسكو ووصفته بالتسلطي والاستبدادي والمحتكر لجميع السلطات والصلاحيات والخانق للحريات، وقد ندّد كولن باول بما سماه سيادة

السلطة الروسيّة في اجتماع منظّمة الأمن والتعاون بأوروبا الذي انعقد في العاصمة البلغاريّة صوفيا. في حين اعتبر بوتين أنّ الغرب يتدخل لتحويل الانتخابات في أوكرانيا ونتائجها بما يخدم مصالحها. وكان الرئيس الروسي قد اتهم العالم الغربي والولايات المتحدة «بممارسة الديكتاتورية في إدارة شؤون العالم مغلفة بتعبيرات جميلة عن ديموقراطية مزعومة». كما هاجم الغرب الذي يعمل على تقسيم أوكرانيا ويعاقب معارضيه بالصواريخ والقنابل كما حدث في بلغراد. واتّهم بوتين الغرب كذلك بالقيام «بمحاولات خطيرة لإعادة تصنيع حضارة متعددة الأوجه خلقها الله، وذلك من أجل جعلها حضارة معاصرة وفقاً لمبادئ عالم أحادي القطب»، و انتقد بوتين الديكتاتورية الأميركية صراحة⁽³⁶⁾. وقد بدت هذه التصريحات وكأنّها تعود إلى مرحلة الحرب الباردة لا إلى مرحلة ما بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، ما يعطي انطباعاً قوياً بأنّ روسيا أصبحت جاهزة لتفعيل جميع محاولاتها السابقة لخلق «عالم متعدّد الأقطاب» في مواجهة الهيمنة الأميركية.

♦ التلويح الروسي بالورقة النووية: (روسيا تذكر بأنّها قوّة نووية)

وإزاء مراقبة روسيا لمحاولات الغرب السيطرة على بلدان مثل مولدافيا وجورجيا وأوكرانيا، إعتبرت روسيا أنّ الغرب يريد محاصرتها من جديد وهو ما لن تسمح به، ممّا دفع بوتين إلى الإعلان عن قرب امتلاك روسيا لأنظمة أسلحة نووية جديدة غير موجودة عالمياً، وذلك لتذكير الجميع بأنّ روسيا قوّة لا يستهان بها ولا يجب إخراج العامل النووي من المعادلة أثناء التعامل معها، وجاء إعلان بوتين هذا بعد أن قدم له وزير الدفاع سيرجي إيفانوف تقريره تحت عنوان «مسائل ملحة بخصوص تطوير القوات المسلحة الروسية».

وفي هذا التقرير وعد الوزير بعدم التهديد بالحرب، إلاّ أنّه أشار في الوقت نفسه إلى استعداد روسيا للتعامل مع الأسلحة النووية كأسلحة هجومية، ولم يستبعد التقرير إمكان قيام روسيا بضربات وقائية ضد أعدائها المحتملين. كما حذّر التقرير حلف شمال الأطلسي من أن موسكو قد تعيد النظر في عقيدتها العسكرية، وخصوصاً في مجال الأسلحة النووية، إذا استمر الحلف في تبيّنه للعقيدة الهجومية التي تعود لفترة الحرب الباردة. وقد فهم المراقبون هذا الإعلان على أنّه تهديد للولايات المتحدة ودول الناتو كونها هي العدو المحتمل.

وادمى إيفانوف في التقرير أنّ بلاده تواجه تهديدات جديدة مثل التدخل في شؤونها الداخلية من قبل دول أجنبية، أو منظمات تدعمها دول أجنبية. وفي تصريح خلال اجتماعه مع كبار قادة القوات المسلحة الروسية آنذاك قال بوتين: إنّ روسيا تمتلك احتياطياً كبيراً من الصواريخ الإستراتيجية القادرة على اختراق أي شبكة دفاع صاروخي (في إشارة إلى سعي واشنطن بناء شبكة دفاع صاروخي وهو خلاف معاهدة الدفاع الصاروخي (أي بي إم) الموقعة مع الاتحاد السوفياتي (في 26 أيار/ مايو 1972، والتي انسحب منها بوش في 14/12/2001 من جانب واحد). وأضاف بوتين أنّ هذه الصواريخ ستوضع في الخدمة بدلاً من الصواريخ المنصوبة حالياً. وقال «إنّ كل عمليات التحديث ستلبيّ المصالح القومية الروسية وستتجاوب مع الوضع الدولي العام»⁽³⁷⁾.

تركت الأزمة الأوكرانية تأثيراً بالغ السوء على العلاقات الروسية الأميركية، ممّا زاد من إصرار روسيا على الاستمرار في سياستها الأخيرة الساعية إلى جذب الناقمين على الولايات المتحدة، لذلك راحت موسكو

تفتش عن الحلفاء القدامى وتحاول تشكيل جبهة مضادة تتيح لها مجالاً للمناورة في مواجهة الإستفزات الأميركية التي لا تتوقف عند حدود. ومن حسن حظ سوريا أنها تحولت مؤخراً إلى مركز رئيسي للمحاولات الروسية لإحياء التحالفات القديمة وبعث الحياة في محور دفاعي جديد؛ إذ تحدثت الولايات المتحدة و إسرائيل عن صفقة أسلحة روسية لسوريا تتضمن عدداً غير محدد من صواريخ (إس إيه 18) التي تطلق من على الكتف، وصواريخ أرض / أرض من طراز (اسكندرئي) مما أثار سخط الطرفين لما قد تشكله هذه الصفقة من خلل في ميزان القوى الراهن بين سوريا وإسرائيل، وهو ما لا تسمح به أميركا مطلقاً لا سيما وأن مثل هذه الأسلحة كانت سبباً في خسارة الإتحاد السوفياتي في أفغانستان وتوريط أميركا في المستنقع العراقي. وقد أثارت هذه المعلومات أزمة في العلاقة مع إسرائيل ناهيك عن تأزم الموقف أصلاً مع أميركا⁽³⁸⁾.

وقد تزامن ذلك مع تعيين كوندوليزا رايس رسمياً في وزارة الخارجية، وبدا من الواضح أن الدبلوماسية الأميركية بصدد التغير والتبدل حيث بات من المتوقع أن يعمل فريق «رايس» الحازم على مواجهة روسيا بجرأة. لكن الشرق الأوسط سيكون بالطبع أكثر المناطق التي ستشهد جانباً جديداً من هذا الصراع. فقد لعبت «رايس» دوراً رئيسياً في صناعة السياسة الأميركية نحو الإتحاد السوفياتي سابقاً. والمعروف أن «رايس» اختارت فريقها بشكل دقيق، ولعل أبرزهم ممثل التجارة الأميركية روبرت زوبليك، والسفير الأميركي في منظمة حلف شمال الأطلسي نيكولاس حروق وروبرت جوزيف من مجلس الأمن القومي، وكل هؤلاء اشتغلوا على الملف الروسي، لذلك يبدو أن المواجهة التي حصلت إزاء أوكرانيا ستكون البداية فقط⁽³⁹⁾.

وكانت راييس هاجمت روسيا في خطابها عندما قالت «إنّ الطريق إلى الديمقراطية وعرف في روسيا»، فردّ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أنّه ينبغي على الذين يرون في تعزيز سلطة روسيا إنحرافاً نحو الإستبداد أن يدركوا أنّ العالم في حاجة إلى روسيا قوية، رافضاً الإنتقادات الأميركية حول الطريق الديمقراطيّة «الوعرة» في روسيا⁽⁴⁰⁾.

خاتمة:

في نهاية المطاف يبدو أنّ روسيا من أكثر الدول التي سعت لإقامة نظام متعدّد الأقطاب على الرغم من مطالبية الآخرين به أيضاً مثل ألمانيا وفرنسا، ولكن يبدو أنّهم يفضلون رؤية أميركا تفرق في العراق أولاً وتتهزم وتنهار لتصل القوّة إليهم بعد ذلك، على أن يقوموا بمحاولات لإنشاء محاور عالم متعدّد الأقطاب كما فعلت روسيا خوفاً من عواقب الأمر وتجنباً لسخط الأميركيين، فهل ستجرح روسيا بمهمتها هذه مستقبلاً؟

هوامش ومراجع

- 1- زينغو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: أمل الشرقي، ط1، عمان، الأهلية للتوزيع والنشر، 1999، ص128-129.
- 2- النزاع وصراع المصالح بين الولايات المتحدة، روسيا، أوروبا الغربية، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد الثامن، أغسطس 2001، المجلد الرابع، وعلى الرابط التالي:
<http://acpss/ahram.org/ahram/2001/1/1/READ5.HTM>
- 3- عقيدة السياسة الخارجية الروسية، فلاديمير شويين، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 112، خريف 2003، ص43.
- 4- «مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة»، عادل سليمان، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 851، أكتوبر 2004، ص232.
- 5- روسيا في ظلال الإتفاق النووي مع الولايات المتحدة، مجلة الحرس الوطني (السعودي)، العدد 252، تاريخ 2003/06/01، على الرابط التالي:
<http://haras.naseej.com/Detail.asp?InSectionID=1340&InNewsItemID=117089>
- 6- نفس المرجع السابق.
- 7- العلاقة الروسية الأميركية «محاولات واشنطن للسيطرة»، وكالة الأخبار الإسلامية (نبا)، على الرابط التالي:
<http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=316>
- 8- عقيدة السياسة الخارجية الروسية، مرجع سابق، ص46.
- 9- «روسيا والغرب: من المواجهة إلى المشاركة»، أحمد دياب، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 149، يونيو 2002، ص172.
- 10- إيمانويل تود، ما بعد الامبراطورية-دراسة في تفكك النظام الأميركي- ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، ط1، بيروت، دار الساقي، 2003، ص168.
- 11- هل تتجه روسيا إلى استعادة دورها العالمي، نورهان الشيخ، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 106، أكتوبر 2003، المجلد التاسع، وعلى الرابط التالي:
<http://www.ahram.org/eg/acpss/ahram/2001/1/1/FI1E11.HTM>
- 12- حسان أديب البستاني، الدبلوماسية الأميركية والدبلوماسية الممانعة، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، ص85-86.

- 13- «العلاقات الأوروبية - الأميركية: بين الاستقلال و التبعية»، نجوان عبد المعبود الأشول، السياسة الدوليّة، القاهرة، العدد 157، يوليو 2004، ص 117.
- 14- وليد شमित، إمبراطورية المحافظين الجدد-التضليل الإعلامي و حرب العراق-، ط1، بيروت، دار الساقى، 2005، ص 292.
- 15- زينغو بريجنسكي، مرجع سابق، ص 76.
- 16- روسيا و تشكيل أوروبا العظمى، مجلة العصر، 3002/05/09، على الرابط التالي:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=3993

- * للإستزادة حول أهداف الزيارة و طبيعة العلاقات بين الدولتين راجع: «العلاقات السعودية - الروسية من الإفتراق إلى الإتفاق»، محمد عز العرب، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 154، أكتوبر 2003.
- 17- هل تتجه روسيا إلى استعادة دورها العالمي، مرجع سابق.
- 18- Joseph S.Nye, "Limits Of American Power" Political Science Quarterly, New York, volume117, No.4, winter 2002-2003

** تصريح رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الرئيس الإيراني السابق؛ علي أكبر هاشمي رفسنجاني في يوم 8 فبراير 2002 في خطبته بجامعة طهران: إن «القوات الإيرانية قتلت طالبان، وساهمت في دحرها، وأنه لو لم تُساعد قوّاتهم في قتال طالبان لغرق الأميركيون في المستنقع الأفغاني. وتابع قائلاً: «يجب على أميركا أن تعلم أنه لولا الجيش الإيراني الشعبي ما استطاعت أميركا أن تُسقط طالبان». و تصريح محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية آنذاك أدلى به في الإمارات في ختام أعمال مؤتمر الخليج وتحديات المستقبل الذي ينظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية سنويًا بإمارة أبوظبي مساء الثلاثاء 2004/1/15م حيث قال فيه: إن بلاده «قدمت الكثير من العون للأميركيين في حريهم ضد أفغانستان والعراق، ومؤكداً أنه لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة!!»

*** مجموعة شنغهاي تضم كل من الصين، روسيا، طاجيكستان، كازخستان وقرقيزيا ثم انضمت إليها أوزبكستان. تأسست عام 1996.

- 19- AWilliam Safire, Puntin's China Card, New York Times, 18 June 2001

- 20- العلاقات الروسية الصينية، وكالة الأخبار الإسلاميّة (نبأ)، على الرابط التالي:
http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=321

- 21- الصين قوة دولية صاعدة تكسر حدّة الأحاديّة القطبيّة، خالد رستم، جريدة البيان، الجمعة 29 نوفمبر 2002 - العدد 602.
- 22- المثلث الاستراتيجي: ملاذ روسيا الأخير، المحرّر، مجلّة العصر، تاريخ 2004/12/09 على الرابط التالي:
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&cintentID=5911>
- 23- العلاقة الروسية الأميركية «محاولات واشنطن للسيطرة»، مرجع سابق.
- 24- موقع مفكرة الإسلام الإخباري.
- 25- البرازيل-أميركا: مستقبل العلاقات، رضا محمد هلال، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 151، يناير 2003، ص 198.
- 26- نفس المرجع السابق ص 196-198.
- **** ميركوسور هو اسم السوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية.
- 27- هل تتجه روسيا إلى استعادة دورها العالمي، مرجع سابق.
- 28- العلاقات الروسيّة الهنديّة، وكالة الأخبار الإسلاميّة (نبأ)، على الرابط التالي:
<http://www.islamcnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49875&TypeID=2&ItemID=322>
- 29- العلاقات الهنديّة الإسرائيليّة و تداعيات 11 سبتمبر، أحمد محمد طاهر، السياسة الدوليّة، القاهرة، أبريل 2002.
- 30- مقال: روسيا وتركيا يتجهان للتحالف ضد «النادي المسيحي»، غسان مكحل، موقع قناة العربيّة الفضائيّة، الخميس 9 ديسمبر 2004م، 27 شوال 1425 هـ، على الرابط التالي:
<http://www.alarabiya.tv/Article.aspx?v=8604>
- 31- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا «مستقبل روسيا الجيوبولتيكي»، ترجمة: عماد حاتم، ط1، بيروت، دار كتاب الجديد المتحدة، 4002، ص 265-274.
- 32- المستقبل الجيوبولتيكي لروسيا، عماد الدين حاتم، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 112، خريف 2003، ص 62-63.
- 33- العلاقات الروسية -الإيرانية مشاكل و تطلّعات، ميشال يمّين، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 114، ربيع 2004، ص 83.
- 34- نفس المرجع السابق، ص 83.
- 35- صفقة هاليبيرتون مع إيران...ترجيح لسياسة الإرتباط البتاء، المحرّر، مجلّة العصر،

عالم متعدد الأقطاب: روسيا تتحدى تفرّد الولايات المتحدة الأميركية

5002/01/14، على الرابط التالي:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6019>

36- روسيا وتركيا يتجهان للتحالف ضد «النادي المسيحي»، مرجع سابق.

37- روسيا تلوح بالعودة إلى إستراتيجية الردع النووي، أحمد كرماوي، مجلة المجتمع، العدد

1574، تاريخ 2003/10/25، على الرابط التالي:

<http://www.almujtamaamag.com/Detail.asp?InNewsItemID=126646>

38- أزمة خطيرة تعصف بالعلاقات الروسية الإسرائيلية، جريدة البيان الاماراتية، تاريخ

2005/1/12.

للاستزادة أنظر: «عودة الروس»، سعاد جروس، مجلة الكفاح العربي، الأحد 23 كانون ثاني

2005.

39- الدبلوماسية الأميركية الجديدة، المحرّر، مجلة العصر، تاريخ 2005/01/13، على الرابط

التالي:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?fuseaction=content&contentID=6012&categoryID=16>

40- «موسكو ترفض تصريحات رايس حول ديمقراطيتها»، موقع ميدل إيست أون لاين، تاريخ

2005/01/19، على الرابط التالي:

<http://www.middle-east-online.com/?id=28357>

الدوافع النووية الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء

الدفاع الوطني

بعد سنتين من المفاوضات رفضت إيران العرض الذي تقدمت به فرنسا وبريطانيا وألمانيا، والذي تضمن سلسلة حوافز سياسية وتجارية، حيث وجدت طهران أن العرض لا يلبي رغبتها في تطوير برنامج نووي يؤمن لها الوقود الذي ستحتاجه لتشغيل محطاتها النووية. وهي أعادت نتيجة رفضها للعرض الأوروبي فتح محطة ناطنز قرب أصفهان وهي محطة متخصصة بعمليات تخصيب اليورانيوم بطريقة «الطرد المركزي». ويبدو بوضوح أن هناك إجماعاً لدى القيادات الإيرانية حول الاستمرار في تطوير دورة إنتاج الوقود النووي حيث صرّح رئيس الجمهورية أحمد نجاد أن المفاوضات مع الأوروبيين قد زادت «من توقعاتهم غير المشروعة». وأكد أن إيران تريد متابعة المفاوضات في

نزار عبد القادر*

* عميد ركن متقاعد، باحث في الشؤون السياسية والإستراتيجية، شغل وظائف عسكرية هامة منها قيادة المدرسة الحربية ونيابة رئاسة الأركان للعديد، وملحق دفاع في لندن. حائز على ماجستير في إدارة الأعمال وماجستير في الإدارة العامة، ودراسات عليا في المالية العامة.

إطار قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الإيراني علي أقا محمدي بأن طهران تريد مواصلة المحادثات مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا رغم رفض إيران إقتراحاتها الأخيرة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وذكر أقا محمدي أن إيران لن تستأنف تخصيب اليورانيوم في مفاعل ناطنز، وذلك إفساحاً لمواصلة المحادثات.

في المقابل بالرغم من القلق الذي أبدته أوروبا حول قرار إيران بمعاودة العمل في مصنع ناطنز قرب أصفهان، يبدو أن هناك رغبة أوروبية في البحث عن مخارج لاستئناف المفاوضات. أعلن وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي «أن التفاوض ما زال ممكناً مع إيران بشأن نشاطاتها النووية». وبأن الأوروبيين ما زالوا يمدّون اليد إلى إيران.

وكان مجلس الحكام في الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تداعى لاجتماع طارئ لدرس القرار الإيراني بإعادة تشغيل محطة ناطنز، وأظهرت المناقشات بأنه ليس هناك حاجة الآن لإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. ورأى رئيس الوكالة محمد البرادعي امام الصحافيين من ما يحدث «أمل الا تكون سوى عثرة وليس قطيعة دائمة» وأضاف «أن إعادة الثقة بين الطرفين بعد ربع قرن من الريبة هي عملية طويلة الأمد، وأطلب من كل الأطراف ممارسة أقصى حد من ضبط النفس».

ويظهر بوضوح بأن وفد الإتحاد الأوروبي للمفاوضات وكذلك مجلس حكام الوكالة الدولية لا يرون حاجة لإحالة الملف إلى مجلس الأمن تفرض عقوبات صارمة ضد ايران، مفضلين ضرورة الإستمرار في البحث عن حل مشترك يعيد إحياء الروح الإيجابية لإتفاقات باريس المبرمة في تشرين

الثاني 2004 بين إيران والدول الأوروبية الثلاث حول تعليق إيران لعملياتها النووية.

في هذا الوقت تستمر التهديدات والضغط الأميركي مؤكدة بأنه يجب أن لا يسمح لإيران بانتهاك التزاماتها الدولية وتطوير أسلحة نووية. في هذا السياق وصف بوش قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي دعا إيران لوقف الأنشطة النووية الحساسة بشكل نهائي بأنه «خطوة أولى إيجابية» وأضاف بأن استراتيجية هي العمل مع الثلاثي الأوروبي «حتى يسمع الإيرانيون صوتاً واحداً يتحدث اليهم بشأن طموحاتهم الخاصة بالتسلح النووي».

بعد اجتماع مع نائبه تشيني ورايس ورامسفيلد ومسؤولين كبار قال بوش: «العالم يتوحد حول فكرة أنه ينبغي ألا يمتلك الإيرانيون الوسائل والقدرة التي تمكنهم من تطوير أسلحة نووية». أما بخصوص الخيار العسكري فقد قال بوش «كل الخيارات موجودة على الطاولة، إن استعملت القوة يبقى آخر خيار لأي رئيس... واني أريد الإحتفاظ به كآخر وسيلة لتحقيق أمن بلادنا».

في معرض هذا البحث تبرز الحاجة لمقدمة سريعة تتحدث عن مسار المفاوضات وعن اتفاق باريس - لتعرض بعد ذلك إلى جذور الأزمة النووية مع إيران - ونتقل بعدها إلى الحديث عن مصادر نقل التكنولوجيا النووية إلى إيران، وسيقودنا هذا منطقياً للحديث عن تقنية تخصيب اليورانيوم ومستوى ما بلغته إيران من تقدم في هذا المجال، على أن لا تغيب عن اهتماماتنا الدوافع الإيرانية للسير قدماً في تطوير وتملك التكنولوجيا النووية.

لا بدّ في نهاية هذا البحث من طرح ما يترتب من نتائج واستنتاجات عن «السيناريو الأسوأ» إذا استطاعت إيران الإفلات من الرقابة الدولية ومن كل نظام الضوابط الأخرى بما فيها الضربة العسكرية وامتلكت السلاح النووي، سيترتب على ذلك نتائج خطيرة على البيئة الإستراتيجية في منطقة الخليج وتجاه إسرائيل.

تواصل الجهود الدبلوماسية من أجل احتواء النشاط الإيراني الحثيث من أجل امتلاك سلاح نووي خلال سنتين أو ثلاث سنوات وفق بعض التقديرات الغربية.

تمثّلت أحدث هذه الجهود الدبلوماسية بالمحاولات الأوروبية المتكررة لإقناع إيران بالتخلي عن برنامج تخصيب اليورانيوم لقاء تقديمات سخية لجهة مدّها بالوقود النووي ومساعدتها على الحصول على مفاعل نووي يعمل بالمياه الخفيفة، إلى جانب مساعدات أخرى تتعلق بالتسهيلات التجارية. وعقدت جولات عدة من المباحثات بين لجنة أوروبية ثلاثية تضم فرنسا وألمانيا وإنكلترا وبين المسؤولين الإيرانيين، كانت آخرها الجولة التي عقدت في باريس في الأسبوع الأول من تشرين الثاني 2004 والتي أظهرت فيها إيران قابلية للموافقة على طلب رئيسي تقدّم به الأوروبيون، بعدما كانت قد عرضت تعليق نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم لفترة محددة. ويسعى الأوروبيون لتحقيق نتائج حاسمة مع إيران (في هذا الملف) مستغلّين تهديد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة ملف النشاط النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مع كل ما يترتب على ذلك من مخاطر اتخاذ قرار يقضي بفرض عقوبات اقتصادية حازمة ضد إيران. ويسعى الأوروبيون للحصول على تعهد إيراني بالتوقف عن تخصيب اليورانيوم بشكل نهائي، وذلك من

أجل ضمان ألا تتحول هذه التكنولوجيا من صنع الوقود للمفاعلات النووية الإيرانية، إلى صنع المواد الإنشطارية اللازمة لصنع السلاح النووي. ويعمل الطرفان الأوروبي والإيراني تحت ضغط عامل الزمن من أجل وقف التداعيات التي يمكن أن تترتب على عملية استمرار تخصيب اليورانيوم، سواء من خلال ما يمكن أن يتخذه مجلس الأمن الدولي من عقوبات ضد إيران، أو لجهة التهديدات التي أطلقت في الأسابيع الأخيرة، وخصوصاً تلك التي صدرت عن إسرائيل، والداعية إلى ضرب المنشآت الإيرانية النووية في حال امتنعت إيران عن التجاوب مع الجهود الدبلوماسية الأوروبية.

يبدو بوضوح أن هذه الجهود الدبلوماسية ستستمر، فالأوروبيون لا يريدون الوصول إلى طريق مسدود، لأن مثل هذا الاحتمال سيتسبب بأضرار كبيرة لمصالحهم الواسعة مع إيران. وهم يرغبون في الإستمرار في طرح كل ما يمكن أن يثير قابلية إيران للقبول بالحل الدبلوماسي، أملين أن تستمر إيران في اعتماد المنهجية «البراغماتية» التي سلكتها بالإبقاء على أبواب الحوار مفتوحة، مما يسهّل تأجيل أي تصعيد في الموقفين الأمريكي والإسرائيلي.

يعتقد الأوروبيون بأن هناك مؤشرات تؤكد على نية إيران بالإستمرار في البحث عن مخرج يؤمن لها مصالحها، ولكنها غير مستعدة للقبول بصياغة أي حلّ تحت تأثير التهديدات الإسرائيلية أو الأميركية. وتأتي المناورة الإيرانية من أجل إطالة أمد المفاوضات كسباً لمزيد من الوقت من خلال اقتناع القيادة الإيرانية بأن أوروبا ترفض بشكل قاطع توجيه أية ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية. وظهرت هذه القناعة الأوروبية بشكل واضح من خلال تصريحات أدلى بها وزير الخارجية الهولندي الذي

كانت بلاده تتولّى الرئاسة الدورية للإتحاد الأوروبي ، بأنّ توجيه ضربات جويّة ضد إيران ستكون له «نتائج عكسيّة»، كما رأى وزير الخارجية البريطاني جاك سترو بأنّ القيام بعمل عسكري أميركي ضد إيران هو عمل «غير مقبول»⁽¹⁾.

في نهاية جولة من المفاوضات بين إيران والدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) في الأسبوع الأول من تشرين الثاني 2004، أعلنت إيران أنّها توصلت مع الدول الثلاث إلى اتفاق أولي حول برنامجها النووي. لم تعلن نتائج اتفاق باريس هذا ولكن أعلن أنّه تمّ التوصل إلى إقرار مجموعة من المبادئ الرئيسية. وصرّح حسين موسويان رئيس الوفد الإيراني لمفاوضات باريس بأنّ «المفاوضات كانت صعبة للغاية ومعقّدة جداً ، ولكننا توصلنا إلى اتفاق أولي على مستوى الخبراء»، ووصف الاتفاق بشكل عام على أنّه «إطار يحتوي وجهات نظر كل الأطراف». وأشار موسويان بأنّ مسودة الإتفاق يجب أن يوافق عليها من قبل العواصم المعنية (في الدول الأربع) قبل نشرها.

وهكذا يبقى الغموض سيد الموقف، حيث لا يمكن استنتاج مدى التقدم على طريق حل كل التناقضات في مواقف الطرفين الإيراني والأوروبي: فأوروبا تريد أن تعلق إيران عمليات تخصيب اليورانيوم في مقابل اتفاق تتعهد فيه أوروبا ببيع إيران كل ما تحتاجه من وقود نووي لمفاعلاتها. في المقابل قالت إيران تكراراً بأنّها لن تتخلى تحت أية ظروف عن حقها في تملك التكنولوجيا النووية، ولكنها أعلنت بأنّه يمكن البحث في التوقف عن عملية تخصيب اليورانيوم لفترة قصيرة.

وكان مصدر أوروبي قد صرّح لوكالة «رويترز» بأنه «لم يجرِ الاتفاق على أي حل» وبأنّ المناقشات «كانت صعبة جداً».

ويبدو أن هناك توافقاً دولياً وتشجيعاً للإبقاء على باب الحوار مفتوحاً بين الدول الأوروبية وإيران بالرغم من الفشل في إحراز أي تقدم يقود نحو حل مقبول.

وهناك اعتقاد عام بأن استمرار المفاوضات على هذا النحو غير الحاسم لا يعتبر من الناحية الدبلوماسية مضيعة للوقت، لأنه يمثل مخرجاً لتأخير إحالة الموضوع إلى مجلس الأمن وبالتالي تفادي مواجهة بين الدول الكبرى داخل المجلس بعدما أعلنت كل من الصين وروسيا عن رفضهما مساندة أي مشروع قرار في مجلس الأمن، كما هددا بإمكانية استعمال حق النقض لمنع تمرير أي قرار يفرض عقوبات على إيران⁽²⁾.

جذور الأزمة النووية مع إيران

يعود تاريخ البرنامج النووي الإيراني إلى زمن حكم الشاه محمد بهلوي والذي أنشأ عام 1974 «المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية»، والتي بدأت فور إنشائها عملية تفاوضية مع الولايات المتحدة من أجل توقيع عقد لمدة عشر سنوات لتزويد إيران بالوقود النووي، واستتبع ذلك بعقدين مع كل من ألمانيا عام 1976 وفرنسا عام 1977. واشترت إيران حصة 10% من أسهم شركة Eurodif لتخصيب اليورانيوم عام 1975 (والشركة هي مملوكة من كل من فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا، ومركزها تريكاستن في فرنسا).

ويقضي الاتفاق أن تطلع إيران على تطوير التكنولوجيا الخاصة بتخصيب اليورانيوم وأن تحصل على حصة من اليورانيوم المخصب الذي تنتجه الشركة. وضعت إيران خطة طموحة تخولها الحصول على عقود من أجل بناء 23 محطة نووية تتوزع على كل الأراضي الإيرانية، وأن تكون جاهزة

للعمل في منتصف التسعينات، وكانت إيران قد خططت في حينه لشراء مفاعلات نووية من كل من ألمانيا وفرنسا.

عند سقوط الشاه وخروجه من إيران في كانون الثاني 1979، كان هناك ستة مفاعلات نووية قيد البناء، وكانت الخطة تقضي بشراء اثنا عشر مفاعلاً من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة. وكانت ألمانيا التي سبق لها وبدأت ببناء مفاعلين بقوة 1300 ميغاواط قد أنجزت (عند سقوط الشاه) 75 بالمائة و 60 بالمائة من محطتي الطاقة في بوشهر، فيما كانت فرنسا قد بدأت التحضيرات الهندسية على الأرض من أجل بناء أول محطتين بقوة 935 ميغاواط في Darkhouin .

وكانت طموحات الشاه من أجل إنتاج سلاح نووي قد بدأت في مطلع السبعينات وامتدت إلى منتصف 1975، حيث أصبحت جزءاً من برنامج الأوسع المرتكز على بناء محطة بوشهر والمحطات الأخرى التي خطط لها. وقام البرنامج في الأساس حول برنامج للأبحاث، وقد جهدت منظمة الطاقة الذرية من خلاله لشراء بعض المعدات والمعلومات التي تسرع عملية الأبحاث ، ومن مصادر أميركية وأوروبية تحديداً.

وكانت أبرز عناصر برنامج الأبحاث خلال هذه الفترة موزعة على:

- مفاعل أبحاث بالماء الخفيف بقوة 5 ميغاواط في طهران
 - مفاعل يعمل بالنيوتران بقوة 27 ميغاواط في أصفهان
 - بناء محطتين بقوة 1300 ميغاواط في بوشهر
 - محاولات متكررة للحصول سراً على معدات وتكنولوجيا نووية متطورة.
- وهناك مؤشرات على أن جهود الأبحاث الخاصة بالسلاح النووي قد تركزت في هذه الفترة في منطقة أميرأباد حيث أقيم مركز للأبحاث

النووية، وشملت هذه الجهود العمل على دراسة صنع قنبلة نووية وعلى موضوع استخراج البلوتونيوم من الوقود النووي المستعمل. ويعتقد عدد من الخبراء أن إيران قد بدأت خلال هذه الفترة نشاطاً مخالفاً للقوانين الدولية واتفاقية منع انتشار السلاح النووي من خلال السعي إلى تخصيب اليورانيوم بواسطة أشعة الليزر، ولكن محاولاتها لم تتكلل بالنجاح. واستطاعت إيران في عام 1978 الحصول على أربعة أجهزة تعمل بالليزر (على ذبذبات الشريط 16 ميكرون).

وحاولت إيران في الواقع خلال هذه الفترة التي سبقت سقوط الشاه إقامة دورة تكنولوجية متكاملة تضعها على طريق صنع سلاح نووي صغير. وكان الشاه قد قبل بالتوقيع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكنه لم يتقيد بالضوابط التي فرضتها. وظهرت الانتهاكات الإيرانية جلية من خلال عقده لصفقة نووية سرية مع جنوب أفريقيا يحصل بموجبها على ما قيمته سبعمائة مليون دولار من «الكعكة الصفراء» وذلك ضمن اتفاقية تحوّل الحصول على كمية 1000 طن / متري في السنة. وليس هناك من معلومات دقيقة عن الكميات التي حصلت عليها إيران قبل أن توافق جنوب أفريقيا على تطبيق الضوابط التي تفرضها المنظمة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) عام 1984. وليس هناك أيضاً من معلومات مؤكدة حول مدى احترام جنوب أفريقيا لما التزمت به تجاه إيران. وسعت إيران أيضاً إلى شراء 26 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصّب من الولايات المتحدة ولكن هذا الاتفاق سقط (قبل تنفيذ الصفقة) بعد سقوط الشاه من الحكم.

توقفت الجهود الإيرانية بعد عام 1979 لسنوات عدة إلى أن أعاد إحياءها الإمام الخميني في عام 1984. وتفيد تقارير استخباراتية عن تسلّم إيران

لمساعدات ومعدات ذات علاقة بالتكنولوجيا النووية من كل من ألمانيا والأرجنتين خلال فترة الحرب مع العراق. كما أن هناك معلومات عن تسلّمها معدات طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم من كل من باكستان والصين. وهناك معلومات مؤكدة عن تزويد الصين لإيران بمفاعلين نوويين للأبحاث، ركّزا في أصفهان، أحدهما يعمل بالماء الثقيل والآخر بالماء الخفيف. ورشحت معلومات تفيد أنّ إيران تحتفظ بكميات كبرى من اليورانيوم وبأنّها قد نقلت بعض أبحاثها من مركز أميرآباد إلى مركز للأبحاث في أصفهان بمساعدة فرنسية، وقد أخفت وجود هذا المركز عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأفادت بعض التقارير عن شراء إيران لكميات كبيرة من ديوكسيد اليورانيوم من الأرجنتين عبر عقد أجرته بواسطة الجزائر. وتعتبر هذه المادة أكثر نظافة من مادة «الكعكة الصفراء» بحيث يمكن استعمالها داخل المفاعل من أجل إنتاج مادة البلوتونيوم.

وفي هذه الأثناء أطلقت إيران ورشة من أجل استخراج اليورانيوم من داخل أراضيها كما نقلت بعض معدات التكرير إلى منجم شاغند لليورانيوم في عام 1990.

في الواقع يلفّ الغموض والشكوك حقيقة مدى تطور البرنامج النووي الإيراني خلال الثمانينات والتسعينات، فالمعلومات حول سعي إيران للحصول على السلاح النووي غامضة ومتضاربة إلى حدّ كبير. وهناك معلومات عن قيام رئيس المجلس هاشمي رفسنجاني في شباط 1990 بجولة على المنشآت النووية الإيرانية وعن افتتاحه لمختبرات جابر بن حيان الجديدة لتدريب الفنيين. وترافق ذلك مع معلومات عن وجود 200 عالم

إيراني وعن السعي لتدريب ألفي فني للعمل في مراكز الأبحاث النووية. وهناك تصريحات متضاربة لمسؤولين في الجمهورية الإسلامية حول مشاريع إيران النووية، أبرزها:

- في تشرين الأول عام 1991 صرّح نائب الرئيس الإيراني آية الله مهاجراني بأنه ينبغي التعاون بين الدول الإسلامية من أجل صنع «قنبلة إسلامية».

- قدّم المسؤولون الإيرانيون تكراراً مقترحات لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. وصرّح الرئيس رفسنجاني في مقابلة مع برنامج 60 دقيقة على شبكة سي بي أس الأميركية في ردّه على سؤال حول وجود برنامج نووي إيراني «كلا بالتأكيد، إنني أكره هذا السلاح».

- أنكر الرئيس خاتمي بشكل قاطع نيّة إيران صنع سلاح نووي، كما أنكر وزير الخارجية كمال خرازي ذلك في تصريح له في 5 تشرين الأول 1997 بقوله «إننا لا نعمل بالتأكيد على تطوير سلاح نووي، لأننا لا نؤمن بالسلاح النووي. إننا نؤمن ونسعى لدعم فكرة إقامة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولكننا مهتمون بتطوير تكنولوجيا نووية خاصة بنا. إننا بحاجة لتنويع مصادر الطاقة لدينا. خلال عقود عدة سينضب احتياطي النفط والغاز لدينا وسنحتاج لمصادر أخرى من الطاقة... وهناك استعمالات أخرى للطاقة النووية في الطب والزراعة. وإن وضعنا في إيران لا يختلف عن الوضع الأميركي. فالولايات المتحدة لديها مخزون كبير من النفط والغاز وهي بتت محطات عدة نووية للطاقة. ليس هناك من ضرر لتطوير التكنولوجيا النووية خصوصاً إذا كان لأهداف سلمية».

أمام الشكوك الغربية حول نوايا إيران النووية دأبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إرسال مهمات تفتيش إلى مواقع نووية إيرانية عدة. وردت إيران على ذلك بشكاوى واحتجاجات عدّة بأن الغرب يستعمل معايير مختلفة تجاه العراق وإسرائيل حيث أن المنشآت النووية الإسرائيلية غير خاضعة لأيّة رقابة دولية وهي تعمل بشكل مكشوف من الغرب.

تسعى إيران لبناء محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية تؤمن مقدار 20 بالمائة من حاجات البلاد. ويرى الغرب في البرنامج الإيراني الطموح خطراً مزدوجاً، فهو لا يقتصر على إمكانية حصول إيران على مادة البلوتونيوم ولكنه يمكنها أيضاً من اكتساب المعارف اللازمة لصنع مفاعلات نووية خاصة بها، ويفتح بالتالي أمامها الباب للتهرب من كل الضوابط التي تتحكم بالسوق الدولية منعاً لانتشار التكنولوجيا النووية. إن مثل هذا التطور التكنولوجي الذي يمكن أن يتوفر لإيران سيضعها على طريق صنع القنبلة النووية، خصوصاً وأن لها من الطموح السياسي ما يدفعها بهذا الاتجاه.

بعد فشل المساعي الإيرانية مع كل من إسبانيا وألمانيا وتشيكيا من أجل توقيع عقود نووية، وبعد فشل كل الجهود لابتياح القطع اللازمة لاستكمال مشروع بوشهر من مصادر غربية، وقّعت إيران مع روسيا عقداً لبناء أربعة مفاعلات نووية بدءاً من مركز بوشهر: اثنان منها بقوة 1000-1200 ميغاواط واثنان بقوة 465 ميغاواط بالإضافة إلى منشآت تكنولوجية أخرى.

مارست الولايات المتحدة أقصى أنواع الضغوط على روسيا من أجل تأخير عملية البناء، كما أنّها ضغطت في قمة كلنتون-يلتسين في أيار 1995 لمنع روسيا من بيع إيران تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد

المركزي. وكانت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة قد أغرقت وكالات الاستخبارات الغربية بسيل من التقارير والمعلومات (غير المؤكدة) حول النشاطات الإيرانية لصنع السلاح النووي وخصوصاً ما يتعلق منها بوجود مراكز سرّية للأبحاث في مناطق بحر قزوين. كما ساهمت مجموعة من التقارير الإسرائيلية في تضخيم الأخبار حول حصول إيران على معدات وتنظيم عقود مختلفة من أجل تطوير برنامجها لصنع السلاح النووي.

وهناك معلومات نشرتها صحيفة «جيزوزاليم بوست» الإسرائيلية تزعم فيها أنّ إيران قد اشترت قنبلتين نوويتين من كازاخستان بمبلغ 25 مليون دولار، كما زعمت بأن علماء كازاخستانيين وآخرين من الأرجنتين يدربون الإيرانيين على فك وتشغيل نظام الحبيطة والتشغيل لهاتين القنبلتين.

صنّفت وكالة المخابرات المركزية الأميركية في تقرير لها أعدته عام 1999 إيران على رأس قائمة الدول التي تبحث للحصول على التكنولوجيا الخاصة بأسلحة الدمار الشامل وخصوصاً ما يتعلق منها بالسلاح النووي. وتركّزت خلال الفترة التي غطّاها التقرير المساعي الإيرانية للحصول على تكنولوجيا نووية على كل من روسيا والصين.

شكّلت المعارضة العراقية بما فيها جماعة مجاهدي خلق مصدراً أساسياً لأجهزة المخابرات الغربية لرصد تنامي البرنامج النووي الإيراني، وتوزع مراكزه جغرافياً، حيث أوردت أنّ هناك منظمة إيرانية وطنية للطاقة النووية تتوزع أبحاثها وتجاربها على عدد كبير من المواقع أبرزها: مركز الأبحاث بواسطة أشعة الليزر ومجموعة مختبرات ابن الهيثم، ومركز «بوتاب» لأبحاث الطاقة النووية شرق أذربيجان، ومركز للأبحاث في جامعة الإمام الحسين الخاصة بالحرس الثوري، ومختبر بن

حيّان للأبحاث النووية، ومنجم الخميني للأورانيوم في يزد، ومركز للأبحاث النووية في جامعة طهران، ومركز نووي للأبحاث الزراعية والطبية في «كرج»، ومركز الأبحاث النووية والتكنولوجية في أصفهان، ومنجم «ساخند» للأورانيوم، ومركز أبحاث الفيزياء في جامعة الشريف في طهران⁽³⁾.

تؤسّر كل الوقائع إلى سعي إيران للحصول على المنشآت والمعدات الضرورية لإنشاء دورة كاملة لتطوير الوقود النووي بحجّة استعماله لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية والإستعمالات المدنية الأخرى وخصوصاً في الحقلين الزراعي والطبي. وتدافع إيران عن برنامجها النووي بأنه لأغراض مدنية، بما في ذلك المنشآت الخاصة بتخصيب اليورانيوم، متجاهلة، بأن إنتاج اليورانيوم المخصّب سيفتح أمامها إمكانية استعماله من أجل صنع قنبلة نووية.

وتصرّ إيران على أن الغاية من جهودها في الحقل النووي هي من أجل الاستعمال المدني والسلمي. وهذه الحجج التي تقدمها إيران ليست بالجديدة، فقد طلب في 17 أيار عام 2000 الأستاذ غلام رضا آغازاده رئيس منظمة إيران للطاقة النووية من مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، أثناء زيارة هذا الأخير لطهران، مساعدة الوكالة الدولية في تطوير الأبحاث النووية الجارية للزراعة والطب في مركز الأبحاث النووية الموجود غرب طهران. وأكد آغازاده بالمناسبة بأن إيران تعارض استعمال التكنولوجيا النووية الخاصة بالأسلحة، لافتاً النظر إلى التباطؤ الحاصل في البرنامج النووي الإيراني بسبب الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة لمنع انتقال هذه التكنولوجيا إلى إيران⁽⁴⁾.

مصادر نقل التكنولوجيا النووية

صتّف تقرير رفعته وكالة المخابرات المركزية إلى الكونغرس في آب عام 2000 إيران بين أكثر الدول سعياً لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً لجهة التوصل إلى صنع القنبلة النووية. ويلفت التقرير إلى الجهود الإيرانية لاستيراد التكنولوجيا اللازمة من مصادر متعددة من أجل صنع أسلحة نووية وكيمياوية وبيولوجية، بالإضافة إلى الوسائل اللازمة لنقلها إلى أهدافها المحتملة. ويؤكد التقرير بأن الجهود الإيرانية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قد انصبّت على مصدرين رئيسيين هما روسيا والصين، بالإضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من كوريا الشمالية ومن الأسواق الأوروبية.

بذلت إيران وفق تقرير وكالة المخابرات المركزية جهوداً مركّزة لاستيراد التكنولوجيا والخبرات المرتبطة بها من روسيا خصوصاً منذ النصف الثاني من العام 1991، حيث استمرت الأعمال، بوتيرة متسارعة، على بناء محطتين نوويتين بقوة 1000 ميغاواط (لكلٍ منها) في بوشهر، وعدت إيران بإخضاعها لرقابة المنظمة الدولية للطاقة الذرية، لكن بالإضافة إلى هذا المشروع الكبير فقد استمرت الشركات الروسية بدعم الأبحاث في عدة مراكز نووية إيرانية أخرى. ستؤدي هذه الأبحاث المدعومة من قبل روسيا إلى تطوير قدرات إيران التكنولوجية من أجل تسريع البرنامج الإيراني لصنع أول سلاح نووي. ويقدر التقرير أنّ الخبرات والدعم التكنولوجي المقدم من قبل روسيا إلى البرنامج النووي المدني في إيران سيوظّف تلقائياً من أجل دعم البرنامج النووي العسكري.

كانت الحكومة الروسية قد وعدت باتخاذ خطوات لمراقبة عمل الشركات

والهيئات الداعمة للبرامج النووية في إيران وغيرها من الدول وذلك منذ كانون الثاني 1998. ووضعت الحكومة الروسية في عام 1999 بالتعاون مع مجلس الدوما تشريعاً لتشديد الرقابة على كل الصادرات المتعلقة بالتكنولوجيا النووية، ولكنها لم تطبق بنوده بشكل صارم وذلك بسبب ما تدرّه هذه الصادرات من أموال خارجية هي بأمنّ الحاجة إليها من أجل دعم الإقتصاد وتخفيف الضغوط على ميزان مدفوعاتها وخصوصاً ما يترتب من مبالغ لخدمة الديون الخارجية. تحركت الإدارة الأميركية من جهتها من أجل ضبط التجارة النووية الروسية مع إيران، فأرسلت تحذيرات عدة إلى روسيا من التماذي الحاصل في انتقال التكنولوجيا النووية والصاروخية إلى إيران، وفرضت نتيجة ذلك بعض التدابير ضد الهيئات الروسية المتعاونة مع إيران، كما أنها فرضت بعض العقوبات ضد شركتين منذ منتصف عام 1997 بعدم التعاون مع إيران في برنامجها النووي، مع استثناء واحد يرتبط بتنفيذ عقد لإنهاء مشروعين، يعود أحدهما لبناء مفاعل نووي يعمل لإنتاج الزيركونيوم في أصفهان، وهي المادة الضرورية لإنتاج أحد عناصر الوقود للمفاعلات ولكنها غير خاضعة لتدابير الرقابة المفروضة من قبل الوكالة الدولية بموجب معاهدة عدم الانتشار التي وضعتها إيران (المعاهدة تستثني مفاعل إنتاج الزيركونيوم).

استمرت روسيا في لعب دور المصدر الرئيسي للتكنولوجيا النووية لإيران وذلك من خلال الاستمرار في تنفيذ العقود المبرمة لبناء مفاعلي بوشهر وذلك منذ عام 1999. وتمثل العقود الروسية لبناء منشآت الطاقة النووية الإيرانية لغايات مدنية المصدر الأساسي لدعم برنامجها العسكري الهادف إلى بناء السلاح النووي. وترى المخابرات الأميركية بأن لدى إيران النية

للاستفادة من البرنامج النووي المدني من أجل تطوير التكنولوجيا وخصوصاً الوقود اللازم لصنع القنبلة.

مارست الولايات المتحدة كل أنواع الضغوط السياسية اللازمة باتجاه روسيا من أجل ضبط انتقال التكنولوجيا النووية باتجاه إيران، مما أجبر المسؤولين في موسكو على اتخاذ عدد من الخطوات لتشديد رقابتهم على الصادرات، ووقع الرئيس يلتسن في تموز 1999 قانوناً فيدرالياً لمراقبة الصادرات المتعلقة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل. ولكن عملية تشديد المراقبة، على هذه الصادرات لم تترافق مع تشديد العقوبات على المخالفين. وكان يفترض أن يتبع قانون المراقبة على الصادرات صدور عدد من المراسيم والتعليمات الإدارية من أجل المساعدة في تنفيذ القانون، ولهذا السبب فقد فشلت الإدارة الروسية في ضبط المخالفات، بحيث أنه لم يفد سوى عن عدد ضئيل من الخروقات لنصوصه.

يخلق هذا الوضع المستمر منذ سنوات أجواء من الغموض والشك حول نية الحكومة الروسية وجدّيتها في ضبط التجارة النووية باتجاه إيران ودول أخرى كإلهند.

ويبدو أن الظروف الإقتصادية السيئة التي تعاني منها الصناعات الروسية تشكل الدافع الأساسي لمحاولاتها للإلتفاف على القانون المذكور، وممّا يسهّل لهذه الشركات الاستمرار في مخالفة بنود القانون، التراخي الحاصل من قبل هيئات الرقابة والأداء العام في الإدارة الفدرالية. وإنّ التأخير في استكمال تفعيل القانون بإصدار المراسيم التطبيقية يؤدي إلى ما يشبه التواطؤ بين الحكومة والشركات المصدّرة. وتفتح سياسة الغموض هذه المجال لشكوك أميركية بأن روسيا تدرك مدى خطورة هذه التجارة والتي

تسعى إيران لاستغلالها لدعم البرنامج الخاص لصنع السلاح النووي. وتشكل التجارة النووية الروسية مصدر قلق بالنسبة للحكومة الأميركية⁽⁵⁾. بالرغم من تعهد الصين في تشرين الأول 1997 بعدم التجاوب أو التعاون مع المطالب الإيرانية الخاصة بنقل التكنولوجيا النووية، فقد أعلنت الصين عن قرارها باستكمال بناء المشاريع التي كانت قد بدأت بإنشائها في إيران، بما فيها مفاعل صغير في أصفهان.

وبلغ التعاون الأميركي-الصيني أوجه بتوقيع الرئيس الأميركي بيل كلينتون والصين جيانغ رايمين اتفاقاً في تشرين الأول 1997 أثناء اجتماع القمة بينهما لوضع الضوابط اللازمة على التجارة النووية باتجاه إيران؛ لكن تبيّن في آذار عام 1998 أن الشركة الصينية للطاقة النووية قد بدأت المفاوضات مع إيران لبيع هذه الأخيرة عدة مئات من الأطنان من مادة (Anhydrous hydrogen fluoride AHF) لاستعمالها في مفاعل الأبحاث في أصفهان، والذي يعتبره العلماء الأجانب المركز الرئيسي للبرنامج الإيراني الخاص بتطوير السلاح النووي. يمكن استعمال مادة (AHF) من أجل فصل مادة البلوتونيوم والتي تستعمل أساساً لصنع القنبلة النووية. كما تسمح مادة (AHF) بتكرير مادة «الكعكة الصفراء» إلى مادة اليورانيوم هيكزافلوريد (U 235). وكان سبق للصين أن وافقت على عدم تصدير هذه المادة.

كانت إيران قد وقّعت مع وكالة الطاقة الروسية عام 1991 اتفاقية لبناء مفاعل نووي بقوة 27 كيلوواط مخصص للأبحاث في أصفهان. وأعلنت الصين من جهتها في تشرين الثاني عام 1991 عن توقيع اتفاق للتعاون التجاري مع إيران لتزويدها بمعدات مغناطيسية لفصل الذرات

Electromagnetic isotope separator بالإضافة إلى مفاعل تجاري صغير. يبدو أن الاتفاقيات بين الصين والولايات المتحدة من جهة ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة ثانية، تنفذ وفقاً للتعهدات التي نصت عليها، وذلك باستثناء ما يعود للمفاعل الذي يعمل بالزيركونيوم والذي يعتبر غير خاضع للرقابة الدولية.

حاولت إيران اختراق الأسواق الأوروبية في محاولاتها لاستيراد التكنولوجيا النووية، كما حاولت اختراق بعض الشركات الأخرى ذات الأصول الأميركية والكندية من أجل الحصول على تكنولوجيا مزدوجة الإستعمال، بالإضافة إلى ما استطاعت الحصول عليه من عقود وبرامج تعاون رسمية مع دول غربية عدة مثل فرنسا وألمانيا وبعض دول أميركا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل.

ونشطت إيران في جهودها لاستيراد هذه التكنولوجيا النووية عبر مجموعة من الشركات التجارية التي استعملت كواجهة تجارية من أجل تسهيل تهريب ما لا يمكن الحصول عليه بعقود رسمية مكشوفة، بين إيران والدول الغربية. وكشفت بعض التقارير الرسمية في عدد من الدول المحاولات الكثيفة للشركات الإيرانية (الوهمية) لاستيراد المواد الممنوعة. وكان أبرز ما كشفته الدوائر الغربية عن هذا النشاط التجاري الإيراني السري اللائحة التي نشرتها وزارة الاقتصاد الألمانية والتي عدت فيها أسماء أكثر من عشر شركات (ألمانية-إيرانية) حاولت استيراد تكنولوجيا نووية أو مزدوجة الإستعمال من الأسواق الألمانية⁽⁶⁾.

كانت التقديرات الأميركية حول قدرات إيران النووية تتسم بالمغالاة في معظم الأحيان، وخصوصاً في بداية التسعينيات حيث توقعت أن تصنع إيران

أول سلاح نووي في نهاية القرن العشرين، ومن ثم عادت وصححت هذه التوقعات لتتحدث في تقارير لاحقة عن احتمال توصّل إيران إلى القنبلة النووية في عام 2007. ويمكن إدراج التوقعات الأميركية والتي أمكن الحصول عليها من مصادر الإعلام المفتوح أو من بعض تقارير وكالة المخابرات المركزية الدورية للكونغرس على الشكل الآتي:

- قدّرت وكالة المخابرات المركزية في تقرير لها عام 1992 إمكانية توصّل إيران لصنع أول سلاح نووي في عام 2000.
- في شهادة أمام الكونغرس عام 1995، صحّح جون هولوم هذه التقديرات بالقول بأن بعض المصاعب قد أجمّلت موعد الحصول على القنبلة إلى العام 2003.
- عاد في شهادة لاحقة في عام 1997، وصحّح التاريخ المحتمل لصنع القنبلة فوضعه ما بين عامي 2005 و 2007.
- في عام 1999 عادت المؤسسة الوطنية للطاقة وذكرت في تقرير حول انتشار أسلحة الدمار الشامل بأنها تتوقع أن تتوصّل إيران إلى تجربة صاروخ عابر للقارات بإمكانه الوصول إلى الولايات المتحدة في عام 2010، ولكنها أبقت على احتمال الحصول على القنبلة النووية ما بين 2005 و 2007.
- ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنّ وكالة المخابرات المركزية قد أصدرت تحذيراً (في بدايات سنة 2000) بأنّ إيران قد أصبحت على عتبة إنتاج أول سلاح نووي. وذكرت الوكالة بأنّها لم تحصل على معلومات مؤكدة حول حصول إيران على وقود نووي صالح لصنع قنبلة نووية من دول أخرى (لكن معلوماتها تشير إلى احتمال حدوث ذلك).
- في التقويم العام الذي قدمته مجموعة من الخبراء الأميركيين، أكّد

هؤلاء بأن إيران تتقدم بخطى مدروسة وحذرة نحو امتلاك القنبلة النووية. ولكنهم أكدوا بأنه لا يمكنهم الجزم إذا كانت إيران قد امتلكت أو أنها ستمتلك في القريب العاجل ما يكفي من الوقود النووي اللازم لصنع هذا السلاح، وأن موعد امتلاك القنبلة كان يرتبط بتوفر معلومات حول نجاح إيران باستيراد المواد النووية اللازمة، وفي حال التأكد من ذلك فيمكن توقع أن تصنع إيران التصاميم اللازمة لإنتاج قنبلة خلال سنة أو سنتين.

وفي شهادة قدمها جورج تيننت المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية في 20 آذار عام 2000 أمام الكونغرس، ذكر أن الوكالة تعتقد بأن إيران والعراق يسعيان إلى امتلاك السلاح النووي وأن العقبة الوحيدة التي تفصلهما عن ذلك تتمثل بقدرتهما على استيراد الوقود النووي من دولة أخرى.

- في الاستنتاج العام وعلى ضوء ما أثبتته تقارير لجان التفتيش، بعد احتلال العراق، بأن العراق لم يكن يمتلك أي برنامج نووي منذ حرب الخليج الأولى عام 1991، لا بد من التداول بحذر شديد مع كل ما أورده الوكالات الأميركية من معلومات وتقديرات حول قدرة إيران على إنتاج أول سلاح نووي. لكن دون أن يكون الهدف من ذلك التقليل من قيمة اندفاع إيران لتطوير دورة كاملة للتكنولوجيا النووية، تؤهلها في القريب العاجل لدخول النادي النووي.

إيران وتقنية تخصيب اليورانيوم

بعد الضجة التي أثيرت خلال عامي 2002 و 2003 حول نشاطات كوريا الشمالية لصنع السلاح النووي والمأزق الذي بلغته الجهود الدولية لاحتواء النشاطات الكورية الشمالية، وبعد احتلال العراق من قبل الجيوش الأميركية وما رافق ذلك من مناقشات حول البرامج العراقية لإنتاج أسلحة

الدمار الشامل، وفي ضوء خيبة الأمل الأميركية والبريطانية، من عدم العثور على أي دليل على تجديد العراق لبرامجه الخاصة بإنتاج أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل، كان من الطبيعي أن يقود الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة حملة مركّزة على برامج إيران النووية، بدءاً من التركيز على محطتي إنتاج الطاقة في بوشهر ووصولاً إلى توسيع ذلك لمتابعة النشاطات الإيرانية الخاصة بإنتاج اليورانيوم المخصّب، بالإضافة إلى امتلاك تكنولوجيا صنع القنبلة وتطوير قوة صاروخية قادرة على نقل رؤوس نووية إلى مسافات تصل إلى 1200 كلم (شهاب 3).

وتحولت مسألة امتلاك إيران لتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم إلى القضية المحورية، وعلى اعتبار أنّها تشكّل المدخل الفعلي لامتلاك إيران للسلاح النووي ضمن برنامج سرّي لا يخضع لأية رقابة دولية وفق ما نصّت عليه إتفاقية منع الانتشار النووي (NPT) والتي وقّعت عليها إيران في السابق. ظهرت نتيجة تقارير إستخباراتية بالإضافة إلى ما توصلت إليه تفتيشات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استنتاجات وشكوك حول برامج إيرانية سرّية من أجل تخصيب اليورانيوم وتحويله إلى وقود نووي. وطرحت علامات استفهام عديدة، وتولدت الشكوك إلى أن اعترفت إيران رسمياً بوجود برنامج متطور لديها من أجل تخصيب اليورانيوم. ودافع المسؤولون الإيرانيون على جميع المستويات (إصلاحيون ومحافظون) عن حق إيران بالسعي لتأمين استقلالية كاملة لتطوير حاجاتها من التكنولوجيا النووية بما فيها عمليات التخصيب المعقّدة.

قبل الذهاب بعيداً في مناقشة مختلف المواقف حول ما تثيره المساعي الإيرانية لتخصيب اليورانيوم، لا بدّ من إلقاء بعض الضوء على هذه

التكنولوجيا المعقدة الخاصة بعملية التخصيب.

يحتوي اليورانيوم المستخرج طبيعياً والذي يرمز إليه بالحرب اللاتيني (U) على ذرات ثقيلة من نظير اليورانيوم 238 وذلك بنسبة 99,3 بالمائة. بالإضافة إلى ذرات متوسطة الثقل من النظير 235 والذي تبلغ نسبته 0,7 بالمائة وهذا النظير المتوسط يستخدم في التفاعل النووي. وهناك 0,01 في المائة من النظائر الخفيفة 234 بالإضافة إلى ذرات أخرى.

وتتركز عملية التخصيب على زيادة وجود نسبة النظائر 235 عبر مجموعة من التقنيات أبرزها تقنية الطرد المركزي أو ما يعرف بتقنية التنافذ الغازي. وهناك أيضاً تقنية التخصيب بواسطة أشعة الليزر. وتهدف هذه التقنيات إلى فصل النظائر 235، وزيادة نسبتها، من خلال عمليات تركيز على طرد النظائر الأخرى.

كانت الولايات المتحدة أول من طوّرت تكنولوجيا الطرد المركزي في مشروع «منهاتن» والذي هدف إلى صنع أول قنبلتين نوويتين استعملتهما الولايات المتحدة ضد مدينتي هيروشيما وناكازاكي في الحرب العالمية الثانية من أجل دفع اليابان إلى الإستسلام وإنهاء الحرب الكونية عام 1945.

وتتم عملية التخصيب في مرحلتها الأولى من خلال طحن وتنقية أكسيد اليورانيوم U308 والمعروف تجارياً باسم «الكعكة الصفراء» يتبع ذلك عملية خلط أكسيد اليورانيوم مع غاز الفلورين من أجل إنتاج مادة «سادس فلوريد اليورانيوم». ويحتوي (UF6) على ذرة يورانيوم واحدة وست ذرات من الفلورين. ويمكن تخزينه بعد ذلك على شكل غاز أو سائل أو مادة صلبة وفق درجة حرارته وقوة ضغطه.

تجري عملية التنافذ الغازي من أجل التخصيب بتحويل «سادس فلوريد

اليورانيوم» (UF6) بعد تحويله إلى غاز عن طريق تسخينه، ويوجّه في تيارين غازيين منفصلين حيث تجري عملية تنافذ اليورانيوم 235 من أحد التيارين نحو التيار الآخر. ويتدفّق التياران عبر سلسلة من أجهزة الضغط نحو عدد كبير من الأسطوانات، والتي تحوي مساحات، وبما أن ذرّات اليورانيوم 235 هي أخف من ذرّات اليورانيوم 238 فإنها تنفذ عبر المساحات من تيار إلى آخر فتزداد نسبة وجودها في هذا الأخير. وتتوالى هذه العملية إلى حين إنتاج درجة عالية من التخصيب يتحوّل فيها اليورانيوم إلى وقود صالح للتفجير.

ويجري التخصيب بطريقة الطرد المركزي حيث يجري فصل النظائر 235 عن النظائر الأثقل 238 من خلال مرور غاز «سادس فلوريد اليورانيوم» داخل أسطوانات تدور بسرعة بالغة، وهي متواصلة مع بعضها البعض. وأثناء مرور الغاز في هذه الاسطوانات تتساقط النظائر 238 لأنه الأثقل وتبقى النظائر 235 طائفة، وبالإنتقال بين عدد كبير من الأسطوانات تتساقط معظم النظائر 238 حيث نحصل في نهاية المطاف على الوقود النووي.

وتحتوي ذرّة اليورانيوم على 92 بروتوناً داخل نواتها بينما يختلف عدد النيوترونات من نظير لآخر فيحتوي النظير 235 على 143 والنظير 234 على 142 نيوترونات فيما يحتوي النظير 238 على 146 نيوترونات (238=92+146).

وصرّح رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية غلام رضا آغازاده في 22 أيلول المنصرم أنّ إيران كانت قد بدأت فعلاً بتحويل 37 طناً من «الكمكة الصفراء» إلى «سادس فلوريد اليورانيوم UF6» في مرحلة أولى من أجل تخصيبه بطريقة الطرد المركزي⁽⁷⁾. ومن المعلوم أنّ المعاهدة الدولية (NPT)

لا تحرّم قبل هذه العملية شرط إجراء ذلك تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية إلا أن إخفاءها يعني إثارة الشكوك حول نوايا إيران. ويفتح هذا الإخفاء الباب أمام الولايات المتحدة والأطراف الدولية الأخرى للتشكيك بنوايا إيران واتهامها بأنها تسعى لتصنيع الوقود النووي الكافي لصنع قنبلة نووية.

الدوافع الإيرانية

كان من الطبيعي أن تلقي الحرب في أفغانستان والعراق بثقلها على الخيارات السياسية والعسكرية الإيرانية. لقد تغيّر الوضع الدولي كما حدثت تطورات إقليمية، دراماتيكية، تتعارض كلها مع المصالح والأولويات السياسية الإيرانية. ويمثّل الحشد العسكري الأميركي «المطوّق لإيران» من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية، تهديداً مباشراً لأمنها الوطني ومصالحها الإستراتيجية مع محيطها المباشر كالعراق ودول الخليج وأفغانستان وباكستان ومع دول وسط آسيا وخصوصاً تلك التي تطل على بحر قزوين.

صحيح أن سقوط نظام صدام حسين في العراق يصب في المصلحة المباشرة لإيران، لكن هذا المكسب لا يبرر القبول بالمخاطر والتهديدات القادمة سواء على مستقبل حكم رجال الدين أو على أمن ومصالح إيران الجيو-ستراتيجية. ومما يزيد في تحسّس إيران لمخاطر الطوق الأميركي حولها، المنحى الأحادي الذي اعتمدته الولايات المتحدة من أجل شنّ الحرب على العراق، متجاهلة كل المعارضة الأوروبية، وما أبدته الشرعية الدولية الممثّلة بمجلس الأمن من ممانعة لقرار الحرب.

جاءت كل هذه التطورات في وقت يتعرّض فيها الحكم الإيراني لضغوط

داخلية قوية: فهناك حالة عامة من عدم الرضى على الوضعين الإقتصادي والإجتماعي داخل إيران، وهناك المعارضة الشاملة التي تبديها الجامعات لأسلوب الحكم، والتي تطالب بالإصلاح وبإطلاق الحريات العامة والتحرر من القيود التي فرضها رجال الدين والمحافظون من أتباعهم.

طالب 154 عضواً من المجلس الإيراني في 7 أيار 2003 باعتماد دبلوماسية فاعلة من أجل إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة وذلك بهدف قلب المعادلة القائمة في العلاقات الإيرانية-الأميركية، وبالتالي استبدال التهديد الأميركي بشئٍ حربٍ على إيران بفرصٍ جديدةٍ للتعاون الأمني والإقتصادي. وترافقت هذه الفترة مع مظاهرات كثيفة للحركة الطلابية، والتي طالبت بالإصلاح، بدعم من المعارضة في الخارج ومن واشنطن.

مع الشعور بالضغط الخارجي والداخلي (المدعوم خارجياً) قررت إيران متابعة سياساتها «المستقلة» والتي تتعارض بوضوح مع الإنتشار الأميركي المطوق لها ومع المصالح الأميركية في الجغرافيا المحيطة بها. وكان من الطبيعي أن يشكّل البرنامج النووي الإيراني نقطة محورية في المواجهة الجديدة بين إيران والولايات المتحدة. كان واضحاً أن إيران قد جعلت من طموحاتها النووية نقطة الخلاف المركزية مع الولايات المتحدة إنطلاقاً من قناعتها بأن ذلك كفيل بتوحيد الموقف السياسي الداخلي بين الإصلاحيين والمحافظين، كما يخفف من ضغوط المعارضة الطلابية وذلك لأن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية يشكّل نقطة لقاء لكل القوى والتيارات السياسية والشعبية، وهو كفيل بشدّ انتباه الجميع نحو هواجس الخطر الخارجي وتخفيف الإحتقان حول المطالب الداخلية.

ضحمت القيادة الإيرانية الضغوط الأميركية عليها في مسألتي الإرهاب

والعامل النووي، مشددة على أن الإستراتيجية الأميركية مع الرئيس بوش والمحافظين الجدد في إدارته لا تتوقف عند مداخل بغداد، وبأن هناك خطة أميركية مُعدّة سلفاً للهجوم على إيران. في الواقع كانت هناك اتهامات أميركية لإيران بإيواء عناصر إرهابية من «القاعدة» وبالعمل على بناء سلاح نووي، وبالتدخل في العراق ضد الوجود الأميركي، سواء عبر بعض القوى الموالية لها أو عبر تسلل كثيف لعملاء مخابراتها. وتصاعدت الاتهامات الأميركية لإيران حول التدخل في العلاقة مع تصاعد العمليات الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار بما في ذلك الإنتفاضة التي قادها مقتدى الصدر وجيش المهدي.

يبدو من سياق التأكيدات الإيرانية على التمسك بالعناصر الأساسية التي تؤهلها لامتلاك التكنولوجيا النووية بما في ذلك منشآت تخصيب اليورانيوم، بأن هناك قناعة إيرانية بأن امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وحده قادر على إعطائها قوة الردع اللازمة لمنع تنفيذ التهديدات الأميركية ضدها، وبأن الإحجام الأميركي عن مهاجمة كوريا الشمالية ما هو إلا ترجمة حيّة لهذا الاعتقاد. هناك مجموعة ضرورات تدفع إيران للسعي الحثيث لامتلاك السلاح النووي أبرزها:

1- تدفع طموحات الجمهورية الإسلامية للعب دور قيادي وأساسي في العالم الإسلامي باتجاه السعي لدخول «النادي النووي» خصوصاً بعدما دخلته باكستان.

2- تعتقد إيران أن دورها التاريخي في غربي آسيا والشرق الأوسط يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى والذي يتمثل في امتلاك ثلاث قوى إقليمية (الهند وباكستان وإسرائيل) للسلاح النووي.

3- الإفادة من درس الحرب الأميركية على العراق، والذي كان مصتقاً بين دول «محور الشر» وهناك فرضية تقول أنه لو امتلك العراق السلاح النووي لما كانت الولايات المتحدة أقدمت على مهاجمته. ونجد البرهان على ذلك في كوريا الشمالية والتي صتقت في محور الشر ولم تهاجمها الولايات المتحدة ظتاً منها بأنها تملك قوة رادعة بما فيها السلاح النووي.

4- ترى إيران أن امتلاكها للسلاح النووي يشكّل معادلة جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة في أمن الخليج، وجنوبي غربي آسيا. في المقابل ترى الولايات المتحدة وبعض جيران إيران وخصوصاً إسرائيل بأنه ستترتب مخاطر كبيرة لا يمكن التحكم بها جراء امتلاك إيران لقدرات نووية:

أ- يشكل امتلاك إيران للقدرات النووية تهديداً مباشراً للوجود الأميركي في المنطقة وتهديداً لوجود دولة إسرائيل، في ظل مشاعر العداة الإيرانية المعلن لأميركا وإسرائيل، والسياسات الراديكالية التي تتبعها إيران.

ب- تشعر الدول العربية الخليجية أن امتلاك إيران للسلاح النووي يهدد أمنها كما يخلّ بموازن القوى الإقليمية، ويدفع باتجاه سباق للتسلّح، واندفاع الدول الإقليمية الأخرى للسعي لامتلاك السلاح النووي وخصوصاً كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

ج- ترفض الولايات المتحدة والدول الإقليمية المبررات الإيرانية حول الدوافع للإستعمال السلمي للطاقة النووية. من السهل تحويل التكنولوجيا النووية من الإستعمال لأغراض سلمية إلى الإستعمال العسكري. واعترف رضا خاتمي شقيق الرئيس محمد خاتمي بسهولة مثل هذا التحول في وجهة الإستعمال.

د- تدرك الولايات المتحدة والدول الأخرى أن التهاون مع إيران في

برنامجها النووي سيعطيها الذخيرة اللازمة لتحسين أوضاع الحكم الإسلامي في الداخل، حيث تتبدد كل الانقسامات أمام الأهمية التي تعلقها كل القوى موالية كانت أو معارضة على موضوع دخول إيران النادي النووي الدولي.

صرّح الرئيس خاتمي في مناسبات عديدة أن إيران مصممة على امتلاك التكنولوجيا المتطورة، بما فيها التكنولوجيا النووية: «إنه حق تتمتع به أمتنا» (9 شباط 2003 أمام مجموعة من الأكاديميين الإيرانيين). لا يختلف موقف هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تخطيط مصلحة النظام عن موقف خاتمي من الموضوع النووي، ويستدل على ذلك من تصريحاته العديدة حول هذا الموضوع: «تريد إيران امتلاك التكنولوجيا النووية، وهي تريدها غير مشروطة، ولها الحق في ذلك». ويرفض رفسنجاني المنطق القائل بأن إيران لا تحتاج للطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وذلك بسبب ما تملكه من مخزون النفط والغاز، ويعتبر أن هذا المنطق ساقط بالمقاييس الأميركية والروسية، فالدولتان تمتلكان مخزوناً من النفط والغاز وهما تستعملان الطاقة النووية. ويتساءل رفسنجاني: لماذا قدّمت الولايات المتحدة عرضاً للشاه لبناء محطات نووية لإنتاج الكهرباء؟ لماذا كانت إيران بحاجة لذلك في زمن الشاه ولم تعد بحاجة إليه الآن؟. وعند ذكر القدرات النووية الإسرائيلية يذهب الإصلاحيون والمحافظون إلى اتهام الولايات المتحدة بتطبيق قاعدة «الكيل بمكيالين».

تؤكد «الضرورات الإيرانية» الداخلية والخارجية على نية إيران للإستمرار في برنامجها النووي ومواجهة كل الضغوط التي تتعرض لها من خلال اعتماد سياسة متعددة الأبعاد:

البعد الأول: ربح المعركة في داخل إيران والتي تهدف إلى تحصين الحكم الراهن من خلال التأكيد على تمسكها بالإنجازات الضخمة التي حققتها في حقل تملك التكنولوجيا النووية، والتي تعتبرها تذكرة سفرها إلى الحداثة وبأنها حق مشروع لها ولا يمكنها التراجع عنه.

يسعى المحافظون في الحكم الإيراني إلى استغلال هذا البعد «الوطني» لامتلاك التكنولوجيا النووية من أجل التغطية على القصور في إنجازات الحكم منذ نشوء الجمهورية الإسلامية. يتركز جهة الجناح المحافظ الآن على استغلال الضجة الدولية حول العامل النووي من أجل التغطية على الضغوط التي مارسوها ضد الحركة الإصلاحية، والتي تمثلت بالموانع التي اقتعلوها في الانتخابات الأخيرة، لمنع العديد من المرشحين الإصلاحيين من حق الترشيح أو الفوز في الانتخابات، بالإضافة إلى ما ستوه من قوانين وقرارات إدارية وقضائية قضت بإقفال أكثر من مائة صحيفة ومطبوعة، وإحالة عدد كبير من الصحفيين إلى المحاكم بتهمة زرع الخوف وإثارة مشاعر الرأي العام وتحريضه ضد النظام.

في خضم هذه المواجهة الخارجية استطاع المحافظون كسب تأييد كل من الرئيس خاتمي وضروبي وغيرهم من الإصلاحيين المعتدلين، مما أضعف حركة الإصلاحيين الليبراليين، بالإضافة للضغط على الحركة الطلابية وتهدة تحركها.

ونجح رجال الدين والمحافظون في السلطة في معركتهم الداخلية بتوظيف عامل امتلاك التكنولوجيا النووية وبعض النجاحات في حقل الإقتصاد من أجل التغطية على كل القصور السياسي وتراكماته.

وبرز رفسنجاني وخاتمي وأصفي كأبرز المدافعين عن حق إيران في

امتلاك التكنولوجيا النووية. وأدخل مشروع إيران النووي كأحد أبرز المواضيع المتداولة في خطبة صلاة الجمعة في كل المساجد. يقول رفسنجاني في خطبة صلاة الجمعة «إن المؤامرة لتعطيل المخططات الإيرانية والتي لم تثبت فعاليتها في وقف حركة التطور لدينا، ولكن ستستمر كل المحاولات لتأخير مسيرتنا نحو التطور خصوصاً في الحصول على التكنولوجيا النووية».

ولدت الحملة الواسعة لاستكمال العامل النووي في البعد الداخلي الكثير من الغموض والتناقض وذلك بسبب سوء فهم المتكلمين فيها سواء من المسؤولين والعسكريين أو من أئمة وخطباء المساجد. وكانت أطرف مظاهر هذه الجهالة ما قاله أحد خطباء المساجد في خطبة صلاة الجمعة: «لا بد أن نفهم أميركا وقوى التعتت الأخرى بأننا نريد القنبلة النووية، من أجل الأغراض السلمية وليس الحرب. فتحن لا نسعى للحرب كمسلمين». كما وقّع وزير الدفاع نفسه في خطأ المزج في المفاهيم حيث استعمل تعبير «الردع النووي» في حديثه عن المقاربة والوسائل التي ستستعملها إيران من أجل ردع إسرائيل عن تنفيذ هجوم مفاجئ ضد المنشآت النووية الإيرانية. وعندما استفسر عن «الردع النووي»، أجاب بأنه كان يعني نجاح إيران في تجربة صاروخ شهاب-3. وهنا يظهر بوضوح المزج في المفاهيم: فالردع النووي يهدف إلى منع حدوث حرب شاملة، فيما تبقى الصواريخ في عداد الأسلحة التقليدية التي يمكن استعمالها في حرب محدودة مع إسرائيل أو غيرها⁽⁸⁾.

البعد الثاني: التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دون التحلي عن حقوق إيران الأساسية. وكان واضحاً منذ البداية أن التسوية التي تبحث عنها إيران مع الوكالة الدولية هي غير ما تريده الولايات المتحدة.

إيران توافق بمحض إرادتها على وقف نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم بصورة مؤقتة فقط، فيما طالبت أميركا بلسان الناطق باسم الخارجية رتشارد بوتسر بوقف نهائي.

وكانت الجهود الإيرانية منصبة على بناء الثقة مع المجتمع الدولي بالذكر على أنه ليس لدى إيران النية لصنع قنبلة نووية. وجهد الإيرانيون فعلاً بمن فيهم الرئيس خاتمي لإقناع المجتمع الدولي والوكالة الدولية بأن إيران لن تسعى إلى صنع السلاح النووي. وكانت أبرز مواقف خاتمي في هذا الاتجاه ما قاله في مؤتمر دافوس الإقتصادي في كانون الثاني 2004 «نحن نعارض صنع السلاح النووي والمساهمة في انتشاره، وأنا سنتعاون بقوة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكننا نعتبر أن لنا الحق أن نستفيد من إنجازات التكنولوجيا المتطورة. وبما أننا لم نخالف أي من القواعد فإنه ليس لدينا أية تحفظات للتعاون مع الوكالة الدولية».

تستكمل مناقشة التعامل مع الوكالة الدولية في فصل لاحق.

البعد الثالث: مواجهة الضغوط الأميركية من خلال اعتماد دبلوماسية الانفتاح باتجاه أوروبا والمجتمع الدولي من أجل إقناع الجميع بسلامة نوايا إيران لجهة تملك التكنولوجيا النووية وليس السلاح النووي.

إن العلاقات المتوترة بين إيران والولايات المتحدة لا تقتصر على العامل النووي الإيراني، فالعلاقات بقيت متوترة منذ احتلال السفارة الأميركية في طهران بعد سقوط الشاه. وإن حاجة أميركا للإستفادة من موقع إيران قد دفعتها للتعامل معها بإيجابية في بعض الإستحقاقات مثل: «إيران غيت»، والحرب في أفغانستان، وبيع بعض القضايا داخل العراق.

نستكمل أيضاً بحث العلاقات والمواقف المتوترة بين إيران والولايات

المتحدة والفرصة الدبلوماسية لإيجاد حلول مرضية حول العامل النووي الإيراني مع لجنة أوروبية ثلاثية مؤلفة من كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا في فصل لاحق.

المبعد الرابع: تحذير إسرائيل من ركوب المغامرة لضرب المنشآت النووية الإيرانية وذلك انطلاقاً من أن طهران تمتلك الكثير من الوسائل للرد على العدوان الإسرائيلي، وبأنها لن تعتمد السلوكية التي اعتمدها العراق إزاء تدمير إسرائيل لمفاعل «تموز» النووي عام 1981.

الإستنتاجات والمتغيرات الإستراتيجية

من الواضح جداً أنّ حصول إيران على أول سلاح نووي سيدفعها إلى تغيير عميق في تقويمها لموازن القوى في المحيط الجيو-ستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا وشبه القارة الهندية. من المتوقع وفق التقديرات الأميركية والأوروبية أن تحصل إيران على أول سلاح نووي في نفس الوقت الذي تكون فيه قد طوّرت صواريخ بعيدة المدى تغطي دائرياً شعاعاً يصل إلى أوروبا غرباً ويغطي معظم وسط آسيا والهند شمالاً وشرقاً. ويعطي هذا الجمع بين القنبلة والصاروخ القدرة لإيران على تدمير أية مدينة أو تجمّع صناعي كبير ضمن بقعة العمليات المشار إليها أعلاه⁽⁹⁾.

في مجال تقويم الخلل الإستراتيجي في منطقة الخليج، يمكن اعتبار التهديد الإيراني لأي من دول المنطقة باستخدام السلاح النووي تهديداً مصيرياً حيث أنه لا يلزم أكثر من قنبلة واحدة لإزالة دولة بكاملها من الوجود، والدولة الوحيدة التي يمكن أن تخرج عن هذه القاعدة هي السعودية، والتي يمكن أن تستدعي الأضرار الحاصلة من قنبلة واحدة،

وجوب إجراء إعادة تنظيم شاملة للإقتصاد والأنظمة الأساسية الأخرى كالمرافق وعمليات استخراج النفط وشحنه أو المنشآت المائية أو نظام المواصلات.

إذا استمرت إيران في برنامجها النووي وفق الوتيرة الراهنة فإن التهديد النووي سيفرض نفسه على دول الخليج (ومن مصدرين إيران وإسرائيل) وأن مواجهته ستكون من خلال التظلّل تحت مظلة القوة الرادعة لدولة نووية أخرى (كالولايات المتحدة أو باكستان) وهو ما يعرف بالتعريف التقني (Extended Deterrence)، بالإضافة إلى إقامة نظام دفاع جوي مضاد للصواريخ.

أما بالنسبة لإسرائيل، فإن نسبة تعرضها لمخاطر التدمير هي عالية وذلك بسبب الكثافة السكانية الكبيرة جداً في رقعة جغرافية صغيرة في وسط البلاد. لكن تشكّل القدرات النووية التي تملكها إسرائيل، وخصوصاً قدرتها على توجيه ضربات ثأرية متكررة من البحر والجو والبرّ (Triad) عاملاً رادعاً وتهديداً وجودياً لإيران. ولا يمكن أن نتجاهل أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك نظاماً متطوراً للصواريخ المضادة للصواريخ والتي يمكنها تدمير أي قصف مفاجيء باتجاه أراضيها.

إذا استطاعت إيران أن تقلت من رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإذا فشلت الديبلوماسية الأوروبية في جهودها لاحتواء الإندفاع الإيراني لصنع السلاح النووي، وإذا فشلت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في توجيه ضربة مدمرة للبرنامج النووي الإيراني، فإنه من شبه المحتم أن تمتلك إيران السلاح النووي خلال ثلاث إلى خمس سنوات كحد أقصى. وسيؤمن لها هذا السلاح الحد الأدنى من الردع الذي تحتاجه لأغراض

تتعلق بأمنها. إنَّ قوة إيران النووية المحدودة جداً بالمقارنة مع الولايات المتحدة وإسرائيل وباكستان والهند ستدفعها إلى اعتماد سياسة نووية دفاعية، تؤمّن لها ما تحتاجه من مفاعيل للحفاظ على استقلالها وسيادتها، وإطالة عمر حكم الجماعات الدينية المحافظة.

لهذه الغاية فإنَّ سياسة إيران النووية «الغامضة» على غرار السياسة المعتمدة من قبل إسرائيل ستفرض التزامها بمجموعة من الإلتزامات للتأكد من عدم ركوب أيّة مغامرة «قاتلة» ضد أي دولة نووية أخرى، وأبرزها:

1- الحفاظ على إخفاء مخزونها النووي، وتمويه ما ينشر عملاً منه في مواقع محصّنة ومخفيّة، وضمن المنظومة الصاروخية المحملة برؤوس تقليدية.

2- إبقاء السيطرة على استعمال السلاح النووي في يد مرشد الثورة أو في يد إحدى السلطات الدينية القريبة منه كرئيس مجلس تخطيط مصلحة النظام.

3- الإبقاء على مستوى متدنٍ من الإنذار وفق تقديرات دقيقة للأخطار النووية التي تهدد الأمن الإيراني.

4- التأكيد دائماً من قدرة إيران على تنفيذ ضربة ثانية في حال تعرّضها لهجوم نووي مفاجيء، وذلك من خلال تنويع نظم الأسلحة وانتشارها.

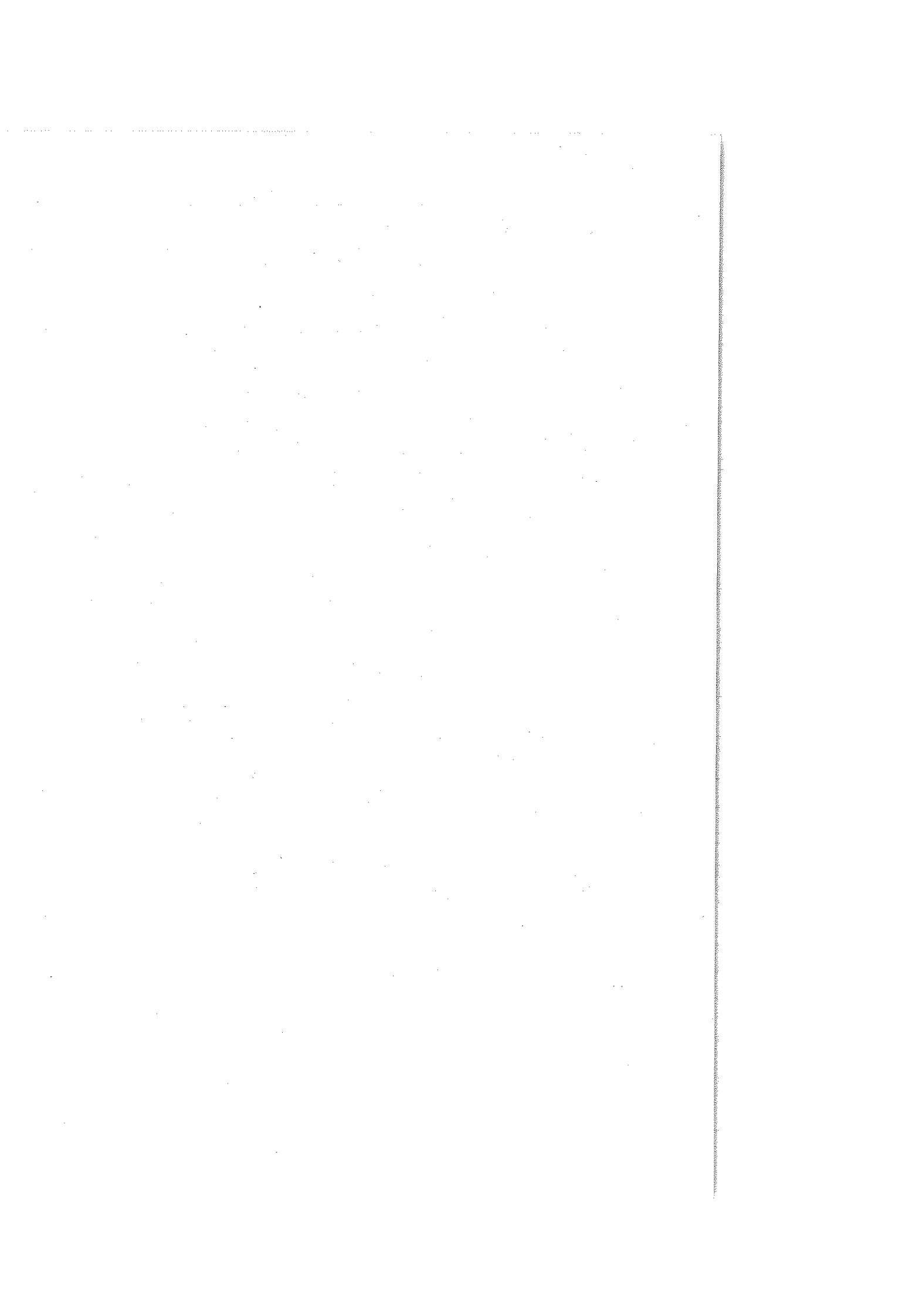
5- سيكون اتخاذ المدن الكبرى كأهداف على قاعدة قيمة الضرر ووسع مساحة الهدف ومن هنا تبرز أهمية اتخاذ المدن الكبرى كأهداف رئيسية للقصف، وذلك بسبب عامل التبدد الكبير لأنظمة الصواريخ الإيرانية، والاستفادة القصوى من القوة التدميرية للعدد القليل من الرؤوس النووية الذي تمتلكه إيران.

6- من المفترض أن تعتمد إيران في تقويمها للتهديدات الكبرى على أمنها كل من إسرائيل واحتمال غزو أميركي واسع لأراضيها كعدو مفترض وكهدف محتمل يبرر اللجوء إلى استعمال السلاح النووي أو التهديد باستعماله.

ستحاول إيران الإستفادة من دراسة معمّقة للطرق والتقنيات الدبلوماسية التي استعملتها إسرائيل وباكستان وكوريا الشمالية من أجل المضيّ قدماً في برنامجها لامتلاك السلاح النووي. كما أنها ستتكب على دراسة العقيدة النووية التي تعتمد عليها الدول النووية في المنطقة أو الدول النووية المتوسطة من أجل الإستفادة منها لبناء عقيدة نووية واضحة خاصة بها.

المراجع

- 1 Ash-Sharq Alawsat Newspaper, 5 june 2004 P.6
- 2 "Agreement in Iran Nuclear Talks," BBC News, 11 July 2004
<http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr>
- 3 Anthony H. Cordesman, "Weapons of Mass Destruction in the Middle East,"
Arleigh A. Burkle chair for Strategy, Center for Strategic and International Studies,
Washington D.C., June 2001.
- 4 Ibid.
- 5 Ibid.
- 6 The German Ministry of Economics has circulated a wide list of Iranian fronts
which are known to have imported or attempted to import controlled items which
could be used in its weapons industry.
- 7 Ash-sharq Alawsat Newspaper also notes 24 September 2004 the same declaration of
an Iranian official reported by Reuters.
- 8 Hossein Seifzadeh, "Iranian Nuclear Issue: An Academic of Iran's Official
Positions." a paper presented at UCLA Conference, Dead Sea, Jordan, 9-12
September 2004.
- 9 Doctrine - Iran, Federation of American Scientists
<http://fas.org/nuke/guide/Iran/doctrine>.



تطوّر وظائف البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع)

الحفلة
الوطني

تعتبر وظيفة تقبل ودائع الأفراد الوظيفة الأولى للبنك التجاري. ومع إزدياد حجم التجارة والنشاط الإقتصادي إزداد الطلب على الإئتمان فتحوّلت البنوك التجارية تلعب دور الوسيط بين المودع والمستثمر، وبطبيعة الحال فإن البنك التجاري يتمكن من القيام بالإقراض طالما يتأكد أنه في مركز يسمح له بالوفاء بمطالب المودعين. وكانت وظيفة إقراض الأموال للغير هي الوظيفة الثانية للنقود. بالإضافة إلى ذلك تقوم البنوك التجارية بتحصيل مستحقات عملائها من مصادرها المختلفة، سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو بكمبيالات أو سندات إذنية. كما تقوم البنوك التجارية، باستبدال العملات الأجنبية بعملة وطنية وبالعكس، ويتجميع واستثمار مدخرات العملاء، عن طريق إدارة تُعرف عادة بإدارة الإستثمار. ويعتبر خلق النقود للمساهمة في النشاط

د. بسام الحجّار*

د. وداد سعد*

* دكتور في الاقتصاد والمصارف والمال
* دكتورة في الاحصاء والاقتصاد القياسي

الإقتصادي من أهم وظائف البنوك التجارية، والتي بمجموعها تقدّم الآن قروضاً ليس فقط من ودائع تملكها وفي صورة نقود قانونية، وإنما أيضاً قد تقرض في شكل نقود ودائع يخلقها البنك في قيوده المحاسبية؛ وهذه الأخيرة عبارة عن فتح حسابات في حدود القرض، يجوز لأصحابها السحب عليها بواسطة الشيكات ويستخدم المقرض بدوره هذا القرض في تسديد قيمة السلع والخدمات التي يرغب أن يشتريها وذلك بواسطة الشيكات أيضاً.

وفي هذه الحالة، فإن كمية النقود القانونية الموجودة أصلاً لم تبقَ على حالها بل أضيف إليها كمية جديدة من النقود، هي نقود الودائع التي خلقها البنك، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العرض الإجمالي للنقود.

وتستند نظرية خلق نقود الودائع إلى أنّه من غير المرجح أن يطلب جميع المودعين سحب ودائعهم نقداً في آن واحد؛ فالذي يحصل أن تأتي مجموعة اليوم ومجموعة غداً، ومجموعة أخرى تأتي بعد فترة قد تقصر أو تطول، وبمقابل هذه السحوبات هناك إيداعات جديدة تغطي عمليات السحب اليومية، أضف إلى ذلك أنّه باستطاعة البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالباً لقرض أو لإعادة خصم ما عنده من أوراق تجارية.

الإحتياطي النقدي الجزئي:

النموذج البسيط للمضاعف النقدي:

إنطلاقاً من فكرة أنّ المودعين لن يأتوا وبنفس الوقت لسحب ودائعهم، لا يحتفظ البنك إلا بجزء من هذه الودائع كإحتياطيات. وقد يحتفظ البنك بإحتياطيات فائضة، تدعيماً لمركزه المالي، وهذا يسمّى نظام الإحتياطي الجزئي، وللإيضاح نفترض:

- 1- أن جميع البنوك قد دمجت في بنك واحد، وكأننا نتحدث عن البنك الوحيد في البلد.
- 2- العمل باحتياطي نقدي جزئي، وتوخياً للتبسيط نفترضه = 20%.
- 3- إن هذا البنك لا يحتفظ في حيازته إلا على الإحتياطيات المطلوبة قانوناً، أي أن البنك كامل الإقراض.
- 4- أن كل الأموال التي يقرضها البنك تعود إليه من جديد على شكل ودائع جديدة، وفي هذه الحالة تنعدم حيازة العملة لدى الجمهور.
- 5- أن الودائع في البنك التجاري هي ودائع تحت الطلب فقط.
- 6- وأن هناك وديعة جديدة MB▲ دخلت البنك وقيمتها 1000 دولار. ضمن هذه الشروط، ما هو الحد الأقصى للتوسع في الإئتمان المصرفي، وخلق نقود الودائع؟

لنصنع نموذجاً بسيطاً موجزاً للتوسع في الإئتمان يفرض علاقة بين MB (القاعدة النقدية) و R (الإحتياطيات المصرفية) و D (الودائع تحت الطلب).

فرضية عودة جميع الأموال التي يقرضها البنك إليه من جديد تعني أن $C = 0$ (حيث C - نسبة العملة)، فإن القاعدة النقدية التي تساوي $C + R = MB$ (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الإحتياطيات المصرفية) تساوي في هذه الحالة:

$$MB = R \quad (1-1)$$

وفي حال عدم احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات فائضة، فهي بالتالي دائمة الإقراض، فإن مجموع الإحتياطيات يصبح مساوياً للإحتياطي القانوني:

$$R = r.D$$

حيث ترمز (r) إلى النسبة القانونية التي يحتفظ بها البنك على الودائع تحت الطلب. وبالنظر إلى المعادلتين (1 - 1) و (2 - 1) نستطيع أن نستنتج:

$$MB = r.D \quad (3 - 1)$$

$$D = 1/r MB \quad (4 - 1) \text{ و}$$

حيث يمثل الحد معامل التوسع النقدي أو المضاعف النقدي، أو من زاوية المتغيرات:

$$\Delta D = 1/r \Delta MB \quad (5 - 1)$$

يتضح من المعادلة (5 - 1) أن هناك عاملين أساسيين يمارسان تأثيراً

على عرض النقود، هما حجم الزيادة في القاعدة النقدية ΔMB والمضاعف النقدي $1/r$.

نشير إلى أن إجمالي الإحتياطيات المصرفية لا يبقى على حاله فهو يتغير بتغير الإحتياطي الإلزامي على ودائع الطلب أو الإحتياطيات الفائضة التي يكوّنها البنك التجاري من تلقاء ذاته.

$$\Delta R = (r \times \Delta D) + (e \times \Delta D) = \quad (6 - 1)$$

$$= (r+e) \times \Delta D$$

حيث r - تمثل معدل الإحتياطي الإلزامي على ودائع الطلب.

e - نسبة الإحتياطيات الفائضة إلى ودائع الطلب (وهي عبارة عن

إحتياطيات يكوّنها البنك تدعيماً لمركزه المالي دون أن يلزمه القانون بها

ونعبر الآن عن نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب بالمعادلة.

$$\Delta C = C \times \Delta D \quad (7 - 1)$$

حيث تمثل C - نسبة العملة وتساوي: $c = C / \Delta$

وعن طريق التجميع بين المعادلتين (6 - 1) و (7 - 1) نحصل على

$$\Delta R + \Delta C = [(r+e) \times \Delta D] + (Cx \Delta D) \quad (8 - 1)$$

$$= (r + e + c) \times \Delta D$$

وتتوزع القاعدة النقدية على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، طالما أن الجمهور يحتفظ بقسم من ثروته على شكل نقدي سائل، وعلى مجموع الإحتياطيات المصرفية (R) التي تتوزع الآن على إحتياطي قانوني على ودائع الطلب (r) والإحتياطيات الفائضة التي يكوّنها البنك من تلقاء ذاته (e).

$$MB = R + C \quad (9 - 1)$$

$$MB = (r+e) + C \quad \text{أو}$$

وبإحلال ΔMB في الطرف الأيسر من المعادلة (9 - 1) يعاد كتابتها على النحو التالي:

$$\Delta MB = (r+e + c) \times \Delta D \quad (10 - 1)$$

$$\Delta D = \frac{1}{r + e + c} \times \Delta MB \quad \text{أو} \quad (11 - 1)$$

حيث: ΔMB تعبر عن حجم الزيادة في القاعدة النقدية
 $m = \frac{1}{r + e + c}$ و المضاعف النقدي - الذي يفترض أن البنوك التجارية ليست بكاملة الإقراض، بالإضافة إلى احتفاظها باحتياطيات فائضة (e) تدعيماً لمركزها المالي، وأن الجمهور يوزع ثروته بين النقد السائل والودائع تحت الطلب؛ وهذا يعني أن هناك تسرباً للعملة خارج الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن القروض التي يقرضها البنك لا تؤول إليه كاملة من جديد.

ويعرف المفهوم الضيق للكتلة النقدية على أنها:

$$M1 = C + D \quad (12 - 1)$$

$$\Delta M1 = \Delta C + \Delta D \quad (13 - 1) \text{ أو}$$

وكنّا بيّنا أعلاه، أنّ التغيّرات في عرض النقود ينتج إما عن

تغيّرات في القاعدة النقدية ΔMB أو المضاعف النقدي $(14 - 1)$ $\Delta M1 = Mx \Delta MB$ وبإحلال الطرف الأيسر من المعادلة $(13 - 1)$ مكان ΔM في المعادلة $(14 - 1)$ بالإضافة إلى ذلك فإنّ الطرف الأيمن من المعادلة نفسها، يمكن إعادة كتابته على النحو التالي: $m \times (\Delta R + \Delta C)$ وبالتالي فإنّ المعادلة $(14 - 1)$ ممكن أن تقدم على النحو التالي:

$$\Delta D + \Delta e = m (\Delta R + \Delta C) \quad (15 - 1)$$

وبإحلال $Cx \Delta D$ مكان ΔC كما يستدل عليه من المعادلة $(7 - 1)$ و $\Delta R + \Delta C$ مكان $(r + e + c) \times \Delta D$ كما يستدل عليه من المعادلة $(1 - 8)$ تحصل على المعادلة:

$$\Delta D + (C + \Delta D) = mx (r + e + c) \times \Delta D \quad (16 - 1)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على D ، تحصل على:

$$1 + e = m (r + e + c) \quad (17 - 1)$$

وبقسمة طرفي المعادلة $(17 - 1)$ على القسم $c + e + r$ ، تحصل على:

$$\frac{1 + c}{r + e + c} = m_1 \quad (18 - 1)$$

حيث m_1 المضاعف النقدي الذي يستند إلى المفهوم الضيق للكتلة النقدية

$$M_1 = C + D \quad m_1$$

نموذج المضاعف النقدي⁽¹⁾:

$$\Delta M = \frac{1+c}{r+e+c} \times \Delta MB \quad \text{كنا قد بيتا أعلاه أن}$$

$$M = \frac{1+c}{r+e+c} \times MB \quad \text{أو (19 - 1)}$$

ويطبّق على المعادلة (19 - 1) نموذج المضاعف النقدي money multiplier model الذي يعبر عن العلاقة بين الكتلة النقدية والقاعدة النقدية؛ فإذا كان المضاعف النقدي معلوماً أو متوقعاً توقعاً كاملاً، باستطاعة السلطات النقدية أن تحدد وبدقة عرض النقود من خلال تحكمها بالقاعدة النقدية. وبما أنه من الصعوبة بمكان معرفة المضاعف النقدي فإنّ السلطات النقدية لا تمتلك إلاّ سلطة محدودة في السيطرة على الكتلة النقدية، ويعود ذلك إلى أنّ المتغيرين c و e يرتبطان بسلوك الجمهور ومدى رغبته في توزيع ثروته بين الإحتفاظ بها على شكل نقدي سائل أو إيداعها في البنوك التجارية، ورغبة البنوك التجارية في تكوين إحتياطيات فائضة.

العوامل المؤثرة في إمكانية البنوك التجارية في خلق نقود الودائع: إنّ قدرة البنوك التجارية في خلق النقد ليست مطلقة، فواقع الأمر أنّ هذه القدرة تخضع لعدد من القيود ومنها: أولاً، رغبة البنوك التجارية في التوسّع أو عدم التوسّع في القروض المصرفية، وثانياً نسبة التسرّب للعملة خارج الجهاز المصرفي، وثالثاً نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك التجارية.

أ- القاعدة النقدية: حدوث زيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على التوسع المضاعف في القروض المصرفية والعكس بالعكس.

ب- تأثير نسبة الإحتياطي القانوني: إنخفاض أو ارتفاع معدل الإحتياطي الإلزامي يزيد أو يخفّض تبعاً لذلك، قدرة البنوك التجارية عن التوسع في القروض المصرفية. وواقع الأمر فإن معظم البنوك التجارية تحتفظ باحتياطات تزيد عن الحد الذي تحدده السلطات النقدية، تدعيماً لمركزها المالي، خوفاً من حدوث أي سحب مفاجئ أو نتيجة لعدم وجود طلب كاف على القروض.

ج- تأثير نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب: كلما كانت نسبة تسرب العملة خارج البنوك التجارية أكبر، كلما زادت حصة الجمهور في القاعدة النقدية، وكلما انخفضت إمكانية البنك على التوسع المضاعف في الإئتمان المصرفي.

وفي البلدان النامية، تنتشر عادة استخدام النقود الورقية، ممّا يؤدي إلى تسرب جانب كبير من الاحتياطات النقدية من البنوك التجارية، ويترتب على ذلك الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقد.

مضاعف الإئتمان بشكله العام:

تبين المعادلة (1 - 20) التساوي بين جانبي الأصول والخصوم في ميزانية

$$L + R = D (20 - 1)$$

البنك التجاري (1 - 20) حيث ترمز L إلى الإئتمان المصرفي أو $R - L = D$.

ويحسب التغيير في المتغيرات:

$$\Delta L = \Delta D - \Delta MB \quad (21 - 1)$$

يستدل من المعادلة (21 - 1) أنّ قدرة البنوك التجارية على التوسّع في الإئتمان المصرفي، تتمثّل بالفارق بين جانب الخصوم (الودائع تحت الطلب)، والتغيير في الإحتياطات المصرفية. وبالإمكان إستخراج مضاعف الإئتمان المصرفي المتعلق بنمو القاعدة النقدية على النحو التالي:

$$\Delta L = m_L \times \Delta MB \quad (22 - 1)$$

حيث تمثّل m_L - مضاعف الإئتمان المصرفي ومن الممكن إعادة كتابة المعادلة (12 - 1) لتتخذ الشكل:

$$\begin{aligned} \Delta L &= \Delta D - \Delta R = \\ \Delta D - [(r+e) \times \Delta D] \end{aligned} \quad (23 - 1)$$

وكنا قد بيّنا أنّ:

$$\Delta MB = \Delta R + \Delta C = (r+e+c) \times \Delta D \quad (24 - 1)$$

وباستبدال الطرف الأيسر من المعادلة (24 - 1) بما يساويها في المعادلة (23 - 1)، نحصل على:

$$\Delta D - [(r+e) \times \Delta D] = m_L \times (r+e+c) \times \Delta D \quad (25 - 1)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على ΔD ، نحصل على:

$$1 - (r+e) = m_L \times (r+e+c) \quad (26 - 1)$$

وبإعادة قسمة طرفي المعادلة (26 - 1) على $r+e+c$ نحصل على:

$$m_L = \frac{1 - (r+e)}{r+e+c} \quad (27 - 1)$$

وبالتالي فإنّ المضاعف النقدي الذي حصلنا عليه في المعادلة (27 - 1)

يتضمن مضاعف الائتمان بشكله العام، Total Credit multiplier model، والذي يمكن أن يقدم على النحو التالي:

$$\Delta D = \frac{1-(r+e)}{r+e+c} \times \Delta MB \quad (28-1)$$

بالنسبة لمضاعف الائتمان، المستند إلى المفهوم الأوسع للكتلة النقدية،

فإنه يتخذ الشكل

$$m_L = \frac{1-(r+e+t)}{r+t+e+c} \quad (29-1)$$

$$\Delta L = \frac{1-(r+e+t)}{r+t+e+c} \times \Delta MB \quad (30-1)$$

مناقشة العوامل ذات الأثر في قدرة البنوك التجارية في خلق نقود الودائع:

العامل الأول: القاعدة النقدية أو كما تسمى أيضاً بالنقد الاحتياطي أو النقد قوي الأثر، وتعرف القاعدة النقدية على أنها العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (c) زائد الإحتياطيات المصرفية (R = r + e)، وبالتالي فإن القاعدة النقدية تتألف من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي وأوراق نقدية لدى المصارف وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص والهيئات الرسمية لدى السلطات النقدية.

وينطوي تقرير الميزانية العمومية الخاص بالسلطات النقدية على التالي:

$$MB = NFA_t + NDCG_t + COE_t + CCB_t \pm OIN \quad (31-1)$$

حيث NFA = صافي الأصول الدولية أو صافي الموجودات الخارجية لدى

السلطات النقدية.

NDCG = صافي المستحقات المحلية على الحكومة أو صافي إقراض الحكومة من البنك المركزي.

CEO = المستحقات على هيئات رسمية.

CCB = مستحقات على بنوك تجارية.

OIN = صافي البنود الأخرى التي لم تدخل في المتغيرات.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (1 - 31) في صيغة تغير أو بقيم تدفقات.

$$\Delta MB = \Delta NFA_t + \Delta NDCG_t + \Delta COEt + \Delta CCB_t \pm \Delta OIN \quad (32 - 1)$$

حيث $\Delta MB = MB_t - MB_{t-1}$

و MB_{t-1} - فترة متأخرة.

وإذا قسمنا أطراف المعادلة على قيمة متأخرة للقاعدة النقدية MB_{t-1}

نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta MB_t}{MB_{t-1}} = \frac{\Delta NFA}{MB_{t-1}} + \frac{\Delta NDCG}{MB_{t-1}} + \frac{\Delta CCB}{MB_{t-1}} \pm \frac{\Delta OIN}{MB_{t-1}} \quad (33 - 1)$$

والهدف من قسمتها على قيمة متأخرة هو لإظهار مدى تأثير كل عنصر من هذه العناصر على القاعدة النقدية.

وتمثل هذه العناصر مصادر القاعدة النقدية أو العوامل المؤثرة فيها، وبإستطاعتنا أن نستنتج أن القاعدة النقدية تزداد مع زيادة الموجودات الخارجية الصافية (NFA) أو زيادة الإئتمان المحلي الذي سوف نحده من الآن وصاعداً ($DC = NDCG + CCB$). ولنحدد الآن دور كل من هذه العوامل في التأثير على القاعدة النقدية.

جدول رقم - 1 - العوامل ذات الأثر في القاعدة النقدية (التغير السنوي)

تطور وظائف البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع)

YR	MB = NFA+ NDCG+CCB± OIN	NFA % of MB	NDCG % of MB	CCB % Of MB	OIN Of MB	Total %
98	43555,7	33,57	36,62	44,36	-14,56	100
99	47855	30,73	37,61	45,02	-13,37	100
00	51825,9	26,91	43,88	44,14	-14,93	100
01	55660,4	21,88	50,33	41,12	-13,33	100
02	57054,0	27,25	48,16	41,5	-16,9	100
03	65013,8	33,6	46,29	36,6	-16,06	100
04	71682,64	31,2	46,7	34,76	-12,7	100

المصدر: التقارير السنوية والنشرات الفصلية لمصرف لبنان

يتبين من الجدول رقم 1 - أنه خلافاً لما كان عليه الوضع في الفترة 2000 - 2001 حيث كان لكل من الديون الصافية للقطاع العام والديون على القطاع الخاص تأثيراً شبيه مواز، إستأثرت الديون الصافية على القطاع العام بالحصة الأكبر في خلق النقد 7, 47 % في العام 2004. بالمقابل تراجع دور الديون على القطاع الخاص من 36, 44 % في العام 1998 إلى أقل بقليل من 35 % في العام 2004.

أما بالنسبة لصافي الأصول الدولية، التي كان لها أثراً إنكماشياً على القاعدة النقدية في الفترة 2000 - 2000 بسبب حركة الرساميل السلبية، عادت لتلعب دوراً بارزاً في خلق النقد في العام 2003، ولم يكن لها أي تأثير خلال العام 2004 بفعل تباطؤ دخول الرساميل تحت تأثير تشنج الأوضاع السياسية.

أثر صافي الموجودات الخارجية لدى السلطات النقدية

تحول رصيد ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة عما كان عليه في

الأعوام 2000 و 2001، ليحقق فائضاً وتسجل وضعيته في 2003 فائضاً قدره 3386 مليون دولار، مقابل فائض تراكمي قدره 1564 مليوناً في 2002. تمركز هذا الإرتفاع الملحوظ في الفائض السنوي لميزان المدفوعات في صافي الأصول الدولية NFA لدى مصرف لبنان التي ازدادت بمبلغ قدره 5037 مليون دولار. وتحقق هذا الإرتفاع من خلال التحسن الملحوظ (نسبة 31,6%) الذي طرأ على الحساب الرأسمالي والمالي الذي سجل فائضاً قدره 7789 مليوناً، مقابل فائض قدره 5918 مليون دولار في عام 2002⁽²⁾. ونتج هذا الفائض عن تدفق القروض الميسرة وذلك من جراء انعقاد مؤتمر باريس - 2 في أواخر العام 2002، كما إزدادت إستعمالات سندات اليوروبوند - مما ساهم في النتيجة الإيجابية لميزان المدفوعات (جدول رقم 2).

جدول رقم - 2 - ميزان المدفوعات (الميزان الكلي) ملايين الدولارات

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
7789	5918	4221	4292	5162	5536	الحساب الرأسمالي والمالي
3386	1564	(1169)	(289)	261	(488)	الميزان الكلي
(3386)	(1564)	1169	289	(261)	488	الاحتياطي الصافي
5037	663	1486	1706	1350	479	مصرف لبنان
9037	901	317	1417	(1089)	(966)	القطاع المصرفي والمالي

المصدر: مصرف لبنان، تقرير القطاع الخارجي، النشرة السنوية 2003.

لنعرّف الآن NFA ▲ على أنّها تمثّل صافي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، فالفائض مع تحييد الائتمان المحلي يزيد من حيازات السلطات النقدية من العملات الأجنبية، ويزيد القاعدة النقدية وتؤدي الزيادة في القاعدة النقدية. إلى زيادة في عرض النقود، والعجز في ميزان المدفوعات، ضمن نفس الشروط، يخفّض حيازات السلطات النقدية من صافي

الموجودات الخارجية، وقد يؤدي إلى انخفاض القاعدة النقدية وإلى انخفاض العرض النقدي (الجدول رقم 3).

جدول رقم 3- أثر التغيرات في صافي الأصول الدولية على القاعدة النقدية: 1998 - 2004

Yr	MB	▲ MB	▲ MB/MB _{t-1}	NFA	▲ NFA	▲ NFA/MB _{t-1}
98	43555,3	5042,3	58,5	14623,2	-1056,8	-2,74
99	47855	4299,7	9,87	14723,2	100	0,22
00	51825,9	3970,9	8,29	13944,5	-778,7	-1,627
01	55198,8	3372,9	6,5	12178,2	-1766,3	-3,408
02	57054,0	1855,2	3,36	21140,7	8962,5	16,23
03	65013,8	7959,8	13,95	21845,8	705,1	1,23
04	71682,64	6668,8	10,25	22380,6	534,8	0,822

المصدر: تم احتساب المتغيرات على أساس المعطيات حول MB و NFA في تقارير مصرف لبنان السنوية والنشرات الفصلية للأعوام 2003 و 2004.

يتضح من الجدول رقم 3- أن تأثير التغير في صافي الأصول الدولية على القاعدة النقدية كان انكماشياً في السنوات التي سبقت مؤتمر باريس - 2، لترتفع أهميته بعد إنعقاده في الأعوام 2002 و 2003 ويكاد ينعدم تأثيره في العام 2004 بفعل تباطؤ دخول الرساميل، كما أشرنا أعلاه، بفعل تأثير التشنجات السياسية.

أثر الائتمان المحلي: سنعرف الائتمان المحلي بـ DC

على أنه يساوي: $DC = NDCG + CCB$

أو باحتساب التغير في المتغيرات $\Delta DC = \Delta NDCG + \Delta CCB$

وسنبين أثر التغيرات في صافي الائتمان المحلي (DC) على القاعدة

النقدية، مع تحييد صافي الأصول الدولية (الجدول رقم 4).

جدول رقم - 4 - أثر التغيير في الإئتمان المحلي (DC) على القاعدة النقدية 1998 - 2004 (بملايين ل.ل.)

Yr	MB	▲ MB	▲ MB/MB _{t-1}	DC = (NDCG+CCB)	▲ DC	▲ C/MB _{t-1}
98	43555,3	5042,3	38,5	35275,9		
99	47855	4299,7	9,87	3959,2	4319,3	9,9
00	51825,9	3970,9	8,29	45611	6015,8	12,5
01	55198,8	3372,9	6,5	50900	5289	10,2
02	57054,0	1855,2	3,36	51153,9	253,9	0,459
03	65013,8	7959,8	13,95	53903,9	2749,1	4,81
04	71682,64	6668,8	10,25	58403,4	4499,5	69,2

المصدر: تقارير مصرف لبنان حول MB و DC للسنوات 98 - 99 - 2000

2001 - 2002 والنشرة الفصلية 4 - 2003 و 4 - 2004.

يلاحظ من الجدول رقم 4- أن الائتمان المحلي كان العامل الرئيسي في خلق النقد حتى العام 2002، ثم تراجع أهميته نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لزيادة الواردات وضبط النفقات وبالتالي تخفيض العجز، ليعود DC ليشكل العامل الرئيسي في خلق النقد خلال العام 2004، بالإضافة إلى زيادة التسليفات للقطاع الخاص التي ارتفعت بفعل تخفيض الفوائد المدينة المطبقة من قبل المصارف التجارية.

التوسع النقدي استناداً إلى M1 و M2.

في البداية قبل الحديث عن آلية التوسع النقدي، لا بد من تعريف

الكتلة النقدية بمفهومها:

تملّون وظائف البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع)

$$M1 = C + D$$

حيث (C) هي العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

(D) هي الودائع تحت الطلب

$$M2 = C + D + T \text{ (المفهوم الأوسع للكتلة النقدية)}$$

حيث (T) هي الودائع الآجلة بالليرة اللبنانية.

ونورد الجدول رقم - 5- لتبيان الوضع النقدي في الفترة الممتدة من العام 1998 وحتى العام 2004.

جدول رقم - 5- الوضع النقدي في نهاية الفترة 1998 - 2004
بمليارات الليرات اللبنانية.

Yr	C	D	M1	T	M2	D/T
98	1241,3	810,2	2051,5	14502,7	16554,2	5,58
99	1369,3	891,4	2260,7	17978,9	20239,6	4,95
00	1423,41	965,9	2389,3	17103,2	19492,5	5,65
01	1381,6	983,6	2365,5	14917,6	17283,1	6,59
02	1375,3	1169,1	2544,4	17859,4	20403,8	17,86
03	1530,56	1316,45	2847,01	23387,36	26234,37	5,628
04	1586,45	1444,13	3030,58	22947,38	25977,96	6,3

المصدر: تقارير مصرف لبنان

لنسبة الودائع الجارية (D - الودائع تحت الطلب) إلى جملة الودائع أهمية خاصة بالنسبة للمركز المالي للبنك التجاري، طالما أن الودائع تحت الطلب قابلة للسحب لدى الطلب، فزيادتها بالنسبة لجمال الودائع تزداد معها أهمية المركز المالي للبنك.

كذلك فإن لهذه النسبة (D/T) أهمية في تبيان مركز النشاط الإقتصادي في المجتمع وانخفاض هذه النسبة دليل على عدم رغبة اللبنانيين في التوسع في الإستثمار، وهذا يعني وجود كساد أو فترة ترقب ينقل فيها الأفراد أموالهم من الحسابات الجارية إلى الحسابات الآجلة للحصول على فوائد مضمونة.

وبالعودة إلى المضاعف النقدي 1m المستند إلى 1m و 2m المستند إلى 2M، نشير أن M1 ▲، تمثل التوسع المضاعف في الكتلة النقدية كنتيجة

$$M1 = \frac{1+c}{r+e+c} \text{ للتغير في المضاعف النقدي}$$

M2 ▲ - تمثل التوسع المضاعف في الكتلة النقدية كنتيجة للتغير في

$$M2 = \frac{1+c+b}{r+e+e} \text{ المضاعف النقدي}$$

ويظهر الجدول رقم - 6- التغيرات التي طرأت على المضاعف النقدي بمفهومية 1m و 2m ضمن الفترة الممتدة من 1998 وحتى 2004.

الجدول رقم -6- التغيرات التي طرأت على المضاعف النقدي 1m و 2m

الفترة 1998 - 2004

Yr	r = R/D	e = Re/D	c = C/D	b = T/D	$\frac{1+c}{r+e+c} = 1m$	$\frac{1+c+b}{r+e+e} = 2m$
98	1,89	6,15	1,53	17,9	0,26	1,6
99	2,116	5,54	1,53	20,2	0,275	2,47
00	1,87	5,71	1,47	17,7	0,272	2,23
01	2,52	9,21	1,40	15,16	0,18	1,33
02	2,54	7,69	1,17	15,27	0,23	1,53
03	2,91	13,16	1,16	17,76	0,125	1,15
04	2,63	18,05	1,1	15,89	0,09	0,82

المصدر: تقارير مصرف لبنان والنشرات الفصلية.

كما يتضح من الجدول شهد المضاعف النقدي بمفهومية m_1 و m_2 إنخفاضاً على امتداد فترة الدراسة. ويعود هذا الإنخفاض بالدرجة الأولى، إلى زيادة معدل الإحتياطي الإلزامي على ودائع الطلب والإحتياطي الإلزامي على ودائع الأجل (25% و 15% على التوالي) بدءاً من العام 2001، وإلى الزيادة في نسبة الإحتياطيات الفائضة التي كونتها البنوك التجارية والتي كما يبدو في الجدول، إرتفعت من 7,5% في العام 2000 لتصل إلى 18,05% في العام 2004، وهذا ما يعكس إنتهاج البنوك التجارية سياسة حذرة جداً في تسليقاتها.

المضاعف النقدي المستند إلى القروض:

والذي كنا قد عرفناه على النحو التالي:

$$M_L = \frac{1 - (r+e)}{r+e+c}$$

ويستند إلى المفهوم الضيق للكتلة النقدية M_1

$$M_L = \frac{1 - (r+e+t)}{r+t+e+c}$$

و يستند إلى المفهوم الأوسع للكتلة النقدية M_2

الجدول رقم 7- تطورات المضاعف المتصل بالقروض المصرفية

1998 - 2004

Yr	r	e	c	b	$\frac{1 - (r+e)}{r+e+c} M_L (M1)=$	$\frac{1 - (r+e+t)}{r+t+e+c} M_L (M2)=$
98	1,89	6,15	1,53	17,9	-0,735	-0,944
99	2,116	5,54	1,53	20,2	-0,833	-0,914
00	1,87	5,71	1,47	17,7	-0,727	-0,90
01	2,52	9,21	1,40	15,16	-0,817	-0,89
02	2,54	7,69	1,17	15,27	-0,81	-0,821
03	2,91	13,16	1,16	17,76	-0,87	-0,823
04	2,63	18,05	1,1	15,89	-0,90	-0,94

المصدر: تقارير مصرف لبنان.

يظهر لنا الجدول رقم 7- المضاعف النقدي المستند إلى القروض ML بقيمة سلبية، وهو ما يتناقض تماماً مع مفهوم مضاعف القروض المصرفية الذي يهدف إلى زيادة حجم القروض المصرفية... (يعود السبب في ذلك إلى أن مستوى العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (C) إلى الودائع تحت الطلب مرتفعة أضف إلى إرتفاع e و r (إعادة نظر).

نموذج المضاعف النقدي:

تؤثر قرارات السلطات النقدية والبنوك التجارية والجمهور غير المصرفي على العرض النقدي من خلال متغيرات ثلاثة وهي:

1- نسبة السيولة (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى الودائع تحت الطلب).

2- نسبة الإحتياطيات المصرفية (R) إلى الودائع تحت الطلب R/D.

3- حجم النقود الساخنة - MB.

وفي ما يلي نناقش هذه المتغيرات:

1- نسبة السيولة $c = C/D$ ، وهذه النسبة يحددها الجمهور وترتبط

بكيفية توزيعه لدخله بين العملة والودائع تحت الطلب.

وتتحدد العلاقة بين العملة والودائع تحت الطلب بعادات الأفراد وأشكال

المدفوعات، فيزداد ميل الأفراد للإحتفاظ بالثروة على شكل نقدي سائل،

مع زيادة نسبة الإستهلاك إلى الناتج وينخفض مع إنخفاض هذه النسبة.

أما علاقة السيولة بسعر الفائدة، فعلى العكس من ذلك حيث يزداد الطلب

على النقود إذا إنخفض سعر الفائدة والعكس بالعكس، وبالتالي بالإمكان تحديد

متغيران أساسيان يمارسان تأثيراً على نسبة العملة، هما GDP الناتج المحلي و (C)

$$\ln c/DT = a_0 + a_1 \ln (i) + a_2 \ln (GDP)$$

معادلة معدل الإحتياطيات إلى مجمل الودائع:

تؤدي الإحتياطيات المصرفية وظيفتان أساسيتان، حماية حقوق المودعين واستخدامها البنك المركزي كأداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في التوسع في القروض المصرفية وعلى أساسها خلق نقود الودائع.

تتألف إحتياطيات البنوك التجارية من:

1- ودائع نقدية في الخزينة وهي تمثل سيولة من الدرجة الأولى، وتحفظ البنوك بها لمواجهة سحبيات المودعين.

2- ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي (الإحتياطي الإلزامي). وتكون نسبة الإحتياطيات إلى الودائع عادة، أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعود إلى أن البنوك بالإضافة إلى الإحتياطيات، تمتلك أصولاً أخرى كالسلفيات والأوراق المالية مثلاً.

وبناءً على ما ذكر، سنعرض أثر الإحتياطيات المصرفية على مجمل الودائع، من خلال دراسة إحصائية تحليلية توضح العلاقة المباشرة بين الإحتياطيات ومجمل الودائع وسعر الفائدة من خلال المعادلة.

$$\ln R/DT = b_0 + b_1 \ln (r/D) + b_2 \ln (i) + b_3 \ln (D/DT)$$

وبالتالي فإن مجمل الإحتياطيات تنقسم إلى احتياطي إلزامي ونرمز له بالرمز (r) واحتياطيات فائضة نرمز لها بالرمز (e) وهي الإحتياطيات التي يكونها البنك تدعيماً لمركزه المالي ولا يلزمه بها القانون.

$$DT = D + T$$

حيث D - هي الودائع تحت الطلب.

T - هي الودائع لأجل.

وسنعرّف (i) على أنها معدل الفائدة الدائنة على الودائع المصرفية

Constant - b_0

1b - معدل التغير المتعلق بـ R/DT

2b - معدل التغير المتعلق بـ i

3b - معدل التغير المتعلق بـ D/DT

وبما أن (r) تشكل نسبة ثابتة، سنقوم بتحييدها كونها لا تشكل أثراً على باقي المتغيرات، وبالتالي بالإمكان إعادة صياغة المعادلة على النحو التالي:

$$\ln R/DT = b_0 + b_1 \ln(i) + b_2 \ln(D/DT)$$

وتظهر لنا المعادلة الإحتياطي الكلي على مجمل الودائع كمغير تابع Dependent variable يتحدد بكل من معدل الفائدة من جهة، ونسبة الودائع تحت الطلب إلى مجمل الودائع والتي هي عبارة عن متغيرات مستقلة Independents variables، في معادلة انحدار متعدد للفترة الزمنية الممتدة من 1992 - 2004 وذلك وفق معطيات سنوية.

نتائج النموذج القياسي:

للحصول على النتائج المطلوبة، تم استخدام برنامج SPSS للحصول على معاملات الانحدار الجزئية الواردة في النموذج المذكور.

جدول رقم -8- معاملات الانحدار الجزئية للنموذج القياسي

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Unstandardized Coefficients	T	Sig
	B	Stel. Error	Beta		
(constant)	0,436	1,381		0,315	0,759
Ln <i>i</i>	-1,472	0,368	-0,543	-4,007	0,002
Ln D/TD	-1,853	0,360	-0,697	-5,142	0,000

ويتم فحص جوهريّة معاملات الانحدار الجزئية عن طريق استخدام

الإفتراضات والمعاملات التالية:

$$H_0 : \beta^*_i = 0$$

$$H_1 : \beta^*_i \neq 0$$

$$t_i = \frac{\beta^*_i - \beta_i}{s\beta_i}$$

حيث β^*_i : القيمة التقديرية لمعامل الانحدار الجزئي.

$S\beta^*_i$: الانحراف المعياري لمعامل الانحدار الجزئي.

Test of B₀

$$H_0 : \beta^*_0 = 0$$

$$H_1 : \beta^*_0 \neq 0$$

$$t_0 = \frac{\beta^*_0 - \beta_0}{S\beta_0} = \frac{0.436 - 0}{0.315} = 1.384$$

$$\alpha = 5\% \text{ and } df = n - k - 1 = 13 - 2 - 1 = 10 \rightarrow t_{col} = 2,228$$

حيث: n = number of observations

k = number of independent variables

بما أن t_0 أصغر من t_{col} نستنتج أن β_0 هي غير جوهريّة عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ، ويتم فحص باقي معاملات الانحدار الجزئية بالطريقة ذاتها. ومن الجدول رقم (8) نستنتج أن قيمة $\ln I$ هي جوهريّة عند مستوى المعنوية $0,02$ كما هو الأمر بالنسبة لـ $\ln D/DT$ هي جوهريّة عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,00$.

وباستخدام نفس البرنامج الإحصائي SPSS نحصل على الجدول رقم 9 الذي يبيّن قيمة معامل التحديد المتعدد.

الجدول رقم 9 - نتائج تحليل النموذج القياسي Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin - Waston
1	0,907a	0,817	0,780	0,31557	1,770

Predictors: (Constant) Ln D/TD, Ln (i) . a

Dependent Variable Ln R/D. . b

يظهر الجدول رقم (8) أن معامل التحديد المتعدد R^2 هو جوهري من الناحية الإحصائية إذا بلغت قيمته 0,817.

فحص جوهريية النموذج بأكمله: Test of the overall Significance

$$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0$$

$$H_1 : \text{At least one } \beta \text{ is non - zero}$$

$$df_2 = 13 - 2 - 1 = 10 \quad df_1 = 2 \quad A = 0,05$$

من خلال جدول Fisher نستطيع أن نحصل على F_a والتي تساوي 0,41

$$\frac{R^2/K}{(1 - R^2) n - k - 1} = 22.254 F_c =$$

وكون $F_{\alpha} < F_c$ يتم استبعاد H_0 ، ويستنتج أن النموذج هو جوهري عندمستوى المعنوية $\alpha = 0,05$.

ويؤكد الجدول رقم - 10 -

الجدول رقم 10 - تحليل التباين Anova^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	4,432	2	2,216	22,254	0,0009
Residual	0,996	10	0,100		
Total	5,428	12			

إن القيمة الإحصائية $F = 22,483$ هي جوهريية من الناحية الإحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,00$ والتي تشير إلى أن احتمال الحصول على القيمة الإحصائية (F) عن طريق الصدفة هو احتمال ضئيل جداً.

الإستنتاجات:

$$\text{Ln (GDP)} 1,853 \text{ Ln (i)} - 1,472 - 0,436 \text{ Ln R/TD} =$$

بالنظر إلى الجدول رقم - 10 - بالإمكان أن نستنتج:

1- بالنسبة لمعدل الفائدة، فيظهر بقيمة جوهرية عند مستوى المعنوية 0,002، الأمر الذي يدل على أثره الإيجابي على المتغير التابع Ln (RTD)، حيث يؤدي ارتفاع معدل الفائدة الدائنة إلى زيادة في رغبة الأفراد في التخلي عن السيولة وإيداعها في البنوك التجارية، وهذا ما يستدل عليه من الزيادة في حجم الودائع الآجلة منها بشكل خاص والإحتياجات المصرفية.

النموذج المفسر للتغيرات في نسبة العملة $c = C/D$:

كما قد بيّنا أعلاه أثر العوامل التي تؤدي إلى تسرب العملة خارج الجهاز المصرفي، من خلال دور الجمهور في توزيع دخله بين العملة والودائع المصرفية ثم الحصول على النتائج من خلال الجدول رقم - 11 -

Coefficients.

الجدول رقم - 11 - معاملات الانحدار الجزئي للنموذج القياسي

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Stel. Error	Beta		
1 (Constant)	3,250	1,261		2,576	0,028
Ln i	0,585	0,092	0,697	6,387	0,000
Ln GDP	-0,251	0,068	-0,404	-3,702	0,004

Dependent variable Ln C/D (المتغير التابع)

يظهر الجدول أن β_0 هي جوهرية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,0028$ كما هو الأمر بالنسبة ل $\text{Ln} i$ عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,0$ وبالنسبة ل Ln GDP هي

معنوية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,004$.

أما الجدول رقم VI (نتائج تحليل النموذج القياسي) فيبين أن معامل التحديد المتعدد R^2 هو جوهري من الناحية الإحصائية، إذ بلغت قيمته 0,906 كما يؤكد الجدول رقم 7 أن قيمة الإحصائية $F = 48,134$ جوهرياً من الناحية الإحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,000$.

الجدول رقم - 12 - تحليل التباين Anova^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	0,473	2	0,236	48,134	0,0009
Residual	0,049	10	0,005		
Total	0,522	12			

الجدول رقم - 13 - نتائج تحليل النموذج القياسي Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Sig.
1	0,952 ^a	0,906		0,07009	0,0009

الاستنتاجات:

يظهر النموذج المفسر للتغيرات في نسبة العملة إلى مجمل الودائع،

وفقاً لما يلي:

$$\ln Cy/TD = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(i) = \alpha_2 \ln(GDP)$$

$$\ln Cy/TD = 3,250 + 0,585 \ln(i) - 0,251 \ln GDP$$

وبالإستعانة بجدول معاملات الانحدار الجزئية، نستطيع أن نستنتج ما

يلي:

-1 أن معدل الفائدة (i) إحصائياً لم يكن جوهرياً عند مستوى المعنوية

$\alpha = 5\%$ وهذا يعني أنّ نسبة العملة إلى مجمل الودائع (ضمن ظروف لبنان) لا تتأثر بالتغيرات في سعر الفائدة ويمكن تفسير هذا الأمر بارتفاع الميل الحدي للإستهلاك لدى اللبنانيين وانخفاض الميل الحدي للإدخار، الأمر الذي يجعل اللبنانيين يخصصون الجزء الأكبر من دخلهم للإستهلاك.

2- أنّ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يظهر بعلاقة عكسية مع نسبة العملة ($c=C/TD$) ويعود السبب في ذلك إلى العلاقة العكسية بين نسبة العملة والميل الحدي للإستثمار..

أثر النمو في الكتلة النقدية على النشاط الإقتصادي وميزان المدفوعات⁽³⁾:

تلعب النقود دوراً هاماً في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج، وتؤثر في ميزان المدفوعات، ومن الضروري بمكان والحالة هذه، أن نعرف التغيرات في عرض النقود ومصادر هذه التغيرات لنستطيع اتخاذ الإجراءات والسياسات الإقتصادية الملائمة في الوقت المناسب.

ويتضح من المعادلة $DM1 = \frac{1+c}{r+e+c} \blacktriangle MB$ كما رأينا في سياق البحث، أنّ هناك عاملين أساسيين يمارسان تأثيراً على عرض النقود، هما الزيادة في القاعدة النقدية $\blacktriangle MB$ والمضاعف النقدي؛ فإذا كان المضاعف النقدي معروفاً أو متوقعاً توقعاً كاملاً، باستطاعة السلطات النقدية أن تحدد وبدقة عرض النقود من خلال تحكمها بالقاعدة النقدية، وبما أنه من الصعوبة بمكان معرفة المضاعف، فإنّ السلطات النقدية لا تمتلك إلا سلطة محدودة في تحديد عرض النقود.

وإذا لم يرد للتغيرات في NFA أن تؤثر في القاعدة النقدية، يتدخل البنك المركزي من خلال السوق المالي بائعاً أو مشترياً لأوراق مالية، أو من خلال

السوق النقدي بائعاً أو مشترياً للدولار الأميركي. ويهدف من جراء ذلك إلى التأثير على أسعار الأوراق المالية والعملات من جهة، وكمية النقود الموجودة في التداول من جهة ثانية.

❖ وللسياسة النقدية آثارها على ميزان المدفوعات، فالسياسة النقدية التقييدية تحسّن شروط ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية، ذلك أن التوسع في عرض النقود، في حال عدم ثبات الأسعار والحركية التامة لرأس المال، يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وسعر الصرف وارتفاع الأسعار. وفي ظل الثبات النسبي في مستوى الأسعار (معدلات التضخم) يتأتى عن الزيادة الإسمية في كمية النقود وزيادة فعلية لها. وقد ظهر، كما هو مبين في الجدول رقم (14) فائض في الأرصدة النقدية M2 ▲ في السنوات 2002 و 2003 (18,05% و 20,57% على التوالي)، مما أدى إلى توسع العجز في الميزان التجاري في العام 2003 بنسبة 4,9% وارتفاع في معدلات التضخم إلى 1,8% و 1,5% للفترة نفسها.

الجدول رقم - 14 - أثر النمو في الكتلة النقدية على معدل التضخم وميزان المدفوعات 1998 - 2003 (ملايين الدولارات في نهاية الفترة)

Yr	▲ M2	معدل التضخم	Nx (FOB)	▲ Nx %
98		4,5	5864	-13,9
99	22,26	0,2	5046	0,0
00	-3,69	(0,4)	5049	16,2
01	-11,33	(0,4)	5864	-15,7
02	18,05	1,8	4944	4,9
03	20,57	1,5	5186	-

المصدر: تقارير مصرف لبنان.

لتحقيق التوازن في السوق السلمي يتوجب الاختيار بين تخفيض معدلات الفائدة أو زيادة الدخل أو كلا الأمرين. في حين يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً، وكما هو واضح من الجدول رقم (15).

الجدول رقم 15 المؤشر الإقتصادي العام سعر الفائدة

Yr	المؤشر الاقتصادي العام	التنفيذ السنوي	سعر الفائدة
00	134,1	0,6	10,44
01	134,1	6,2	10,15
02	146,1	2,1	9,83
03	155,5	6,5	7,79
04	168,9	8,6	7,01

المصدر: تقارير مصرف لبنان

بالنظر إلى الجدولين (14) و (15) يلاحظ الترابط بين التغير في كمية النقود وسعر الفائدة، وقد أدت الزيادة في كمية النقود M2 في السنوات 2003-2004 إلى تخفيف في معدل الفائدة من 9,83 في العام 2002 إلى 7,79% في العام 2003 و 7,01% في العام 2004. في حين يشير المؤشر الإقتصادي العام إلى انتعاش إقتصادي في العام 2003 واستمرار هذا الانتعاش في العام 2004.

يبقى أن نقول أن سعر الصرف الفعلي لليرة اللبنانية قد يكون منحرف عن تعادل قوته الشرائية مع العملات الأخرى، وإدخال مسألة التوقع في سعر الصرف يبدل من معادلة ميزان المدفوعات؛ فحركة رؤوس الأموال تحكمها الفروقات في أسعار الفائدة في الداخل والخارج، المعدلة تبعاً للتغير المتوقع

في سعر الصرف.

$$i = if - \Delta e/e$$

حيث i - سعر الفائدة في الداخل.

if - أسعار الفائدة العالمية.

$\Delta e/e$ - التغيرات في سعر الصرف.

وتساعدنا توقعات أسعار الصرف، على فهم جوهر الفروقات في أسعار الفائدة بين الدول ذات مستويات التضخم المختلفة؛ فحين يكون معدل التضخم مرتفعاً يجب أن نتوقع إنخفاضاً في سعر الصرف. عدا ذلك فإن معادلة فيشر تشير إلى أن الفروق في معدلات التضخم بين الدول تعوض عن طريق التغيرات في أسعار الصرف، وسوف تكون العلاقة على النحو التالي:

الفروقات في معدلات التضخم \approx الفروقات في أسعار الفائدة \approx معدل التغير في قيمة العملة. وهي بدون شك مساواة تقريبية لأن أسعار الصرف من الممكن أن تتغير دونما علاقة بتغير الأسعار، من جهة ثانية، لأن العوائق التي توضع أمام إنسياب رؤوس الأموال من الممكن أن تكون سبباً في الفروقات طويلة الأجل في أسعار الفائدة.

المراجع

1- عدنا في ذلك إلى:

- Miller, R.L, Van Hoose D.D., Modern Money and Bowking, third edition, Mc Grow - Hill International Economic Series, 1993 P; 344
-Dornleuseh R. Fischer S. Macroeconomics. Fifth edition, Mc Grow - Hill N.Y. 1997.

- صندوق النقد العربي، معهد الصندوق، التقد والإئتمان وأسعار الفائدة 1988.

- الحجار بسام، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت 1999 -

- تقارير مصرف لبنان. www.bdl.gov.lb.

2- مصرف لبنان - تقرير القطاع الخارجي، النشرة السنوية، 2003.

3- Maximo V.E, Francis A. L. Laurence J.M. Clobal Finance. St John's University لتوسع
1998.

- الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة مجد، بيروت، 2003.

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحررة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

إنّ مجلس الأمن هو الأكثر قوة وفعالية في الأمم المتحدة، فهو مسؤول عن حفظ الأمن والإستقرار بين جميع الدول. في حين أن جميع أعضاء الأمم المتحدة موجودون فقط بالتمنيات والاقتراحات على الأطراف المعنية فإن مجلس الأمن وحسب الميثاق يلزم جميع الدول بقراراته.

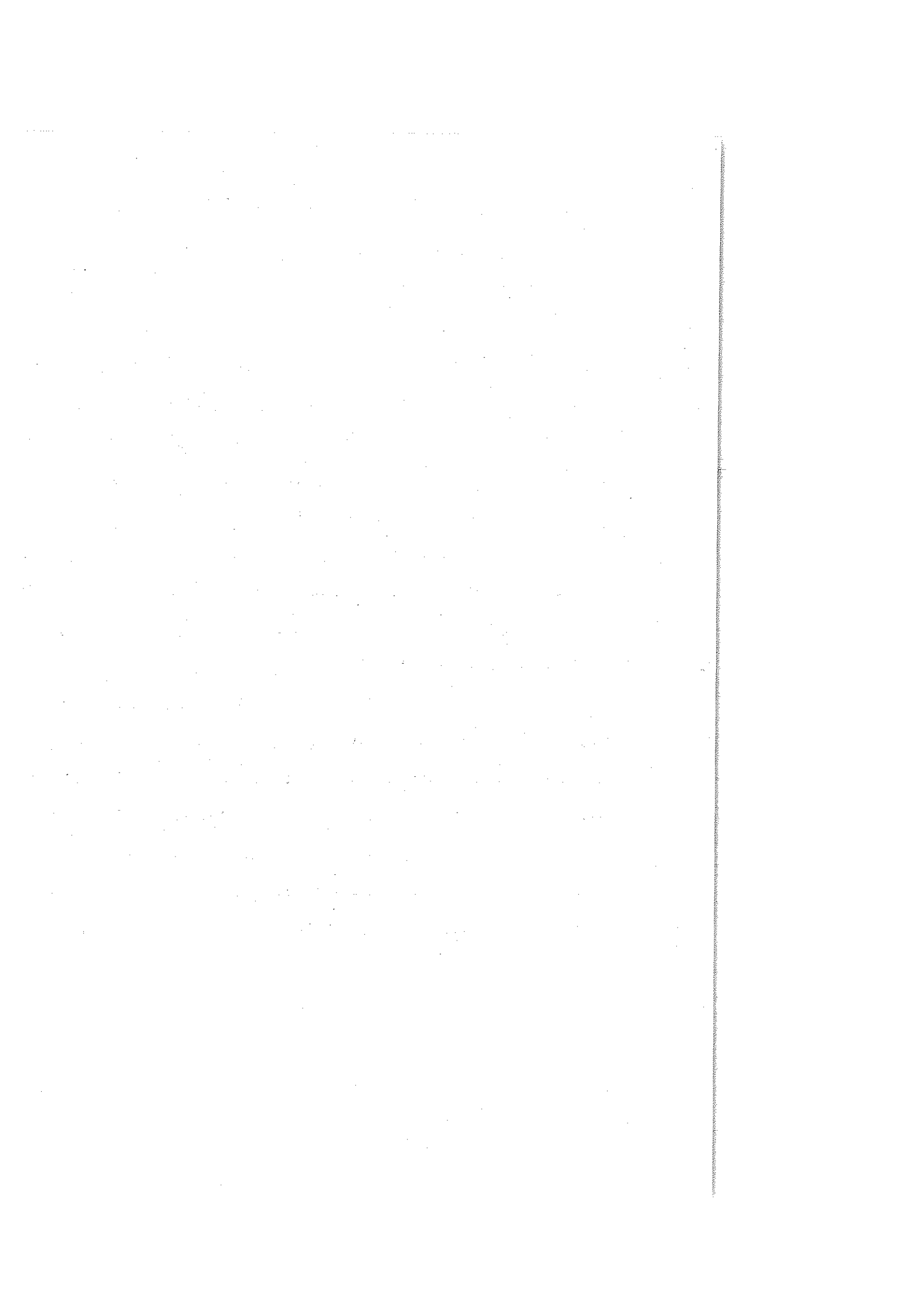
أقدمت ولسنوات عدة الكثير من الدول على الترويج لزيادة أعضاء مجلس الأمن تحت شعار أن المجلس الحالي يفتقد إلى الديمقراطية التمثيلية لدول العالم وأنّ الحل لفقدان هذه الديمقراطية هو زيادة عدد أعضاء المجلس المؤقتين والثابتين. في هذا السياق فإنّ البرازيل، الهند، اليابان، وألمانيا يضغطون بقوة في اتجاه أن يكسبوا عضوية دائمة في مجلس الأمن. إنّ وسائل الضغط المعتمدة حالياً في هذا الاتجاه هو التهديد بأنّ التقديمات المادية والعسكرية التي تساهم بها هذه الدول ستتقلص تدريجياً إذا لم يستجاب لطلبها. في المقابل فإنّ الدول الأفريقية تطالب بأن يكون لها عضو دائم في مجلس الأمن وذلك لتقوم الهيمنة الشمالية على الدول الجنوبية في النظام العالمي. وعليه فهناك رفض من الدول الدائمة العضوية الحالية تحت حجة أنّ زيادة أعضاء مجلس الأمن بأعداد كثيرة سيضعف هذا المجلس وبالتالي يصبح غير فعال إطلاقاً.

إن شدّ الخبال بين جميع هذه الدول المعنية بالموضوع استدج الأمين العام للأمم المتحدة لأخذ مبادرات لا تزال موضع بحث على أمل أن ترسي الأمم المتحدة على برنامج جديد لهيكليتها.

يباشر الكاتب بتوصيف الوحدة الأوروبية وظروف تشكيلها. منذ قيام السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 وحتى اتفاقية ماستريخ في 7 شباط 1992.

وتفسيراً لنجاح الوحدة الأوروبية. يتحدث الباحث عن أسباب متعددة. في طبيعتها إنها بوشرت إنطلاقاً من قطاع إقتصادي معين (الفحم والفولاذ). وتطورت من هذا القطاع لتشمل قطاعات أخرى إقتصادية. قبل أن تتوسّع على المستوى السياسي. هذا بالإضافة إلى أن ديمقراطية الأنظمة الأوروبية عموماً كانت عاملاً إيجابياً مساعداً. فضلاً عن أن الظروف الدولية التي كانت قائمة في حينه (مشروع مارشال) ساهم في توثيق عرى الوحدة الأوروبية. أما على المستوى العربي. فقد نشأت جامعة الدول العربية أساساً وسط ظروف مختلفة وغير ملائمة (الحركة الصهيونية والنشاط الإستعماري). يضاف إلى ذلك أن اختلافاً بين الأنظمة العربية وظروف عدم الإستقرار السياسي. كلّها ساهمت في إعاقة مشروع الوحدة العربية من جهة. وفي تكبير أيدي الجامعة. هذا بالإضافة إلى أن قاعدة الإجماع (الذي قلّمنا توفراً) أدت إلى تعطيل فعالية الجامعة العربية وقراراتها.

أما مشاريع الوحدة خارج إطار الجامعة. فكان مقتلها أنها بوشرت دائماً "من فوق" ما جعلها غريبة عن نبض الشعوب.



L'évolution des fonctions des Banques Commerciales

Le chercheur trouve que la première fonction d'une banque commerciale est de recevoir les dépôts des individus et de jouer le rôle de médiateur entre le dépositaire et l'investisseur, en plus de son importante fonction dans l'opération de création de la monnaie.

Il existe par ailleurs plusieurs facteurs qui influent sur la capacité de la banque commerciale quant à l'opération de création de la monnaie des dépôts. Ainsi, la capacité d'une telle banque à créer de la monnaie n'est pas absolue, mais dépend plutôt de plusieurs facteurs, en premier lieu: le désir de la banque à s'étendre dans le domaine des crédits bancaires (ou de ne pas s'étendre), le taux d'écoulement monétaire en dehors du système bancaire, et le taux de liquidité avec lequel la banque s'engage.

La théorie de création de la monnaie des dépôts repose sur le fait qu'il est fort peu probable que la totalité des dépositaires demande le retrait de tous leur dépôts en liquide en même temps. Ceci permet à la banque de construire ses réserves monétaires et de les enrichir, et lui offre l'opportunité de s'élargir dans l'opération de création monétaire.

Le chercheur avance que les estimations des prix de change aide à comprendre l'essence des divergences dans les coûts des taux d'intérêts entre les pays aux différents niveaux d'inflation. Avec l'augmentation du taux d'inflation il faut s'attendre à une baisse des prix de change de la monnaie.

Général (R.T.D.) Nizar ABDEL KADER

Les motifs nucléaires iraniens et les efforts internationaux pour apaiser la crise

Le chercheur expose les racines de la crise nucléaire qui surgit entre l'Iran et les grands Etats nucléaires représentés par l'Agence Internationale de l'Energie Atomique (AIEA). Il relate les sources de transport de cette énergie jusqu'en Iran, arrivant jusqu'à la technique d'enrichissement de l'uranium et le niveau qu'a atteint ce pays dans ce domaine, ainsi que les motifs qui poussent Téhéran à posséder les secrets de cette technique et à développer ce qu'elle en possède.

Le chercheur expose par la suite les conséquences de cette quête iranienne, à savoir, en premier lieu, l'exposition du pays à une guerre destructrice directement de la part des puissances mondiales qui voient dans la possession de Téhéran de la force nucléaire un élément qui menace la stabilité dans le monde.

Dans la présentation de ces conséquences, le chercheur passe en revue les pires scénarios qui pourraient advenir si l'Iran acquiert l'arme nucléaire et échappe au contrôle international et aux différents systèmes de régulations. A l'en croire, une frappe militaire contre l'Iran, au cas où, aura des conséquences très dangereuses pour l'environnement stratégique, tant au niveau de la région du Golfe qu'envers Israël.

La Russie réussira-t-elle à casser l'unilatéralisme américain?

Le chercheur se demande sur la capacité de la Russie, héritière de l'Union Soviétique effondrée, à casser l'isolement américain au monde. Il expose ainsi la situation actuelle de la Russie avec son président Poutine, ainsi que ses capacités nucléaires qui lui permettent d'être, malgré tout, une puissance mondiale non négligeable.

Le chercheur déduit que la guerre américaine contre l'Irak a divisé la communauté internationale, ce qui a permis à la Russie d'établir des axes, tantôt avec la France et l'Allemagne, tantôt avec le Monde Musulman, puis avec la Chine et l'Inde, le Brésil, la Turquie, Téhéran... Tout ceci avec le retour de la Russie à brandir la carte nucléaire en sa possession, afin de rappeler qu'elle demeure une grande puissance.

En contre partie, le chercheur voit que la rigidité américaine, notamment avec l'arrivée de Condoleeza Rice à la tête de la politique étrangère américaine, accompagnée du recul du désir européen d'affronter Washington, ont positionné la Russie face au défi, et l'ont obligée à œuvrer à concentrer ses tentatives visant à créer un monde multipolaire face à l'isolement américain à dominer le monde. Ceci a conduit à un affrontement verbal ardu entre Condoleeza Rice d'une part et le ministre des Affaires Etrangères russe, Serguei Lavrov, d'autre part.

Mais la vraie leçon réside dans le recul des Européens à soutenir la Russie dans son affrontement face à l'hégémonie de Washington, dans le sens où, la France et l'Allemagne notamment, préfèrent voir les Etats-Unis affronter la défaite en Irak plutôt que de se prononcer directement et l'affronter dans sa domination du monde.

Ainsi, la Russie demeure seule dans la confrontation, alors que le doute plane sur sa capacité à instaurer un monde multipolaire.

Dr. Walid Ramez Arbid

Les relations franco-américaines: Une vision Galiléenne

Le chercheur pose la question de la relation entre les Etats-Unis et la France au moment de l'évolution et de la succession des événements sur la scène internationale, tout en partant de l'histoire de cette relation pour aboutir à l'époque actuelle. Alors qu'il note la nouvelle vision de Washington basée sur le concept de la puissance, il voit que cette réalité a incité Paris à changer sa stratégie traditionnelle envers les Etats-Unis, ce qui a allégé de son hégémonie et augmenter son indépendance.

Après avoir passé en revue les principales étapes historiques dans le cheminement de la relation entre les deux grandes puissances, le chercheur avance que la discorde entre elles est due au fait que les Etats-Unis ont préféré la politique de la force à celle de l'entente, notamment à la suite des événements du 11 septembre 2001, et à leurs allégations successives.

Le chercheur consacre une grande partie de son étude à suivre l'influence des événements sur le front américano-irakien, sur les relations franco-américaines, notamment après que la politique française soit devenue une composante essentielle pour une politique européenne quasi-indépendante de la politique américaine dans le monde.

Le chercheur se demande ainsi si le projet européen pèse lourd sur la politique américaine plongée dans ses difficultés en Irak? Par la suite l'Union Européenne restera-t-elle un géant économique et un nain politique et militaire face à Washington?

Ihsan Mortada

telles que les initiatives de Naasiba-Ayalon, celle du Roi Abdallah, celle de la carte de route et bien d'autres, Sharon se devait de trouver une issue, et choisit par la suite de se débarrasser des "prises de tête" de Gaza, et de s'ouvrir aux régions de Naqab et de Galilée et à la diaspora juive à l'étranger, pour défendre les grands profits en Cisjordanie, et se protéger derrière la lettre d'assurance privée du président Bush. Le retrait israélien de la bande de Gaza est une réponse aux balances de pouvoir complexes où la force militaire ne détient qu'une place limitée, tout en prenant en considération les projets américains qui concernent le désordre constructif et le grand Proche- Orient.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Le retrait israélien de la bande de Gaza: Un besoin israélien et un gain palestinien

La décision unilatérale du retrait israélien, en l'absence de négociation politique, de la bande de Gaza, sous le contrôle de la brigade de l'"historique" Général de l'implantation, Ariel Sharon, a constitué un pas dramatique de changement qui généra un besoin israélien et un gain palestinien total. En effet, les israéliens ne s'abstiennent guère de s'aggriper à tout bout de terrain palestinien ou arabe qu'ils occupent, mais selon les prévisions secondaires, et partant de la règle des prévisions pragmatiques basées sur le principe de la compensation entre les gains et les pertes, ils ont trouvé que les nécessités autorisaient ce qui était habituellement défendu. Partant de ce principe, l'ancien Premier Ministre, Ehud Barak, a pris la décision de se retirer du Sud Liban. Conformément à ce même principe, le retrait sioniste de la bande de Gaza a eu lieu. En fait, cette bande ne figure pas au cœur de la vision biblique de la Terre d'Israël, et ne détient aucune richesse naturelle ou stratégique indispensable; s'ajoute à ceci une hostile densité de la population, l'une des plus importante au monde. Sans aucun doute, les années de conflit qu'Israël a confronté sur ces terres au cours de la première et la deuxième Intifada (Intifada des pierres - Intidada d'Al Aqsa) lui ont infligé de grandes pertes humaines et matérielles et ont atteint sa réputation politique et morale, avec le consensus d'une impossible victoire militaire écrasante sur les Palestiniens. Ces derniers, malgré leurs discordes concernant les postes de pouvoir, la répartition de l'argent public, ainsi que leurs contradictions dans l'organisation et la politique, ont réussi à éviter les malheurs de la guerre civile, ce qui les a munis d'un mur de protection qui a interdit aux israéliens l'invasion de leur front interne et a sauvé l'effritement de leur projet national.

En contre partie de maintes initiatives réfutant la stagnation politique,

Rudyard KAZAN

- Concernant l'étude comparative nous nous sommes inspirés de l'ouvrage en arabe de Hassan NAFEAH, L'Union européenne et les leçons qu'on pourrait tirer dans le monde arabe, Beyrouth, Centre des Etudes de l'Unité arabe, 2004 . Il faut mentionner aussi les deux ouvrages collectifs Pour la Réforme de la Ligue arabe , Beyrouth, Centre des Etudes de l'Unité arabe, 2004 et La ligue des Etats Arabes : Réalités et ambition, Beyrouth, Centre des Etudes de l'Unité arabe, 1992 .

- 1- احمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية 1945 - 1985 دراسة تاريخية سياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1986.
- 2- حسن صابر، «جامعة الدول العربية 60 عاماً من الوهم» البيان، 22 آذار 2005.
- 3- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004.
- 4- من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 5- جامعة الدول العربية الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1992.

Union Européenne et Unité Arabe: Etude Comparative

négociations pourront être ouvertes.

2003

16 avril

Signature à Athènes des traités d'adhésion de la République tchèque, de l'Estonie, de Chypre, de la Lettonie, de la Lituanie, de la Hongrie, de Malte, de la Pologne, de la Slovénie et de la Slovaquie.

10 juillet

Conclusion des travaux de la Convention sur l'avenir de l'Europe; adoption d'un projet de traité constitutionnel.

4 octobre

Ouverture de la Conférence intergouvernementale chargée de rédiger le traité constitutionnel.

2004

1er mai

Adhésion à l'UE de la République tchèque, de l'Estonie, de Chypre, de la Lettonie, de la Lituanie, de la Hongrie, de Malte, de la Pologne, de la Slovénie et de la Slovaquie.

10 et 13 juin

Sixièmes élections européennes

2007

Échéance prévue par le Conseil européen de Copenhague en 2002 pour l'adhésion de la Bulgarie et de la Roumanie à l'Union européenne.

BIBLIOGRAPHIE

- Sur l'Unité arabe : nous nous sommes référés aux ouvrages et documents suivants : La série annuelle des Fiches du Monde arabe ; l'ouvrage d'Olivier CARRE, *Le grand jeu. Orient arabe et rivalités internationales*, Paris, Armand Colin, 1991 ; l'ouvrage en arabe de Ahmed Fares ABDEL MENEEM, *La ligue des Etats Arabes 1945-1985. Etude historique et politique*, Beyrouth, Centre des Etudes de l'unité arabe, 1986 . L'article paru dans le quotidien *Al Sharq Al Awsat* du 23 mars 2005 sur les « 30 sommets durant 60 ans » ainsi que l'article de Hassan SABER dans le quotidien *Al Bayan* du 22 mars 2005 « La ligue arabe : 60 ans d'illusion » . Enfin le site Internet de la Ligue arabe : www.arableagueonline.org; et les sites <http://www.aidh.org> et <http://fr.wikipedia.org>.

- Sur l'Union européenne : nous nous sommes référés à l'encyclopédie *Mémoire du XXe siècle*, 12 volumes, Paris, Bordas, 2000, et notamment aux articles suivants : Chantal LAMBRECHTS, « L'Europe une idée », Vol. 1950-1959, pp. 15-17, Emmanuelle HEIDSIECK, « L'intégration européenne », Vol. 1990-1994, pp.16-19 ; Martin WESTLAKE, « Vers l'Europe des Trente-Cinq ? », Vol. 1995-1999, pp. 19-21 ; nous nous sommes également référés aux trois ouvrages d'André FONTAINE sur les relations internationales à savoir : *Histoire de la Guerre Froide*, 2 tomes, Paris, Fayard, 1976 ; *Un seul lit pour deux rêves. Histoire de la détente*, Paris Fayard, 1981 et *L'un sans l'autre*, Paris, Fayard, 1991. Il faut mentionner aussi l'ouvrage de Marcel PACAULT et Paul M. BOUGU, *Le monde contemporain. 1945-1975*, Collection U, 7e édition, Paris, Armand Colin, 1976. Enfin il y a le site Internet <http://europa.eu.int>.

président de la Commission. Nomination d'un "haut représentant pour la politique étrangère et de sécurité commune" (PESC), Javier Solana.

10 et 13 juin

Cinquièmes élections européennes.

15 septembre

Entrée en fonction de la Commission présidée par Romano Prodi (1999-2004).

15 et 16 octobre

Conseil européen de Tampere consacré à la réalisation d'un espace européen de liberté, de sécurité et de justice.

10 et 11 décembre

Conseil européen de Helsinki consacré principalement à l'élargissement. La Turquie est reconnue comme candidate à l'UE; la décision est prise de confirmer le processus de négociations avec les douze autres pays candidats.

2000

23 et 24 mars

Le Conseil européen de Lisbonne définit une nouvelle stratégie de l'Union visant à renforcer l'emploi, la réforme économique et la cohésion sociale dans une économie fondée sur la connaissance.

7 et 8 décembre

À Nice, le Conseil européen adopte le texte d'un nouveau traité qui réforme le système décisionnel de l'UE dans la perspective de l'élargissement. Les présidents du Parlement européen, du Conseil européen et de la Commission proclament solennellement la Charte des droits fondamentaux de l'Union européenne.

2001

26 février

Signature du traité de Nice. Il entre en vigueur le 1er février 2003.

14 et 15 décembre

Conseil européen de Laeken. Adoption d'une déclaration sur l'avenir de l'Union ouvrant la voie à la future grande réforme de l'Union et convocation d'une Convention, présidée par Valéry Giscard d'Estaing, afin de préparer une Constitution européenne.

2002

1er janvier

Mise en circulation des pièces et des billets en euros.

31 mai

Les quinze États membres ratifient simultanément le protocole de Kyoto (l'accord international sur la réduction de la pollution atmosphérique).

21 et 22 juin

Conseil européen de Séville. Accord pour une politique européenne d'immigration et d'asile.

13 décembre

Conseil européen de Copenhague. Accord sur l'adhésion de dix pays candidats (la République tchèque, l'Estonie, Chypre, la Lettonie, la Lituanie, la Hongrie, Malte, la Pologne, la Slovénie et la Slovaquie) au 1er mai 2004.

L'adhésion de la Bulgarie et de la Roumanie est prévue à l'échéance 2007.

Décision est prise que, en décembre 2004, si le Conseil européen, sur la base d'un rapport et d'une recommandation de la Commission, décide que la Turquie répond aux "critères de Copenhague", des

Union Européenne et Unité Arabe: Etude Comparative

1er janvier

Mise en place du marché unique.

1994

9 et 12 juin

Quatrièmes élections européennes.

24 et 25 juin

Conseil européen à Corfou: signature des actes d'adhésion à l'Union européenne de l'Autriche, de la Finlande, de la Norvège et de la Suède.

1995

1er janvier

Entrée de l'Autriche, de la Finlande et de la Suède dans l'Union européenne (référendum négatif en Norvège). L'UE compte quinze États membres.

23 janvier

Entrée en fonction de la Commission présidée par Jacques Santer (1995-1999).

27 et 28 novembre

µConférence euro-méditerranéenne de Barcelone, engageant un partenariat entre l'UE et les pays du sud de la Méditerranée.

1997

16 et 17 juin

Le Conseil européen d'Amsterdam adopte un traité qui donne à l'UE de nouvelles compétences.

2 octobre

Signature du traité d'Amsterdam. Il entre en vigueur le 1er mai 1999.

1998

30 mars

Lancement du processus d'adhésion des nouveaux pays candidats. Ce processus va englober Chypre, Malte et dix États d'Europe centrale et orientale.

3 mai

Le Conseil européen de Bruxelles décide que onze États membres (la Belgique, l'Allemagne, l'Espagne, la France, l'Irlande, l'Italie, le Luxembourg, les Pays-Bas, l'Autriche, le Portugal et la Finlande) remplissent les conditions nécessaires pour l'adoption de la monnaie unique au 1er janvier 1999. La Grèce suivra.

31 décembre

Adoption de taux de conversion fixes et irrévocables entre chacune des devises participantes à l'euro.

1999

1er janvier

Début de la troisième phase de l'UEM: les onze monnaies des États participants disparaissent au profit de l'euro. La monnaie commune est introduite sur les marchés financiers. La Banque centrale européenne (BCE) est désormais responsable de la politique monétaire qui est définie et exécutée en euros.

24 et 25 mars

Le Conseil européen de Berlin adopte les perspectives financières pour 2000-2006 dans le cadre de l'Agenda 2000.

3 et 4 juin

Sommet européen de Cologne. La décision est prise de confier la rédaction d'une Charte des droits fondamentaux à une convention composée de représentants des chefs d'État ou de gouvernement, du

12 juin

Signature des actes d'adhésion de l'Espagne et du Portugal aux Communautés européennes.

Du 2 au 4 décembre

Conseil européen à Luxembourg. Les Dix s'accordent pour réviser le traité de Rome et relancer l'intégration européenne, par la rédaction d'un "Acte unique européen". Il prévoit la création du marché unique avant 1993.

1986

1er janvier

Entrée de l'Espagne et du Portugal dans les Communautés européennes. Les Communautés comptent douze États membres.

17 et 28 février

Signature à Luxembourg et à La Haye de l'Acte unique européen. Il entre en vigueur le 1er juillet 1987.

1987

15 juin

Début du programme Erasmus qui fournit un soutien aux jeunes européens désireux de poursuivre leurs études dans d'autres pays de l'Europe.

1989

15 et 18 juin

Troisièmes élections directes européennes.

9 novembre

Ouverture du mur de Berlin.

9 décembre

Conseil européen de Strasbourg décidant la convocation d'une Conférence intergouvernementale sur l'approfondissement de la construction politique et monétaire européenne.

1990

19 juin

Signature de l'accord de Schengen, qui vise à abolir les contrôles aux frontières entre les pays membres des Communautés européennes.

3 octobre

Réunification allemande.

14 décembre

Ouverture, à Rome, des Conférences intergouvernementales sur l'Union économique et monétaire (UEM) et sur l'Union politique.

1991

9 et 10 décembre

Le Conseil européen à Maastricht adopte un traité sur l'Union européenne. Il prévoit une politique étrangère et de sécurité commune, une coopération plus étroite dans les domaines de la justice et des affaires intérieures et la création d'une Union économique et monétaire, y compris une monnaie unique. La coopération intergouvernementale dans ces domaines ajoutée au système communautaire existant crée l'Union européenne (UE). La CEE est rebaptisée "Communauté européenne" (CE).

1992

7 février

Signature du traité sur l'Union européenne à Maastricht. Il entre en vigueur le 1er novembre 1993.

1993

Union Européenne et Unité Arabe: Etude Comparative

22 janvier

Signature, à Bruxelles, des traités d'adhésion des nouveaux membres des Communautés européennes (Danemark, Irlande, Norvège et Royaume-Uni).

24 avril

Constitution du "serpent" monétaire. Les Six décident de limiter à 2,25 % les marges de fluctuation de leurs monnaies entre elles.

1973

1er janvier

Entrée du Danemark, de l'Irlande et du Royaume-Uni dans les Communautés européennes (référendum négatif en Norvège). Les Communautés comptent neuf États membres.

1974

9 et 10 décembre

Sommet de Paris, où les neuf chefs d'État ou de gouvernement décident de se réunir régulièrement en Conseil européen (trois fois par an), proposent d'élire le Parlement européen au suffrage universel et décident la mise en œuvre du Fonds européen de développement régional.

1975

28 février

Signature, à Lomé, d'une convention (Lomé I) entre la CEE et quarante-six États d'Afrique, des Caraïbes et du Pacifique.

22 juillet

Signature du traité renforçant les pouvoirs budgétaires du Parlement européen et créant la Cour des comptes européenne. Il entre en vigueur le 1er juin 1977.

1978

6 et 7 juillet

Sommet de Brême. La France et la République fédérale d'Allemagne y proposent une relance de la coopération monétaire par la création d'un système monétaire européen (SME) devant se substituer au "serpent". Le système commence à fonctionner le 13 mars 1979.

1979

28 mai

Signature de l'acte d'adhésion de la Grèce aux Communautés.

7 et 10 juin

Première élection au suffrage universel des 410 membres du Parlement européen.

1981

1er janvier

Entrée de la Grèce dans les Communautés européennes. Les Communautés comptent dix États membres.

1984

28 février

Adoption du programme Esprit, programme de recherche et de développement dans le domaine des techniques de l'information.

14 et 17 juin

Deuxièmes élections directes du Parlement européen.

1985

7 janvier

Jacques Delors devient président de la Commission (1985-1995).

1955

1er et 2 juin

Réunis en conférence à Messine, les ministres des affaires étrangères des Six décident d'étendre l'intégration européenne à toute l'économie.

1957

25 mars

Signature à Rome des traités instituant la Communauté économique européenne (CEE) et l'Euratom. Elles entreront en vigueur le 1er janvier 1958.

1960

4 janvier

Signature de la convention de Stockholm créant, à l'initiative du Royaume-Uni, l'Association européenne de libre-échange (AELE), comprenant plusieurs pays européens qui ne sont pas États membres de la CEE.

1962

30 juillet

Entrée en vigueur d'une politique agricole commune (PAC).

1963

14 janvier

Le général de Gaulle annonce, au cours d'une conférence de presse, que la France met son veto à l'entrée du Royaume-Uni dans les Communautés européennes.

20 juillet

Signature, à Yaoundé, de la convention d'association entre la CEE et dix-huit pays africains.

1965

8 avril

Signature du traité de fusion des exécutifs des trois Communautés instituant un Conseil et une Commission uniques. Il entrera en vigueur le 1er juillet 1967.

1966

29 janvier

Compromis dit "de Luxembourg". À la suite d'une crise politique, la France accepte de reprendre sa place au Conseil en contrepartie du maintien de la règle de l'unanimité lorsque des "intérêts très importants" sont en jeu.

1968

1er juillet

Élimination, avec un an et demi d'avance, des derniers droits de douane intracommunautaires pour les produits industriels, et mise en place du tarif extérieur commun.

1969

1er et 2 décembre

Sommet de La Haye. Les chefs d'État ou de gouvernement décident de pousser plus loin l'intégration européenne.

1970

22 avril

Signature, à Luxembourg, du traité permettant le financement progressif des Communautés par des ressources propres et sur l'extension des pouvoirs de contrôle du Parlement européen.

1972

Union Européenne et Unité Arabe: Etude Comparative

Arabie Saoudite*	22.3.1945
Yémen*	5.5.1945
Libye	28.3.1953
Soudan	19.1.1956
Tunisie	1.10.1958
Maroc	1.10.1958
Koweït	20.7.1961
Algérie	16.8.1962
Bahrein	11.9.1971
Qatar	11.9.1971
Oman	29.9.1971
Emirats Arabes Unis	6.12.1971
Comores	20.11.1973
Mauritanie	26.11.1973
Somalie	14.2.1974
Palestine	9.9.1976
Djibouti	4.9.1977

* Pays fondateurs

Annexe II**Chronologie de la construction européenne****1948**

7-11 mai

Congrès de La Haye: plus de mille délégués venus d'une vingtaine de pays européens discutent de nouvelles formes de coopération en Europe. Ils se prononcent en faveur de la création d'une "Assemblée européenne".

1949

27 et 28 janvier

À la suite du congrès de La Haye, le Conseil de l'Europe est créé. Il siègera à Strasbourg.

Cette même année, il commence à rédiger la convention européenne des droits de l'homme. Signée à Rome en 1950, elle entrera en vigueur en septembre 1953.

Progressivement, presque tous les pays du continent sont devenus membres du Conseil de l'Europe.

1950

9 mai

Robert Schuman, ministre français des affaires étrangères, propose, dans un discours inspiré par Jean Monnet, la mise en commun des ressources de charbon et d'acier de la France et de la République fédérale d'Allemagne dans une organisation ouverte aux autres pays d'Europe.

Puisque cette date peut être considérée comme la naissance de l'Union européenne, le 9 mai est devenu une fête annuelle: la "Journée de l'Europe".

1951

18 avril

Les Six signent à Paris le traité instituant la Communauté européenne du charbon et de l'acier (CECA).

Elle entrera en vigueur le 23 juillet 1952, pour une période de cinquante ans.

CONCLUSION

Nous avons vu à travers l'histoire de l'Union Européenne et celle de La Ligue Arabe les raisons de la réussite de l'intégration européenne et de l'échec de l'unité arabe. Ces raisons comme on l'a vu sont surtout d'ordre fonctionnel (intégration économique par secteur) et politique (absence de démocratie, menaces extérieures des puissances régionales, luttes interarabes...). Mais par delà les divergences dans le monde arabe, une unité inspirée du modèle européen n'est pas impossible : pour ce faire, il faudrait surtout et avant tout que les pays arabes se développent en instaurant des régimes démocratiques. Ensuite il faudrait procéder à une unité par étapes et par secteur en commençant par un domaine de l'économie comme ce fut le cas pour la CECA en Europe. A partir de là tout devient possible.

ANNEXES

Annexe I

A- Les Secrétaires généraux de la Ligue arabe

Depuis la création de la Ligue des Etats arabes en 1945 le poste de Secrétaire général a été occupé successivement par six personnalités :

1. Abderrahman Azzam (1945 - 1952)
2. Abdelkhalek Hassouna (1952 - 1972)
3. Mahmoud Riadh (1972 - 1979)
4. Chedly Klibi (1979 - 1990)
5. Ahmad Ismat Abdelméjid (1991 - 2001)
6. Amr Moussa (2001)

B- Pays membres

<i>Pays</i>	<i>Date d'adhésion</i>
Jordanie*	22.3.1945
Irak*	22.3.1945
Liban*	22.3.1945
Syrie*	22.3.1945
Egypte*	22.3.1945

contre Israël, sans compter la guerre irako-iranienne. Bien plus, les Arabes se sont battus entre eux (guerre du Yémen, invasion irakienne du Koweït, Première guerre du Golfe...).

Par ailleurs les institutions d'intégration de la Ligue sont inefficaces en pratique car elles n'ont aucun pouvoir sur un Etat tiers. En effet, dans la plupart des cas l'unanimité est exigée pour l'application d'une décision. Sur le plan économique par exemple, le pacte parle de coopération économique et non de fusion ou d'intégration.

Ajoutons à tous ceci, l'absence de démocratie. L'Union Européenne s'est réalisée entre Etats à régimes similaires (démocraties libérales). Ce qui n'est pas le cas des Etats arabes qui ont des régimes en apparence soit monarchiques soit républicains soit parlementaires mais qui en réalité et dans la plupart des cas sont proches des régimes totalitaires. Bien que disposant d'une constitution qui régleme les relations entre les pouvoirs, les pays arabes, à l'exception peut-être du Liban, sont dirigés par un leader (président de la République, Roi ou Emir) qui règne jusqu'à sa mort s'il n'est pas renversé par un coup d'Etat.

Enfin, les tentatives d'Union (telle celle de la République Arabe Unie entre l'Egypte et la Syrie en février 1958), ont toujours commencé par le haut par la superstructure: l'union politique précédait l'union économique ou l'intégration de certains secteurs de l'économie. C'est la raison de l'échec des tentatives d'union. Par ailleurs, si La Ligue Arabe est inefficace c'est parce qu'elle a réduit la coopération entre Etats à son strict minimum. En somme, le conflit israélo-arabe, l'influence des puissances internationales sur le monde arabe, les luttes interarabes, l'absence d'institutions de fusion efficaces ainsi que l'exigence de l'unanimité, et enfin l'absence de démocratie dans le monde arabe, tous ces éléments sont autant de facteurs qui expliquent l'échec de l'unité arabe.

complexe de la peur de l'autre. La méthode fonctionnelle se poursuit par étapes: union douanière, marché commun, union économique et monétaire, etc. Et ceci avant de passer à la construction d'une union politique aussi par étape: politique étrangère, sécurité commune, constitution européenne, etc. En d'autres termes la construction européenne est partie du particulier au général, de l'infrastructure à la superstructure. De plus l'Union a pu trouver une formule équilibrée préservant la souveraineté de chaque pays et prenant en considération les différentes capacités et les divers poids de chaque pays. Ainsi dans certains domaines le principe de l'égalité entre pays est pris en compte pour le vote où la décision est adoptée à l'unanimité et dans d'autres on a recours à la majorité qualifiée (Cf. supra).

L'expérience de l'unité arabe, quant à elle, a eu lieu dans un tout autre contexte historique et politique.

La ligue est née dans une atmosphère régionale et internationale hostile à toute unité arabe (colonialisme et sionisme). Dès le départ, il y avait deux courants dans le monde arabe : unioniste qui voulait pousser l'unité jusqu'à l'extrême (Edification d'un Etat Arabe unitaire) et régionaliste qui réduisait la coopération arabe au strict minimum (coordination entre Etats arabes indépendants). De plus les Etats arabes n'étaient pas encore politiquement matures; en d'autres termes ils étaient encore sujets à des coups d'état et troubles internes. Cette instabilité des régimes arabes empêcha l'édification d'institutions arabes communes efficaces. Ajoutons à tout cela que la plupart des pays arabes, sinon tous, étaient soumis, même après leur indépendance, aux différentes puissances internationales, puissances qui ne voulaient pas qu'une telle unité se réalise. Bien plus cette intégration a été affectée par les puissances régionales (Turquie, Israël et Iran). Les Arabes ont mené cinq guerres

puisque la règle de l'unanimité prévaut.

ETUDE COMPARATIVE

L'Union Européenne s'est effectuée entre Etats développés, aux systèmes démocratiques analogues (démocraties libérales), respectant les droits de l'homme et du citoyen. C'est pour cela que la démocratie devint une condition nécessaire pour rejoindre la communauté européenne. En plus, l'Union Européenne s'est déroulée par étapes. Ainsi comme il a été mentionné ci-dessus, la relance européenne de 1957 ne pose pas les questions institutionnelles qui permettraient de réaliser une construction par le haut, c'est-à-dire un cadre juridique instituant une autorité supranationale et exigeant l'abandon de souveraineté; elle se réalise plutôt conformément à la méthode fonctionnelle et pragmatique d'intégration économique. Cette méthode était la seule à pouvoir réaliser démocratiquement, une unité face à la diversité des cultures, nationalités et races. N'oublions pas que les pays européens se sont battus entre eux durant des siècles. Ces luttes ont coûté la vie à des dizaines de millions de personnes et ont été la cause des deux guerres mondiales. Avec la Guerre Froide, l'Europe perd la direction du monde. La menace de l'Union Soviétique d'étendre son influence sur l'Europe occidentale obligea les pays ouest-européen à oublier leurs différends et à s'allier avec les Etats-Unis pour faire face au danger. Cette dernière aida à la construction de l'Europe à travers le plan Marshall entre 1948 et 1952. Le parapluie sécuritaire américain et le plan Marshall sont les deux facteurs qui permirent le démarrage de l'intégration européenne. Le fait que l'intégration européenne ait commencé avec le charbon et l'acier n'est pas fortuit : en effet ce secteur constituait le nerf de l'industrie européenne. De plus, en optant pour le secteur qui constitue la base de l'industrie militaire on voulait mettre fin au

supérieur arabe de traduction, établi à Alger, et qui n'est pas encore entré en fonctionnement), les Centres rattachés à la Ligue (Centre de la Ligue à Tunis; le Bureau principal de boycott d'Israël établi à Damas; Le Centre arabe de recherches juridiques et judiciaires, établi à Beyrouth; et le Centre de recherches en ressources hydrauliques, établi à Damas) et les comités techniques (Le Comité technique des affaires administratives et financières Comité permanent de l'information arabe, le Comité permanent des affaires juridiques, le Comité arabe des Droits de l'homme, et le Comité permanent de la météorologie).

En outre la Ligue a créé des organismes de contrôle et des organismes judiciaires (Le Tribunal administratif, le Tribunal de l'investissement et le Comité supérieur de contrôle).

On a aussi les Conseils ministériels spécialisés (Le Conseil des ministres arabes de l'information, le Conseil des ministres arabes de la Justice, le Conseil des ministres arabes de l'Habitat et de l'urbanisme, le Conseil des ministres arabes du Transport, le Conseil des ministres arabes de l'Environnement, le Conseil des ministres arabes de la Communication, le Conseil des ministres arabes de l'Electricité, le Conseil ministériel arabe du Tourisme, le Conseil des ministres arabes des Affaires sociales, le Conseil des ministres arabes de la Jeunesse et des Sports, le Conseil des ministres arabes de la Santé).

Dans cette seconde partie nous avons vu comment s'est constituée La Ligue Arabe qui est née plus des dissensions entre régimes arabes différents que d'une volonté à réaliser une unité effective. Certains régimes ont proposé une unité politique (entre régimes totalement différents politiquement et économiquement) au lieu de commencer par l'infrastructure comme ce fut le cas pour l'Europe occidentale. Ainsi s'est constituée une ligue qui ne jouit d'aucun pouvoir effectif

Le Secrétariat Général

C'est l'institution d'administration de la Ligue et l'organe exécutif de son Conseil et des Conseils des ministres spécialisés. La Charte fixe ses attributions parmi lesquelles la coordination entre les diverses institutions et organisations oeuvrant dans des domaines spécialisés.

Le Secrétariat Général est placé sous l'autorité du Secrétaire Général. Celui-ci est assisté dans l'accomplissement de sa mission par un comité dit Comité du Secrétariat Général composé des Secrétaires généraux adjoints et des Conseillers du Secrétaire Général. Ce comité se réunit, sous la présidence du Secrétaire Général, une fois tous les quinze jours et chaque fois que celui-ci décide de le convoquer.

Le Secrétariat Général est composé du Secrétaire Général et des responsables des organismes rattachés au Secrétariat Général.

Le Secrétaire Général

Il a sous sa responsabilité les activités du Secrétariat Général, des structures qui lui sont rattachées, de ses missions et de ses centres implantés à l'étranger. Il assure la coordination entre les différents organes du Secrétariat Général et le suivi de l'exécution des résolutions de la Ligue. Conformément à l'avenant spécial relatif à la périodicité des réunions du Sommet, l'élection du Secrétaire Général a lieu dans le cadre de la réunion au Sommet. Son mandat est de cinq ans. Il est renouvelable.

Autres institutions

Il y a les Organismes rattachés au Secrétariat Général (Le Fonds de l'assistance technique des Etats africains, établi au Caire; l'Académie arabe de musique, établie à Bagdad et L'Institut

leurs représentants. Son rôle s'étend à tous les problèmes de sécurité collective y compris « l'utilisation de la force armée pour faire face à l'agression et rétablir la sécurité et la paix »; et pour cela, « la coordination des ressources militaires disponibles et la préparation des plans de défense communes». Les résolutions du conseil de défense commune, prises à la majorité des deux tiers, doivent être entérinées par le Conseil de la Ligue. Créé en 1950, le conseil considérait que toute agression contre un Etat arabe est une agression contre tous les Etats membres de la ligue. Ce conseil est tombé en désuétude vu qu'il n'a jamais rempli son rôle lors des événements menaçants un Etat arabe membre de la ligue.

Le Conseil économique et social

Le Traité de défense commune et de coopération économique prévoit la création d'un Conseil économique que le Conseil de la Ligue a transformé en 1977 en Conseil économique et social. Cet organisme se compose des ministres spécialisés ou de leurs représentants. Sa mission est de réaliser les objectifs de la Ligue en matière économique et sociale. Il a également comme attribution la création ou la suppression de tout organisme spécialisé. Il suit régulièrement la concrétisation des objectifs assignés à ces organismes.

Des efforts sont actuellement en cours pour améliorer le fonctionnement du Conseil et lui conférer davantage d'efficacité dans l'accomplissement de son rôle de pilotage de l'action commune dans les domaines économique et social, l'objectif final étant l'établissement d'une nouvelle carte économique du monde arabe.

Un plan de réforme du Conseil sera présenté au Sommet de Tunis, dans le cadre du plan général de restructuration de l'ensemble de l'organisation de la Ligue.

règle générale pour les votes est celle de l'unanimité, sauf dans des cas limités (cf. supra).

Conseil du Sommet

Les événements et les mutations qui ont secoué le monde arabe ont poussé les rois et les chefs d'Etat à appeler, de temps à autre, à l'organisation d'une rencontre au sommet: 30 sommets ont eu lieu depuis la fondation de la Ligue.

Le premier Sommet s'est tenu en Egypte le 28 mai 1946. Le dernier a eu lieu à Tunis en mai 2004.

Les résolutions des Sommets ont couvert toutes les affaires arabes. Lors de la réunion extraordinaire du Caire en 2000, les dirigeants arabes ont adopté un avenant à la Charte, lequel prévoit des réunions périodiques au Sommet.

Conseil des ministres

Le Conseil des ministres se réunit deux fois dans l'année, en mars et en septembre. Une troisième réunion, en mars, est consacrée à la préparation du Sommet.

Le Conseil des ministres arrête la politique générale de la Ligue et traite des questions que lui soumettent le Secrétaire général de la Ligue ou des Etats membres. De même, il examine les rapports que doivent lui présenter les conseils et les organisations spécialisés de la Ligue. Il lui appartient de définir les moyens de coopération avec les organisations internationales et de gérer les affaires administratives et financières de l'organisation.

Le Conseil de Défense Commune

Le conseil de Défense commune est formé des ministres des Affaires Étrangères et de la Défense des pays contractants ou de

majorité, mais il n'est pas précisé qu'elles sont obligatoires.

- **Non ingérence** (art. 8). Les Etats membres s'engagent à respecter leurs régimes respectifs et à n'entreprendre aucune action de nature à les modifier.

- **Relations spéciales** (art. 9). Les membres désireux d'établir entre eux une coopération et des liens plus étroits que ceux spécifiés par le pacte ont le droit de conclure les accords nécessaires à cet effet. Mais ces accords ne « seront ni obligatoires ni contraignants pour les autres membres »

- **Plainte contre agression** (art. 6). En cas de plainte d'un Etat membre contre un autre Etat membre, les résolutions sont prises à l'unanimité, mais sans prendre en considération le vote de l'Etat agresseur. De plus, si le gouvernement du pays subissant l'agression n'est plus en mesure de communiquer avec la Ligue, tout Etat membre peut demander la convocation du Conseil.

- **Retrait et expulsion** (art. 18). Le pays qui voudrait se retirer de la Ligue doit aviser le Conseil; le retrait ne devient effectif qu'après un délai d'un an. L'expulsion d'un Etat membre ne remplissant pas ses obligations doit être décidé à l'unanimité moins la voix de l'Etat concerné.

Principales organisations de la Ligue des Etats arabes

Le Conseil de la Ligue

Le Conseil de la ligue est constitué de tous les Etats membres, ce qui rend sans objet l'existence d'une assemblée générale. Il constitue l'organe suprême de la Ligue lorsque se tient un conférence arabe au sommet, c'est en fait le Conseil de la ligue que se réunit au plus haut niveau. Le niveau auquel siège le Conseil de la Ligue est déterminé par consultation à chaque session. Outre les sommets, le Conseil se tient soit au niveau des chefs de gouvernement soit à celui des ministres, soit à celui des représentants auprès de la Ligue des Etats membres, la

- Affaires culturelles.
- Problèmes ayant trait à la nationalité, aux passeports et visas, à l'exequatur de jugements et à l'extradition de criminels.
- Affaires sociales.
- Santé publique.

Un comité spécial est en charge de chacune des sections.

- **Le Conseil de la ligue** (art. 3, 10, 11, 15). Il comprend tous les Etats membres qui y disposent chacun d'une voix. La présidence est assurée par rotation. La fonction du Conseil est de réaliser les objectifs de la Ligue et de définir les rapports de celle-ci avec les organisations internationales. Des sessions ordinaires bi-annuelles (mars – octobre) sont prévues et des sessions extraordinaires peuvent se tenir sur requête de deux Etats membres.

- **La règle de l'unanimité** (art. 7). C'est un des fondements de la Ligue arabe. Sont obligatoires pour tous les Etats membres, uniquement les décisions votées à l'unanimité. En conséquence, un Etat de la ligue n'est tenu par une résolution que s'il l'a lui-même votée ou s'il l'a laissé voter sans s'y opposer. Il existe cependant des cas limités où l'unanimité n'est pas requise. Mais il s'agit soit des matières d'importance secondaire (questions relatives au personnel de la ligue, approbation du budget, cadre administratif interne, ajournement des sessions) soit des cas où la règle de l'unanimité est sans objet ou bien inapplicable. Il en est ainsi de l'arbitrage concernant des litiges ne mettant pas en jeu l'indépendance l'intégrité territoriale des pays concernés: il est rendu à la majorité, mais l'arbitrage suppose l'accord préalable des parties auxquelles il s'applique. Par contre si le Conseil entreprend un médiation dans une affaire créant un risque de guerre entre deux Etats membres ou entre un Etat membre et un pays étranger, les décisions sont prises à la

confusion entre judaïsme et sionisme, et prévoyant la constitution d'un «fonds national arabe» pour la sauvegarde des terres arabes en Palestine. Le Pacte se contente de souligner que la Palestine jouit depuis 1919 d'une indépendance de jure incontestable, mais qu'elle est empêchée de l'exercer de facto, ce qui rend impossible sa participation à la création de la Ligue arabe. En conséquence, le conseil de la Ligue s'arroge le droit de désigner un délégué de la Palestine. Pas plus le pacte que le protocole ne prévoit de sécurité collective. La Ligue arabe est caractérisée finalement par l'absence de dispositions contraignantes dans son pacte et par le manque d'autorité des organismes qui la constituent.

Les dispositions du pacte.

- Condition d'adhésion (art.1). La Ligue est composée des Etats arabes signataires du pacte. Chaque Etat arabe indépendant peut s'il le désire y adhérer en déposant à cet effet une demande auprès du secrétariat général permanent. Cette demande est ensuite soumise au conseil de la Ligue au cours de sa première session subséquente. Elle doit faire l'objet d'un vote.
- Objectifs (art. 2, 4 et 7). La ligue a pour objet de renforcer les liens entre les Etats membres en coordonnant leurs programmes politiques. Le pacte précise toutefois expressément que cela doit se faire dans le respect de la souveraineté et de l'indépendance de chacun des Etats membres. Compte tenu des régimes des Etats membres et des conditions propres à chacun, une étroite coopération est prévue dans les domaines suivant :
 - affaires économiques et financières (réciprocité de l'échange, tarifs, monnaie, industrie et agriculture).
 - Communications (chemins de fer, routes, aviation, navigations, postes et télégraphes).

arabe. Jointe à un désir populaire général, et aux effets du problème palestinien qui se pose déjà avec acuité aux dirigeants arabes, cette prise de conscience amène les différents régimes à essayer de réaliser l'unité, chacun cherchant à le faire à son profit ou, en tout cas à empêcher qu'elle ne se fasse à l'avantage d'un autre.

Les consultations bilatérales sont suivies de la première conférence interarabe qui se tient à Alexandrie (25 septembre-7 octobre 1944) au niveau des Premiers ministres et groupe cinq pays: L'Egypte, l'Irak, le Liban, la Syrie et la Transjordanie. Cette conférence s'achève par la signature d'un protocole prévoyant la création d'une Ligue des Etats arabes, dont le statut reste à établir mais dont le schéma se dessine déjà suivant le modèle égyptien. L'Arabie Saoudite et le Yémen, bien qu'absents, donnent leur accord.

Deux tendances majeures s'affrontent en effet dans toutes les tractations précédant la création de la ligue. La première, qui est celle de l'Irak et de la Transjordanie agissant chacun pour son compte, prévoit une union fédérale d'un nombre restreint de pays arabes, à laquelle les autres pays arabes adhéreraient ultérieurement; la seconde, qui est celle de l'Egypte, préconise une association élastique, comprenant tout les pays arabes, censée se développer jusqu'à atteindre une forme unitaire. Dans la première hypothèse, c'est l'emprise territoriale de l'unité qui doit aller en s'élargissant, dans la seconde c'est son emprise institutionnelle.

La formule égyptienne prévaut finalement, les pays objets de visées irakiennes et transjordaniennes (Syrie, Liban) s'étant rangés du côté du Caire, de même que l'Arabie Saoudite, opposée à la prépondérance irakienne dans la Péninsule

comparable à celui dont ils jouissaient sous l'Empire ottoman à partir de 1861.

*L'Emir Abdallah de Transjordanie fait proposer par une assemblée de dignitaires transjordaniens une «Fédération générale arabe» dont il serait roi. Dans une deuxième étape, cet Etat fédéré établirait à son tour des liens avec l'Irak et éventuellement avec d'autres pays arabes, dans le cadre d'une «Fédération arabe» dont l'autorité s'appliquerait en matière de politique étrangère. Il adopte officiellement ce projet le 6 mars 1943.

Les prétentions des Hachémites, dont la dynastie règne à l'époque à Bagdad et Amman, entraînent l'entrée en scène de l'Egypte, dont le Premier ministre Nahas Pacha déclare le 30 mars 1943 que son gouvernement doit s'occuper de la question de l'unité en examinant les opinions et les visées des divers pays arabes. Il s'institue en médiateur et invite les Etats arabes à se réunir en Egypte, en vue d'élaborer un plan d'union. L'objectif de l'Egypte est de neutraliser les deux projets hachémites et de contrecarrer tous les projets de « Grande Syrie ».

Les discussions commencent sous forme de réunions bilatérales entre le Premier ministre égyptien et des Premiers ministres ou ministres des Affaires Étrangères des sept pays arabes qui devaient finalement constituer la Ligue, et qui se rendent l'un après l'autre au Caire pour y rencontrer Nahas Pacha. A l'exception de l'Arabie Saoudite et du Yémen, ces pays n'ont qu'une indépendance limitée: l'Irak, la Transjordanie et l'Egypte sont sous tutelle britannique, la Syrie et le Liban sont sous mandat français. Cependant, à la faveur de la Seconde Guerre Mondiale, ces pays sont sur le point d'accéder à l'indépendance totale et ont pris conscience de la force stratégique de l'unité

me semble à la fois naturel et équitable que non seulement des liens culturels et économiques, mais je le dis aussi, des liens politiques soient renforcés. Le Gouvernement de Sa Majesté, pour sa part, donnera l'appui le plus complet à tout plan qui recevra une approbation générale».

Cette politique de la Grande Bretagne, qui était motivée par le désir de ménager l'appui des Arabes, avait pour objectif accessoire de réduire l'influence française au Moyen-Orient.

Mais la déclaration d'Eden n'a pas d'impact réel à cause de la situation militaire. Le contexte change en 1943 avec le rétablissement de la Grande Bretagne comme puissance dominante dans le Moyen-Orient. En février 1943, à la suite d'une interpellation inattendue d'un parlementaire, Eden est conduit à réitérer sa déclaration du 29 mai 1941. Cette fois tous les hommes politiques arabes le prennent au sérieux.

Prenant appui sur le discours d'Eden, deux dirigeants arabes font des propositions d'unité :

* Le Premier ministre irakien Noury Saïd lance au début de 1943 le projet de Croissant fertile dans un «Livre bleu» qui en définit les modalités de base:

- Formation d'une Grande Syrie regroupant la Syrie, le Liban, la Palestine et la Transjordanie
- Formation du Croissant Fertile par constitution d'une ligue entre l'Irak et la Grande Syrie dotée d'un Conseil permanent à laquelle pourraient se joindre par la suite d'autres pays arabes. La nature de l'Etat est ainsi créée monarchie ou république, union ou fédération- étant laissée au libre choix de ses habitants.
- Octroi d'une semi-autonomie aux juifs de Palestine.
- Octroi d'un statut privilégié aux maronites du Liban,

pourraient s'imposer sur la scène internationale au lieu d'être soumis aux dominations européennes. Palliant le complexe d'infériorité crée par la suprématie occidentale, l'arabisme laïcisé devient une promesse de renouveau politique, culturel et social. Ces théories reçoivent un très bon accueil dans les milieux d'enseignants qui les diffusent auprès de leurs élèves, très réceptifs à ce genre d'idées lors du combat pour l'indépendance. La presse et la radio permettent l'émergence d'une langue arabe moderne, forme simplifiée de l'arabe classique, qui se superpose aux nombreux dialectes régionaux renforçant le sentiment d'appartenance collective.

Dès le début des années 1930, la Grande-Bretagne, alors omniprésente dans le monde arabe, relance par l'intermédiaire d'un régime protégé- celui d'Irak- le projet d'unité arabe qui à l'époque prend l'appellation de croissant fertile par suite de la forme de territoire qu'il est censé englober. A l'origine, l'objectif britannique est de saper l'influence française en suscitant un courant hostile en Syrie, et de combattre l'implantation américaine en Arabie Saoudite. Le déclenchement de la 2e Guerre Mondiale en 1939 donne à l'utilisation de l'aspiration unitaire arabe par Londres un objectif plus urgent: s'opposer à la tentative de pénétration au Moyen-Orient des puissances européennes de l'Axe qui aident les nationalistes arabes dans l'espoir d'accéder aux champs de pétrole. C'est dans ce contexte que le Premier Ministre britannique, Anthony Eden, prononce un discours le 29 mai 1941 à la Chambre des Communes dans lequel il déclare: «Le monde arabe a fait de grands pas depuis le rétablissement de sa force réalisé à la fin de la dernière guerre, et beaucoup de penseurs arabes désirent pour leurs peuples un plus haut degré d'unité que celui acquis jusqu'à présent. Pour arriver à cette unité, ils espèrent avoir notre aide. Aucun appel semblable venant de nos amis ne pourrait rester sans réponse. Il

l'océan indien à l'exclusion d'Aden; à l'est: la frontière de la Perse et le Golfe; à l'ouest: la mer Rouge et la Méditerranée.

La révolte arabe est déclenchée sur cette base en juin 1916 et la Grande-Bretagne y participe activement, notamment par la présence du Colonel Lawrence. Après l'occupation de Médine et de Akaba, l'émir Fayçal entre à la tête de l'armée arabe à Damas en ayant Lawrence à ses côtés, avant l'armistice de Moudros (30 octobre 1918). Une déclaration franco-britannique (8 novembre 1918) traitant du sort des provinces arabes de l'empire ottoman fait alors entrevoir la perspective de gouvernements arabes en Syrie et en Mésopotamie. Mais les accords de Sykes-Picot (16 mai 1916) restés secrets, prévoyaient déjà un mandat français en Syrie et au Liban, coupant court au Royaume arabe et de Grande Syrie. Le roi Fayçal, installé sur le trône de Damas, et les nationalistes arabes de l'époque tentent de s'opposer à ce démantèlement a priori du Grand Etat arabe entrevu: en juillet 1919 se tient à Damas un Congrès général syrien qui proclame son opposition aux accords de Sykes-Picot et réclame l'indépendance d'une grande Syrie, monarchie constitutionnelle englobant le Liban et la Palestine. Mais le mandat français sur la Syrie et le Liban est confirmé à la conférence de San Remo (avril 1920) et Damas est conquise par les troupes françaises (24 juillet 1920). Le Roi Fayçal en est chassé après un règne de vingt mois. La Grande Bretagne lui accorde alors, en compensation, le trône d'Irak (23 août 1921). Malgré le succès de la révolte, le Royaume arabe devient de ce fait caduc, Londres ayant donné la priorité à ses engagements envers la France et à la promesse faite par Lord Balfour d'un Etat juif en Palestine, sur ses engagements envers les nationalistes arabes.

Dans les années 1930, une nouvelle génération d'idéologues donne une vision de plus en plus laïque du monde arabe et plaident pour une union de l'ensemble des Arabes qui ainsi

Le premier Etat arabe unifié de l'histoire est établi par Mohammad Ali, vice-roi d'Egypte: théoriquement vassal du Sultan, celui-ci avait entrepris la conquête de trois territoires faisant partie de l'Empire- la Syrie, le Liban et la Palestine- et les avait réunis en un Etat qui avait duré de 1832 à 1840, jusqu'à leur récupération par les troupes ottomanes.

A la fin du XIXe siècle, une renaissance culturelle et linguistique arabe prend forme au Liban et en Syrie, relançant les idées de nationalisme arabe, en grande partie animée par les minorités chrétiennes, pour lutter contre la domination ottomane et musulmane qu'elles subissent. Des sociétés secrètes, prônant l'arabité face à l'hégémonie turque, se constituent à la veille et au cours de la Première Guerre Mondiale.

Réticente au début à soutenir les visées du chérif Hussein de la Mecque, pour ne pas heurter de front les autorités turques auxquelles elle est liée par un traité de non belligérance, la Grande-Bretagne fait volte-face, lorsque la Turquie entre en guerre aux côtés de l'Allemagne. Elle s'intéresse alors au projet du chérif Hussein qui est de constituer un «Royaume Arabe» comprenant une fédération de trois Etats indépendants: le Hedjaz, la Syrie et l'Irak, dont les trônes sont dévolus respectivement à ses trois fils: Ali, Fayçal et Abdallah. Convaincue de l'utilité de la contribution du chérif pour abattre l'Empire ottoman, Londres cautionne la «révolte arabe» par le « protocole de Damas». Remis à son fils Fayçal à Damas par l'intermédiaire de deux sociétés Al-Fatat et Al-Ahd (22 mai 1915), ce document comporte de la part de la Grande Bretagne, en échange d'une alliance militaire contre l'empire ottoman, la promesse de la création d'un «grand royaume arabe» indépendant dont la couronne irait aux Hachémites, dans les frontières suivantes; au nord: la ligne Mersin-Adana, au sud:

garanties pour la mise en valeur des régions moins développées et pour la reconversion d'entreprises.

La Banque Centrale Européenne

La Banque Centrale Européenne (BCE), située à Francfort, a la responsabilité de gérer l'euro et la politique monétaire de l'Union.

Nous avons vu dans cette première partie comment s'est réalisée l'intégration européenne qui a commencé par un accord entre six pays sur un secteur de l'économie et qui a fini en un demi siècle par englober tous les secteurs économiques, financiers et politique. Le monde arabe a connu une toute autre évolution qui empêchera son unité.

L'UNITE ARABE

Aperçu Historique

L'aspiration à l'unité arabe plonge ses racines dans les premiers temps de l'Islam et la conquête arabe aux VII^e et VIII^e siècles. Mais la religion n'en est pas la seule composante : la langue, la culture et un ensemble géographique allant du Golfe à l'Atlantique en constituent des fondements également essentiels. Éliminée par l'Empire ottoman qui étend son emprise sur tout ce qui fut le monde arabe, cette aspiration est ressuscitée par les forces d'opposition à l'Empire Ottoman décadent au XIX^e siècle. Elles ont été encouragées par les grandes puissances de l'époque, principalement la Grande Bretagne et la France, rivales parfois ennemies entre elles mais toutes deux hostiles à l'empire ottoman et engagées dans leurs conquêtes coloniales.

six ans par les États membres après consultation du Parlement européen. Elle vérifie la légalité et la régularité des recettes et des dépenses de la Communauté ainsi que sa bonne gestion financière. Le traité d'Amsterdam lui reconnaît le droit de saisir la Cour de justice pour défendre ses prérogatives et élargit son pouvoir de contrôle aux fonds communautaires gérés par les organismes externes.

Le Comité économique et Social Européen

Le Conseil et la Commission sont assistés par le Comité économique et Social Européen pour les affaires intéressant la CE et l'Euratom. Celui-ci est formé de membres représentant les différentes catégories intéressées de la vie économique et sociale, nommés par le Conseil pour une durée de quatre ans. Il doit obligatoirement être consulté avant l'adoption d'un grand nombre de décisions [emploi, Fonds Social Européen (FSE), formation professionnelle, etc.] et peut également rendre des avis de sa propre initiative.

Le Comité des régions

Le Comité des régions, mis en place par le traité sur l'Union Européenne, est composé de représentants des collectivités régionales et locales, nommés par le Conseil sur proposition des États pour quatre ans. Il est consulté par le Conseil ou la Commission dans les cas prévus par le traité et peut, lui aussi, émettre des avis de sa propre initiative.

La Banque Européenne d'Investissement

La Banque Européenne d'Investissement (BEI), située au Luxembourg, est compétente pour accorder des prêts et des

agricole commune. Elle dispose d'un large pouvoir dans la conduite des politiques communes dont le budget lui est confié: recherche et technologie, aide au développement, cohésion régionale, etc.

Elle est contrainte à la démission collective lorsqu'elle est censurée par le Parlement européen devant lequel elle est responsable. Placé sous la menace d'une motion de censure du Parlement européen, le président Jacques Santer a remis, le 16 mars 1999, la démission collective de la Commission. Romano Prodi est devenu président de la Commission pour la période 1999-2004.

La Commission dispose pour l'assister d'une administration, composée de trente-six directions générales (DG) et services, dont le siège est réparti principalement entre Bruxelles et Luxembourg. À la différence des secrétariats des organisations internationales classiques, la Commission dispose de l'autonomie financière et peut exercer ses prérogatives en toute indépendance.

La Cour de justice

La Cour de justice des Communautés européennes, dont le siège est fixé à Luxembourg, est composée d'un juge par État membre et assistée de huit avocats généraux, qui sont désignés d'un commun accord par les gouvernements, pour un mandat de six ans renouvelable. Leur indépendance est garantie. Le rôle de la Cour est d'assurer le respect du droit européen et l'interprétation et l'application correctes des traités.

La Cour des comptes

La Cour des comptes, créée en 1977, est composée d'un membre pour chaque pays de l'Union, désigné d'un commun accord pour

bonne marche des politiques communautaires en se fondant notamment sur les rapports de la Cour des comptes. Il contrôle également la gestion quotidienne des politiques communes en posant des questions orales et écrites à la Commission et au Conseil. Enfin, le président en exercice du Conseil européen informe le Parlement des résultats obtenus par cette instance.

La Commission européenne

La Commission européenne est l'un des organes clés du système institutionnel communautaire. Jusqu'au 1er mai 2004, elle était composée de vingt membres (deux membres pour la France, l'Allemagne, le Royaume-Uni, l'Italie et l'Espagne, un membre pour chacun des autres pays), nommés pour cinq ans d'un commun accord par les États membres après un vote d'investiture du Parlement.

Le 1er mai 2004, avec l'adhésion de dix nouveaux États membres à l'Union, le nombre de commissaires a également augmenté de dix. À partir du 1er novembre 2004, la nouvelle Commission comptera seulement 25 membres – un par État membre.

La Commission jouit d'une large indépendance dans l'exercice de ses attributions. Elle incarne l'intérêt communautaire et ne doit se soumettre à aucune injonction de l'un ou l'autre État membre. Gardienne des traités, elle veille à la mise en œuvre des règlements et des directives adoptés par le Conseil et peut recourir à la voie contentieuse devant la Cour de justice pour faire appliquer le droit communautaire.

Disposant du monopole de l'initiative législative, elle peut intervenir à tout moment pour faciliter un accord au sein du Conseil et entre celui-ci et le Parlement.

Organe de gestion, la Commission exécute les décisions prises par le Conseil, par exemple dans le domaine de la politique

Rudyard KAZAN

	1999-2004	2004-2007	2007-2009
<i>Autriche</i>	21	18	18
<i>Pologne</i>	--	54	54
<i>Portugal</i>	25	24	24
<i>Roumanie</i>	--	--	36
<i>Slovénie</i>	--	7	7
<i>Slovaquie</i>	--	14	14
<i>Finlande</i>	16	14	14
<i>Suède</i>	22	19	19
<i>Royaume-Uni</i>	87	78	78
<i>Total (maximum)</i>	626	732	786

Le Parlement tient normalement ses sessions plénières à Strasbourg et des sessions supplémentaires à Bruxelles. Ses dix-sept commissions, qui préparent les travaux des séances plénières, ainsi que les groupes politiques, se réunissent la plupart du temps à Bruxelles. Le siège du Secrétariat Général est installé à Luxembourg.

Le Parlement exerce conjointement avec le Conseil une fonction législative.

Le Parlement partage également avec le Conseil le pouvoir budgétaire: il adopte le budget de l'Union. Il a aussi la possibilité de le rejeter, ce qui s'est déjà produit à plusieurs reprises. Dans ce cas, toute la procédure budgétaire est à recommencer. Préparé par la Commission, le budget fait la navette entre le Conseil et le Parlement. Le Parlement a pleinement utilisé ses pouvoirs budgétaires pour influencer sur les politiques communautaires. Cependant, une part importante du budget des dépenses agricoles échappe toujours à son contrôle.

Le Parlement est l'organe de contrôle démocratique de l'Union: il dispose du pouvoir de renverser la Commission en adoptant une motion de censure à la majorité des deux tiers. Il contrôle la

présidence du Conseil de l'Union, et compte comme membre de droit le président de la Commission. Le président du Parlement européen est écouté à chaque Conseil européen.

Le Parlement Européen

Le Parlement Européen est l'organe d'expression démocratique et de contrôle politique de l'Union qui participe également au processus législatif. Depuis juin 1979, ses membres sont élus au suffrage universel tous les cinq ans.

Jusqu'aux élections de 2004, le Parlement compte 626 députés. À partir de ces élections, avec les élargissements successifs de l'Union, ce nombre augmentera. Le nombre de députés par pays membre sera comme suit, par ordre alphabétique selon le nom du pays dans sa propre langue:

	1999-2004	2004-2007	2007-2009
<i>Bulgarie</i>	--	--	18
<i>Belgique</i>	25	24	24
<i>République Tchèque</i>	--	24	24
<i>Danemark</i>	16	14	14
<i>Allemagne</i>	99	99	99
<i>Estonie</i>	--	6	6
<i>Grèce</i>	25	24	24
<i>Espagne</i>	64	54	54
<i>France</i>	87	78	78
<i>Irlande</i>	15	13	13
<i>Italie</i>	87	78	78
<i>Chypre</i>	--	6	6
<i>Lettonie</i>	--	9	9
<i>Lituanie</i>	--	13	13
<i>Luxembourg</i>	6	6	6
<i>Hongrie</i>	--	24	24
<i>Malte</i>	--	5	5
<i>Pays-Bas</i>	31	27	27

principale de l'Union européenne. Il s'appelait à l'origine le "Conseil de ministres", et le plus souvent on l'appelle simplement le "Conseil". Chaque pays de l'Union en exerce la présidence, par rotation, pour une durée de six mois. Il réunit les ministres des pays membres de l'UE selon la matière inscrite à l'ordre du jour: affaires étrangères, agriculture, industrie, transports, environnement, etc. On compte neuf formations différentes du Conseil. Le Conseil des ministres des affaires générales et des relations extérieures a vocation à exercer une fonction de coordination et de programmation des travaux.

Le Conseil dispose du pouvoir législatif qu'il partage avec le Parlement européen. Il exerce également avec le Parlement le pouvoir budgétaire. Le Conseil arrête les accords internationaux négociés au préalable par la Commission. Selon les traités, les décisions prises au sein du Conseil sont délibérées à la majorité simple, à la majorité qualifiée ou à l'unanimité.

Dans des domaines essentiels tels que l'adhésion d'un nouvel État, la modification des traités ou la mise en route d'une nouvelle politique commune, le Conseil doit statuer à l'unanimité.

Dans la plupart des autres cas, le Conseil doit statuer à la majorité qualifiée, c'est-à-dire qu'une décision du Conseil n'est valable que si elle recueille un nombre précis de votes favorables. Le nombre de votes dont dispose chaque pays est pondéré selon la taille relative de sa population.

Le Conseil européen

Le Conseil européen est né de la pratique, engagée en 1974, de réunir régulièrement les chefs d'État ou de gouvernement de la Communauté européenne. Cette pratique a été institutionnalisée par l'Acte unique européen en 1987. Désormais le Conseil européen se réunit en principe quatre fois par an, sous la présidence du chef d'État ou du gouvernement qui exerce la

économique et monétaire (UEM) comportant l'introduction d'une monnaie européenne unique gérée par une Banque Centrale Européenne. Cette monnaie unique est devenue réalité le 1er janvier 2002, lorsque les billets et les pièces en euros ont remplacé les devises nationales de douze des quinze pays de l'Union européenne (l'Allemagne, l'Autriche, la Belgique, l'Espagne, la Finlande, la France, la Grèce, l'Irlande, l'Italie, le Luxembourg, les Pays-Bas et le Portugal).

Les Etats membres

L'UE s'est élargie par vagues d'adhésion successives. Le Danemark, l'Irlande et le Royaume-Uni y ont adhéré en 1973, suivis de la Grèce en 1981, de l'Espagne et du Portugal en 1986 et enfin de l'Autriche, de la Finlande et de la Suède en 1995. L'Union européenne a accueilli dix nouveaux pays en 2004: Chypre, la République Tchèque, l'Estonie, la Hongrie, la Lettonie, la Lituanie, Malte, la Pologne, la Slovaquie et la Slovénie. La Bulgarie et la Roumanie espèrent les rejoindre en 2007; la Croatie et la Turquie entament les négociations d'adhésion en 2005. Afin de permettre à l'UE élargie de fonctionner efficacement, le système décisionnel actuel doit être simplifié. C'est pourquoi le traité de Nice, qui est entré en vigueur le 1er février 2003, a établi de nouvelles règles qui définissent la taille et le mode de fonctionnement de ses institutions. Celui-ci sera remplacé, en 2006, par la nouvelle Constitution de l'UE, une fois qu'elle aura été approuvée par l'ensemble des États membres.

Les Institutions de l'UE

Le Conseil de l'Union Européenne

Le Conseil de l'Union Européenne est l'institution décisionnelle

plus de produire le plus possible de produits alimentaires au moindre coût, mais d'encourager des techniques agricoles qui produisent des aliments sains et de qualité tout en respectant l'environnement. La préservation de l'environnement est désormais prise en compte dans l'ensemble des politiques de l'Union européenne.

Les relations de l'Union européenne avec le reste du monde ont également pris de l'importance. L'UE négocie de grands accords commerciaux et de coopération avec les pays tiers et met en place une politique étrangère et de sécurité commune (PESC).

Un marché unique

Il a fallu un certain temps aux États membres pour abolir toutes les barrières commerciales qui existaient entre eux et pour faire de leur "marché commun" un véritable marché unique dans lequel les biens, les services, les personnes et les capitaux peuvent circuler librement. Le marché unique a été officiellement achevé à la fin de l'année 1992, bien qu'il reste encore du travail à faire dans certains domaines, comme la création d'un véritable marché unique des services financiers par exemple.

Au cours des années 1990, il est devenu de plus en plus facile aux citoyens de se déplacer en Europe grâce à la suppression des vérifications d'identité et des contrôles douaniers à la plupart des frontières intérieures de l'UE. Cette évolution a accru la mobilité des citoyens de l'UE. Depuis 1987, par exemple, plus d'un million de jeunes Européens ont eu l'occasion d'étudier à l'étranger avec le soutien de l'Union.

La monnaie unique

En 1992, l'UE a décidé de mettre en place une Union

un tout autre destin. L'ampleur des domaines couverts et l'imminence de l'échéance provoquent la méfiance d'une partie de la population et suscitent de virulentes réactions qui contrarient la ratification. Alors qu'au Danemark le « non » l'emporte au référendum du 2 juin 1992 (50,7 %), en France le « oui » l'emporte d'une courte majorité (51,04 %).

Au mois d'octobre 1992, le Parlement danois adopte un compromis national prévoyant un second référendum, mais sur un statut spécial qui épargne au Danemark la monnaie unique, la citoyenneté, les politiques de défense, de justice et de coopération policière communes. Approuvé par le conseil européen d'Edimbourg en décembre 1992, le texte est adopté par près de 57 % des électeurs lors de la consultation du 18 mai 1993. Le traité de Maastricht est malmené mais sauvé. Il entre en vigueur le 1er novembre 1993.

Le fonctionnement de l'Union

L'intégration européenne

L'intégration économique et politique des États membres de l'Union européenne signifie que ces pays doivent prendre des décisions communes en de nombreuses matières. Ils ont donc élaboré des politiques communes dans des domaines très divers: de l'agriculture à la culture, de la protection des consommateurs à la compétition, de l'environnement et de l'énergie au transport et au commerce.

Dans les premiers temps, l'accent était mis sur une politique commerciale commune pour le charbon et l'acier et sur une politique agricole commune. D'autres politiques s'y sont ajoutées à mesure que surgissaient de nouveaux besoins. Certains objectifs politiques clés ont évolué avec les circonstances. Par exemple, le but de la politique agricole n'est

instituant une autorité supranationale et exigeant l'abandon de souveraineté; elle se réalise plutôt conformément à la méthode fonctionnelle et pragmatique d'intégration économique.

En 1967, les institutions des trois communautés européennes (CECA, CEE et EURATOM) fusionnent. A partir de ce moment, il n'y eut plus qu'une Commission unique, un Conseil de ministres unique et le Parlement européen.

A l'origine, les membres du Parlement européen étaient désignés par les parlements nationaux mais en 1979 ont eu lieu les premières élections au suffrage universel direct qui ont permis aux citoyens des États membres de voter pour le candidat ou la candidate de leur choix. Depuis lors, ces élections sont organisées tous les cinq ans.

Le traité de Maastricht (7 février 1992) a introduit de nouvelles formes de coopération entre les gouvernements des États membres permettant à la communauté européenne de devenir une Union politique, économique et monétaire. Il prévoit ainsi l'introduction de l'écu comme monnaie unique (Cette monnaie unique est devenue réalité le 1er janvier 2002); l'instauration d'une politique étrangère et de sécurité commune, dont le corps d'armée franco-allemand Eurocorps constitue l'ébauche; la création d'une citoyenneté européenne, impliquant le droit de vote et d'éligibilité aux élections municipales et européennes pour tous les ressortissants de la Communauté vivant dans un autre Etat membre que leur pays d'origine; la mise en place d'une politique communautaire, essentiellement dans certains secteurs (éducation, santé publique, protection des consommateurs, transports, télécommunications, et distribution d'énergie, industrie, culture, environnement, recherche, développement et justice); l'extension des pouvoirs du Parlement Européen, appelé à participer au processus législatif, à approuver la composition de la Commission et tous les traités internationaux importants.

Destiné à entrer en vigueur le 1er janvier 1993, le traité connaît

parlementaires français en 1954 : l'idée de supranationalité appliquée au domaine sensible de la défense heurte d'ailleurs tous les nationalismes.

Après l'échec du projet de la CED, la défense européenne est englobée dans l'OTAN dont la stratégie est soumise à la volonté américaine. Cet échec indique que l'idée d'intégration n'est pas totalement acceptée.

Mais c'est pour ne pas rester sur cet échec qu'en 1955 les ministres des Affaires Étrangères de la CECA se réunirent à Messine. De cette relance sortit le projet de reprendre la construction de l'Europe dans le domaine de l'économie de l'énergie.

Ainsi il n'a fallu que de quelques années pour que les six pays de la CECA décident de faire un pas supplémentaire en procédant à l'intégration d'autres secteurs de leurs économies. En 1957, ils ont signé les traités de Rome instituant la Communauté européenne de l'énergie atomique (CEEa ou Euratom) et la Communauté économique européenne (CEE) dont les États membres se sont employés à abolir les barrières commerciales qui les séparaient et à former un "marché commun". Les textes de ces traités, prévoient l'unification par étape.

La création de la CECA permet de passer de la coopération intergouvernementale à l'intégration sur la base de secteurs économiques clés. Les traités de 1957 étendent ensuite cette solidarité à l'ensemble de l'économie. La CEE se fixe en effet comme objectif de supprimer les obstacles aux échanges et de coordonner les politiques économiques. L'organisation juridique créée en 1957 se distingue des organismes internationaux puisqu'elle accorde aux institutions communautaires des compétences propres qui peuvent se substituer aux décisions nationales. Mais la relance européenne de 1957 ne pose pas les questions institutionnelles qui permettraient de réaliser une construction par le haut, c'est-à-dire un cadre juridique

sera réalisée simplement et rapidement la fusion d'intérêts indispensable à l'établissement d'une communauté économique et introduit le ferment d'une communauté plus large et plus profonde entre des pays longtemps opposés par des divisions sanglantes ». Les négociations menées dans ce sens aboutissent à la signature à Paris le 18 avril 1951 du traité constitutif de la CECA (Communauté européenne du charbon et de l'acier). L'idée qui préside à l'élaboration de ce projet, inspirée par l'économiste français Jean Monnet, commissaire au Plan, est la réalisation de l'intégration européenne à partir d'un domaine particulier. Pour la première fois, l'unité économique de l'Europe reçoit une traduction juridique. Le plan Schuman est une étape décisive: il s'agit de la première tentative de fonder des institutions européennes supranationales. En effet, les six pays signataires du traité constitutif de la CECA (la République fédérale d'Allemagne, la Belgique, la France, l'Italie, le Luxembourg et les Pays-Bas) acceptent de déléguer une partie de leurs prérogatives à une haute autorité dotée de pouvoirs propres de décision.

Par la suite s'élaborera peu à peu un projet d'une communauté européenne appliquée à la défense, qui constituerait le prélude à l'union politique. Si l'union défensive de l'Europe apparaît nécessaire pour éviter un nouvel affrontement européen, elle devient également pressante devant le renforcement des forces communistes d'autant que la guerre froide s'installe. L'Union occidentale (militaire) créée en 1947 est insuffisante. Enfin, le souhait des Etats-Unis d'assurer le réarmement allemand conduit le gouvernement français à proposer à ses partenaires le traité constitutif de la CED (Communauté Européenne de Défense) qui crée une organisation et une autorité militaires supranationales en reprenant les principes institutionnels de la CECA. Le projet signé à Paris le 27 mai 1952 est rejeté par les

délégation soviétique ne doit pas chercher d'explications compliquées à notre politique....Savez-vous quelle est la base de notre politique ? C'est la peur. La peur de vous. La peur de votre gouvernement, la peur de votre politique...».

Alors que d'ambitieux projets d'union s'élaborent, les dirigeants européens quant à eux, s'orientent vers une orientation intergouvernementale pragmatique. L'idée européenne, empreinte d'atlantisme et d'anticommunisme, coïncide à ce moment-là avec l'impératif de reconstruction, du maintien de la paix et de l'indépendance des Etats occidentaux. Paradoxalement, la pression des Etats-Unis joue un rôle déterminant dans la construction d'une Europe coordonnée et non plus composée de puissances juxtaposées. En effet, l'octroi de crédits Marshall est lié à la création en 1948 de l'OECE (Organisation européenne de coopération économique) qui comprend seize Etat et dont la mission est d'assurer la répartition des fonds américains. Cette institution commune représente une amorce de supranationalité.

Cet organisme commun permanent qu'était l'OECE était chargé de gérer, en liaison avec l'Administration Economique de Coopération, instituée aux Etats-Unis, l'aide américaine à l'Europe, d'harmoniser, par ses recommandations, les politiques économique des pays bénéficiaires et de susciter le développement. Entre 1948 et 1952 plus de douze milliards de dollars ont été distribués. Les échanges européens furent libérés progressivement jusqu'à 90 pourcent dans le cadre de l'Union Européenne des Paiements.

L'intégration européenne débute le 9 mai 1950 par la déclaration historique du ministre français des Affaires Étrangères, Robert Schuman, qui propose aux pays européens de mettre en commun leurs ressources en charbon et acie: «Ainsi

constitués, forts et indépendants, et la persistance des nationalismes empêchaient encore la réalisation d'une unité politique. L'avènement d'Hitler mit ces projets entre parenthèses.

La volonté de construire l'Europe sur une base fédérale renaît au sein de la Résistance française, puis au lendemain de la Seconde Guerre Mondiale, après l'échec de l'entreprise hitlérienne. L'idée européenne est alors un défi: il s'agit de construire immédiatement une alliance entre des pays qui se sont combattus. La nécessité apparaît de réaliser désormais l'unification par la concertation sur la base d'une égalité des Etats, par la volonté des dirigeants politiques qui prennent acte de la fin de la domination économique, politique et culturelle des pays européens. Des projets politiques d'inspiration socialiste, démocrate-chrétienne, conservatrice ou libérale s'élaborent. En décembre 1947, un comité de coordination réunit différents mouvements européens fédéralistes, nés en dehors des instances gouvernementales mais appuyés par des personnalités politiques et suffisamment puissants pour prendre l'initiative du Congrès de La Haye de mai 1948. De ce congrès naît, d'une part, le Mouvement européen, organisme de coordination présidé par Winston Churchill, Léon Blum, Paul Henri Spaak et Alcide de Gasperi, et, d'autre part, le Conseil de l'Europe composé d'un comité ministériel et d'une assemblée consultative. Mais le conseil réuni pour la première fois en 1949, révèle des difficultés posées par l'unification. Les conceptions de l'Europe divergent.

Il faudrait mentionner que cette idée d'Union Européenne est due en partie à la menace que l'Union Soviétique faisait peser, à partir de la moitié orientale de l'Europe, sur la partie occidentale du continent. Ainsi Paul Henri Spaak a déclaré lors de la troisième session de l'ONU le 28 septembre 1948: «La

politiques. La prise de conscience d'une Europe politique s'est répandue d'autant plus que les institutions des divers Etats présentaient des similitudes et que l'existence d'un «esprit européen» semblait admise. Mais ce sentiment d'appartenance à une communauté n'a pas de traduction juridique. Jusqu'au XXe siècle la construction concertée et la nécessité d'assurer la paix ne sont pas apparues dans les objectifs des gouvernants, plus préoccupés de domination ou d'équilibre des forces.

Au cours de l'histoire, l'Europe unie a connu plusieurs formes: l'Europe unifiée par la conquête, l'Europe de Napoléon ou celle d'Hitler, bien que différentes, échouèrent parce qu'elles supposaient la domination d'un pays sur les autres. L'Europe conçue comme un ensemble d'Etats indépendants organisant leurs relations sur l'équilibre ou la concertation maintint jusqu'au début du XXe siècle le système de «concert européen». Forts de la suprématie de la civilisation européenne dans le monde, quelques Etats européens réglaient le sort du monde sans se préoccuper de l'unité européenne ou du maintien de la paix. Le « concert européen » n'empêcha donc évidemment pas les rivalités, et les tentations hégémoniques conduisirent à la Première Guerre Mondiale. Au lendemain de ce conflit, la solidarité européenne apparut soudain évidente pour les gouvernants en raison de la ruine économique, politique et morale résultant de la guerre. L'idée d'organiser pacifiquement l'Europe des Etats fut notamment inscrite dans les postulats de la SDN (Société des Nations). Cette évolution se manifesta également dans la constitution de puissants mouvements européens. Le mouvement Pan-Europe lancé par le comte Richard de Coudenhove-Kalergi, dans les années 1920, reçut l'adhésion de nombreuses personnalités politiques. Il inspira notamment Aristide Briand qui présenta à la SDN, en 1929, un projet d'union fédérale européenne. Mais l'existence d'Etats

L'objet de cet article est de démontrer, à travers la marche de l'Europe et du monde arabe vers l'unité, les raisons de la réussite de l'Union Européenne et de l'échec de l'unité arabe. Pourtant le monde arabe a plus de facteurs unificateurs (langue, histoire, religion) que le monde européen. Ce sujet a fait l'objet de beaucoup de débats parmi les intellectuels arabes. Certains se sont même référés à l'Union européenne pour servir de modèle à l'Unité arabe (Cf. Bibliographie). Aussi pour mieux comprendre les différences entre l'Europe et le monde arabe, nous allons traiter dans une première partie les facteurs qui ont mené à l'Union européenne et dans une seconde ceux qui ont abouti à la création de la ligue des Etats arabes. On démontrera également le fonctionnement de chacune de ces deux organisations régionales. Enfin dans une troisième et dernière partie nous ferons une étude comparative entre l'Union Européenne et la Ligue des Etats Arabes.

L'UNION EUROPEENNE

Aperçu historique

Depuis longtemps l'idée européenne était débattue dans les milieux intellectuels ou artistiques; des personnalités isolées avaient élaboré des projets d'organisation relativement abstraits: Victor Hugo, par exemple, qui appelait au XIXe siècle à la constitution des Etats-Unis d'Europe cependant que Proudhon élaborait les principes d'une fédération européenne. L'idée d'une unité européenne était née de la prise de conscience de similitudes culturelles ou d'un héritage commun. La persistance de facteurs d'homogénéité au-delà du morcellement politique et économique, alimentait l'idée d'unité. La Révolution française autorisait l'espoir d'une Europe fondée sur la liberté et le respect du droit. Peu à peu le concept d'Europe s'est chargé de contenus

Union Européenne et Unité Arabe

Etude Comparative

Rudyard KAZAN*

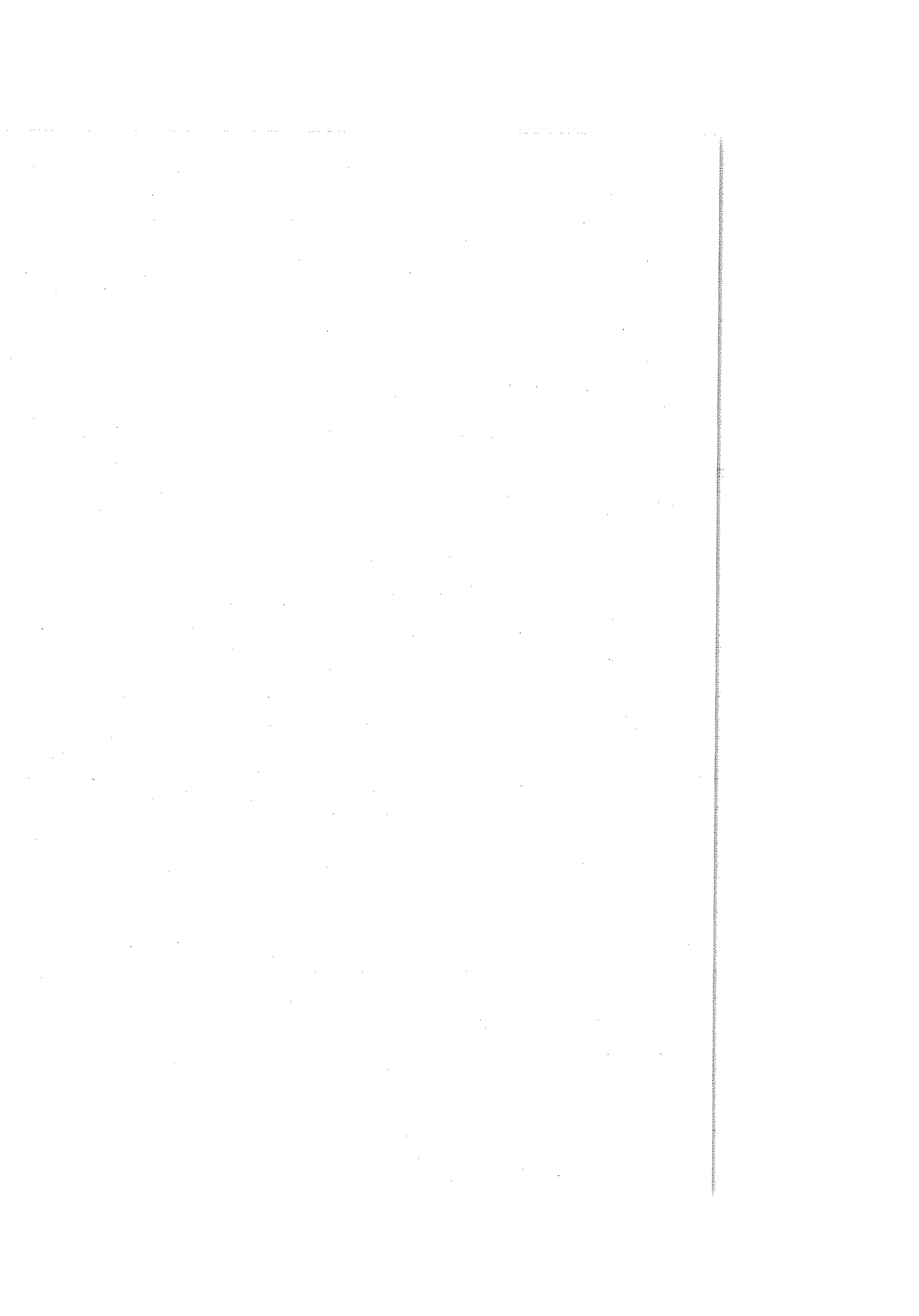
*«Le peuple français a taillé dans un granit indestructible et posé au cœur même du vieux continent monarchique la première assise de cet immense édifice de l'avenir qui s'appellera les Etats-Unis d'Europe»
Déclaration de Victor Hugo devant l'Assemblée Nationale, en 1849.*

*«Les Etats-Unis d'Europe se feront dans la douleur et les Etats-Unis du monde ne sont pas encore là».
André Malraux, Appel aux intellectuels, Salle Pleyel, 5 mars 1948.*

*«De tous les peuples, les Arabes sont les moins disposés à la subordination».
Ibn Khaldoun, Prolégomènes, 1er livre (vers 1375).*

*«Vous n'avez pas idée, Monsieur le Président, de la tâche que vous vous êtes assignée. Vous trouverez la Syrie bien difficile à gouverner. Vous avez accueilli un peuple dont tous les individus se prennent pour des politiciens, moitié d'entre eux pour des leaders nationaux, le quart pour des prophètes et le dixième au moins pour des Dieux».
Le Président syrien Chukri Quatli au leader égyptien et arabe Jamal Abdel Nasser lors de la proclamation de la République Arabe Unie entre l'Egypte et la Syrie en février 1958.*

*Chercheur



The Evolution of the Functions of Trade Banks

The researcher sees that the primary function of a Trade Bank is to accept the

individuals deposits, and to play the role of the medium between the depositor and

the investor, in addition to its important role in the operation of creating money.

There are lots of factors that influence the capacity of a trade Bank in the operation of

creating deposits money. The capacity of such a bank in creating money is not

absolute, but relies rather on various conditions, mostly on: the desire of the bank

in expanding in bank credits (or in not expanding), the rate of currency outflow

outside the bank system, and the liquidity rate in which the bank is engaged.

The theory of the creation of deposits money relies on the fact that it is unlikely that

all the depositors ask to withdraw all their deposits in cash at the same time. This

allows the bank to build and enrich its money reserves. It also offers the possibility to

expand in the operation of creating money.

The researcher thinks that the expectations of currency exchange prices help to

understand the essence of the differences in the interests prices between the countries

that have different scales of inflation. With the upraise of inflation rate, the price of

currency exchange is expected to decrease.

The Iranian nuclear motives and the international efforts to appease the crisis

The researcher presents the roots of the nuclear crisis between Iran and the important nuclear States represented in the International Agency of Atomic Energy. He speaks about the sources of transporting this energy to Iran, leading to the uranium enrichment technique, and the level that Iran reached in this field, as well as the motives that push Teheran to possess the secrets of this technique and to develop what it already has from it.

The researcher moves afterwards to show the consequences of this Iranian quest, above all the exposition of this country to a devastating war directly from the world powers that see in Teheran possessing the nuclear power, a threat to the stability of the world.

In presenting these consequences, he reviews the worst scenarios that could occur if Iran acquires the nuclear weapon and escape from the international control and the various regulation systems. The research worker thinks that the military strike against Iran, in case it happens, will have very dangerous results on the strategic environment, in the Gulf region as well as towards Israel.

Ali Houssein Bakir

Will Russia succeed in breaking the American unilateralism?

The research worker wonders about the capacity of Russia, the inheritor of the collapsed Soviet Union, to break the American isolation in the world. He exposes the present situation of Russia with Mr. Poutine as a president, and the nuclear capacities that allow this country to remain, nevertheless, a world power that should be taken into consideration.

He also deduces that the American war on Iraq has divided the international community, which allows Russia to establish some axes, either with France and Germany, or with the Muslim World, then with China and India, Brazil, Turkey, Teheran...All this along with the return of Russia brandishing the nuclear card in its possession, to remind the world that it stills a considerable power.

On another hand, the research worker thinks that the American rigidity, especially with the arrival of Condoleeza Rice at the head of the American foreign policy, in addition to the decline of the European desire to confront Washington, has put Russia face to face to the challenge, and forced this country to work on concentrating its attempts aiming to create a multipolar world to deal with the American isolation in controlling the world. This led to a harsh verbal confrontation between Condoleeza Rice and the Russian Ministry of Foreign Affairs, Serguei Lavradov.

But the real lesson is in the deterioration of the European support to Russia in its confrontation against the hegemony of Washington, since France and Germany, in particular, prefer to see the United States facing the defeat in Iraq, instead of confronting directly the American domination on the world.

Thus, Russia remains alone in the confrontation, where its capacity to create a multipolar world arouse some doubts.

The French-American relations: A Galilean vision

The research worker raises the issue of the relation between the United States and France under the evolution and the succession of the events on the international scene, starting from the history of this relation to the present stage. Noticing the new vision of Washington, based on the concept of strength, he sees that this fact incited Paris to change its traditional strategy towards the United States, and made France less hegemonic and more independent.

After showing the major historical stages in the course of the relation between the two powerful states, he considered that the main disagreement is due to the United States preferring the politic of strength to the politic of understanding, especially after the events of September 11- 2001, and their continuous allegations.

The researcher saves a large and essential part of his study to follow the influence of the events on the Iraqi-American front, on the French-American relations, notably that the French politic became an essential component of the European politic quasi independent from the American one, in the world.

He also asks if the European project is too heavy for the American politic drained in its Iraqi difficulties? Thus, will the European Union remain an economic giant, a military and political dwarf in front of Washington?

D. Ihsan MORTADA

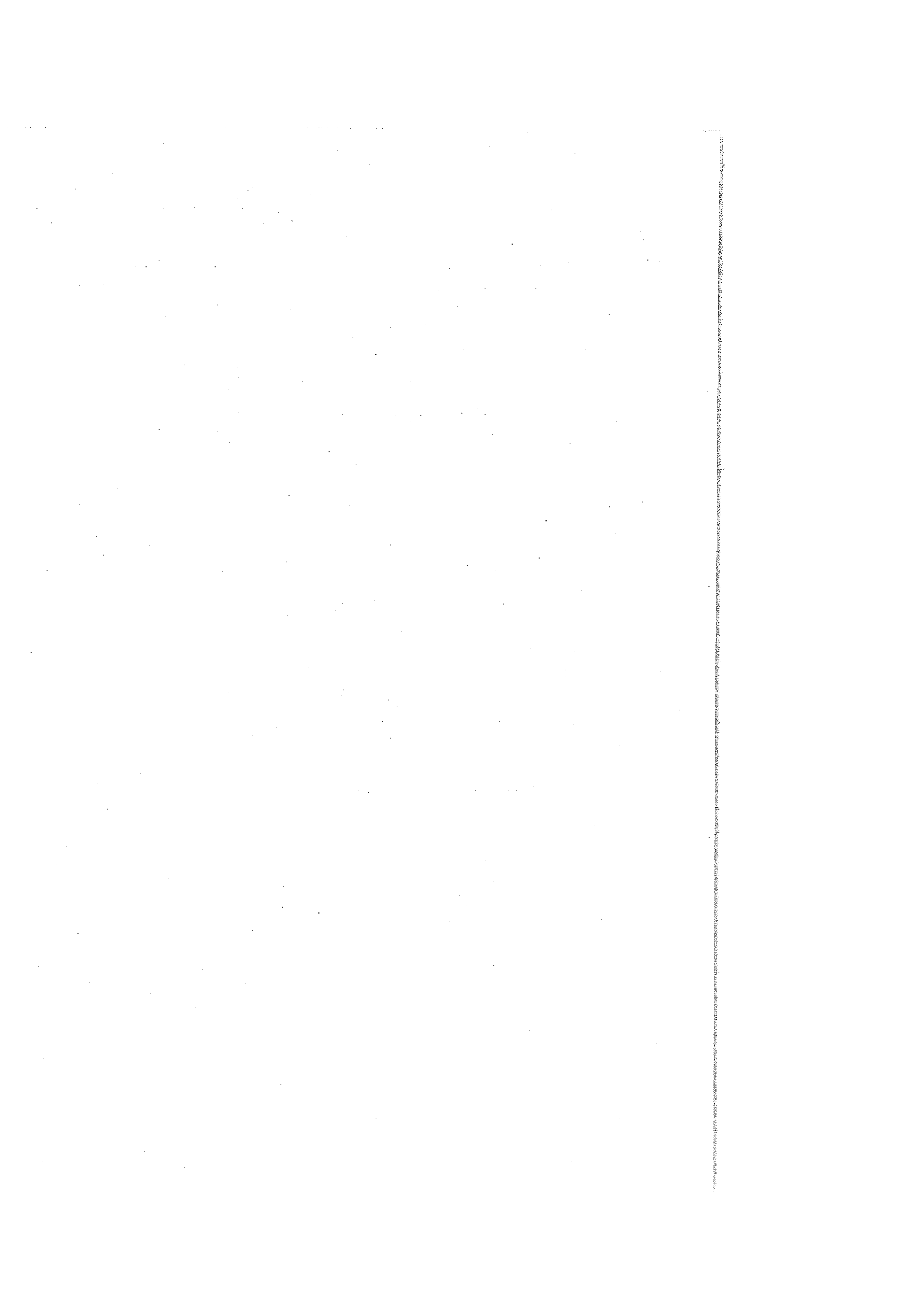
stops the fragmentation of their national project.

Facing lots of initiatives refusing the political stagnation, as the Nassiba-Alion initiatives, the King Abdallah initiative, and the initiative of the road map, Sharon was to find a way out, and therefore, has chosen to give up the "headaches" of Gaza to defend the big profits in the West Bank, and to open on Naqab, Galilee, and the Jewish Diaspora (outside Israel), and to be protected by the private insurance letter of the President Bush. The Israeli withdrawal from Gaza strip is a response to the complicated balance of power, in which the military power has little account, with a consideration to the American projects concerning the constructive disorder and the Big Middle-East.

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

Summary: The Israeli withdrawal from Gaza: an Israeli need and a Palestinian gain

The unilateral Israeli decision to withdraw, without any political negotiations, from Gaza strip, under the brigade of the "historical" General of Implantation, Ariel Sharon, has constituted a dramatic turnabout step resulting in an Israeli need and a total Palestinian gain. Israelis do not refrain from holding by any piece of Palestinian or Arab land they appropriate, but in their second previsions, and on the basis of pragmatic previsions founded on the principle of compensation between gain and loss, they found out that the necessities allowed the prohibited things. From this starting point, the previous Prime Minister, Ehud Barak, made the step to withdraw from South Lebanon. In this same approach, the Zionist withdrawal from Gaza strip took place. In fact, this strip is not recorded in the heart of the vision of the Land of Israel mentioned in the Bible. Moreover, this strip does not have any natural or strategic indispensable richness, and in addition to all that, this piece of land has one of the most important population densities in the world. There is no doubt that the harsh years of conflicts that Israel confronted in these lands during the two Intifadas (Intifada of Stones – Intifada of Al Aqsa) inflicted big Human and material losses and affected the political and moral reputation of Israel, under the consensus of the impossibility of earning any severe military victory over the Palestinians. The Palestinians, despite their disputes over power positions, and dividing public money, and their organization and politic controversial, managed to avoid the calamities of civil war, which allowed them to earn a security wall that forbids any Israeli invasion to their internal front and



67. Amend the Charter accordingly.

XI. Rules of Procedure and Institutionalization of the Measures Taken by the Security Council to Enhance Its Working Methods and Transparency

68. The Security Council should finalize its Provisional Rules of Procedure. Towards this end the following steps should be taken by the Council:

(i) The arrangements regarding various measures which the Security Council has already adopted to enhance its working methods and transparency, as well as the new measures discussed above, should be institutionalized as proposed in sections VII-X.

(ii) After institutionalization of the measures described in sub-paragraph (i) above and subsequent to an overall review of the Provisional Rules of Procedure, the word "Provisional" should be deleted.

World Politics: Anarchism VS. Order

of the Charter and the relevant mandates of regional organizations concerned.

X. Decision-Making in the Security Council, Including the Veto

A. Veto

(a) The question of procedural or substantive matters

60. Since the adoption of General Assembly resolution 267(III) of 14 April 1949, the Security Council on several occasions engaged in deliberations without definite resolution as to what constitutes a procedural or substantive matter. The matter remains open as to whether a subject matter under discussion or to come under discussion before the Council is procedural or substantive. To date the status quo has been maintained to the effect that a decision to that end is itself subject to the veto.

(b) The question of voluntary exercise of the veto

61. It is now a settled practice that the requirement for an affirmative vote of nine members including the concurring votes of the permanent members on a substantive matter (Art. 27(3) of the Charter) does not necessarily entail affirmative votes by all permanent members of the Council; only that none of them casts a negative vote. There have been instances where a permanent member of the Council has either abstained or not participated in the vote or been absent from the pertinent meeting on a substantive matter and the resulting vote has been held to be valid and binding. Members of the Council must abstain from voting on decisions under Chapter VI and under Article 52(3) of the Charter relating to disputes to which they are a party - the so-called obligatory abstention.

(c) Suggested improvements to the present practice:

62. The Charter should be amended so that:

- as a first step, the veto should apply only to action taken under Chapter VII;
- a single veto will not prevent action on a proposal which has achieved the required majority;
- the right of veto should be subject to suspension on specific occasions, as defined by a prescribed qualified majority of the General Assembly;
- the Articles 4(2), 5, 6, 27, 97, 108 and 109 are changed with a view to limiting or abolishing the application of the veto.

OR

63. The Security Council OR the General Assembly should:

- update the annex of General Assembly resolution 267 (III) of 14 April 1949, containing a list of decisions deemed procedural;
- provide a legal definition of what constitutes a procedural matter or clear criteria as to what is of a procedural nature (Art. 27.2 of the Charter);

64. The Security Council should:

- explore further the proposal for a provision enabling a permanent member to cast a negative vote without that vote constituting a veto if the member so declares;
- explore further the possibility for unilateral declarations by the permanent members containing a commitment not to resort to the veto.

(d) Proposed form of institutionalization:

65. Amend the Charter and/or to be included in Provisional Rules of Procedure of the Security Council.

B. Action threshold

66. If the present action threshold is maintained at the approximately present level (60 percent), the number of affirmative votes required for a decision would be: in a Council of 24: 14, in a Council of 25: 15 and in a Council of 26: 16. Proposals for changing the present action threshold have been made.

(d) Proposed form of institutionalization;

53. (i) Sanctions Committees:

-Decisions and/or those parts of the summaries of the proceedings of the Sanctions Committees which do not compromise the confidentiality of the work of the committees should be made available also to non-members of the Security Council;

-[The results of the work of the subgroup on sanctions of the Working Group on An Agenda for Peace, provisionally adopted by the subgroup, should be included in this part when adopted by the General Assembly and the measures adopted should be fully taken into account/implemented by the Council.]

(ii) Other subsidiary organs:

-Subsidiary organs of the Council established in pursuance of Article 29 of the Charter should be more transparent in their proceedings (i.e. announcements of the meetings in the Journal, briefings to non-members, etc.).

(d) Proposed form of institutionalisation:

54. Insert an appropriate rule in the provisional rule of procedure in Chapter IX "Publicity of meetings, records".

VIII. Relationship Between the Security Council and Other Principle Organs of the United Nations

I. International Court of Justice

(a) Established arrangements

55. The role to be played by the Security Council vis-à-vis the International Court of Justice (ICJ) and the realm of the Council's activities in relation to that organ are clearly set out both in the Charter and the Statue of the ICJ. The [General Assembly or the] Security Council may request the ICJ to give an advisory opinion on any legal question (Article 96 of the Charter).

(b) Suggested improvements to the present practice:

56. The Security Council, in accordance with the relevant provisions of the Charter, should make more frequent recourse to the International Court of Justice, in particular by seeking its advisory opinions.

IX. Relationship Between the Security Council and Regional Arrangements, Organizations and Agencies

(a) Established and evolutionary practices

57. Chapter VII of the Charter sets out the mode of relations between the Security Council and regional arrangements or agencies with regard to local or regional disputes or enforcement action under the Council's authority for dealing with them.

(b) Improvements by the Security Council so far

58. In the course of its consideration of the Secretary-General's "An Agenda for Peace" and its Supplement the Security Council has given further elaboration of the desired nature of its relations with regional arrangements and agencies. The Security Council has reaffirmed the importance it attaches to the role of regional arrangements and organizations and to coordination between their efforts and those of the United Nations in the maintenance of international peace and security; it has also expressed its readiness to support and facilitate peace-keeping efforts undertaken within the framework of regional organizations and arrangements in accordance with Chapter VIII of the Charter. (See in particular the full text of the note by the President issued on 28 May 1993 (S/25859)).

(c) Suggested improvements to present practice:

59. (i) In its relations with regional arrangements organizations and agencies the Security Council should fully take into account/implement the provisions of General Assembly resolution 49/57 of 9 December 1994 and the eventual results of the Agenda for Peace subgroup on co-ordination related to this matter.

(ii) Regional organizations, agencies and arrangements, should be consulted, at appropriate levels, on matters affecting the maintenance of international peace and security in accordance with Chapter VIII

World Politics: Anarchism VS. Order

(b) Proposed form of institutionalization:

46. The Secretariat to implement as soon as possible.

10. Consultations between the Presidents of the Security Council and of the General Assembly

Established Practices

47. Currently, the President of the Security Council and the General Assembly meet for informal consultations and exchange of views.

(b) Suggested improvements to the present practice:

48. The Presidents of the Security Council and of the General Assembly should have regular exchanges of views and consultations at least every month and in the event of international crises or urgent developments more frequently. Other interested parties could be invited by both Presidents.

(c) Proposed form of institutionalization:

49. Include in the Provisional Rules of Procedure.

VII. Subsidiary Organs of the Security Council:

(a) Established practice

50. There are at present six Sanctions Committees established by the Security Council. All the Sanctions Committees to date have issued guidelines for the conduct of their business and for the guidance of States and international organizations in the discharge of their responsibilities under the sanctions regimes. The Committees have all decided to conduct their business behind closed doors. This means that their documents, including the summary records of their meetings, are treated on a confidential basis, restricted to the Committee members only. From time to time Committees submit reports to the Security Council. The Committees often invite, or grant requests by, representatives of interested non-Member States of the Security Council to present their case orally or in writing. Currently, every Sanction Committee comprises all members of the Security Council. The Committees solicit and often receive information from States and international organizations, both governmental and non-governmental, and individuals on various aspects of implementation of the sanctions imposed by the Security Council.

51. In addition to the Sanctions Committees the following other subsidiary organs of the Security Council are in existence: The Committee on the Admission of New Members, the Committee of Experts, the Committee on Meetings Away from Headquarters, the UN Compensation Commission (based in Geneva), the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia and the International Criminal Tribunal for Rwanda. A number of other subsidiary bodies have been established by the Security Council from time to time mostly on an ad hoc basis. Those that have not been specifically dissolved upon completion of their mandate must be considered as either dormant or defunct.

(b) Improvements by the Security Council so far

52. In three notes issued by the President on 29 March 1995 (S/1995/234), 31 May 1995 (S/1995/438) and 24 January 1996 (S/1996/54) the Security Council announced improvements that should be introduced to make the procedures of the Sanctions Committees more transparent. They included the following: the use of press releases after Committee meetings to be increased availability to non-Members of status of communication lists under the "no objection" procedure (for decisions on humanitarian supplies) and other decisions by the Committees; each Committee to issue an annual report to the Security Council to continue the practice of hearing comments by States and organizations concerned during the Committees closed meetings and the Chairman of each Committee to give an oral briefing to interested Members of the United Nations after each meeting. (See the full texts of the notes by the President).

(c) Suggested improvements to the present practice:

governed by the Council's Provisional Rules of Procedure.

7. Meetings of the Security Council in pursuance of Article 35 of the Charter

(a) Establishment arrangements

40. Under Article 35 (1) of the Charter any member of the United Nations may bring to the attention of the Security Council any dispute or situation which might lead to international friction or give rise to a dispute. In actual practice states often include in their notice a request for a meeting (or an urgent meeting) of the Security Council to consider the subject matter of the notice. The letter from the requesting state is always issued as a document of the Security Council. It is for the Council to determine whether and when to hold a meeting, which if held, need not be devoted to hearing the requesting member per se. By Security Council PR37 any member of the United Nations which is not a member of the Council, may be invited by the Council, under the relevant provisions of the Charter, to participate, without vote, in the Council's deliberations. In practice, again, all non-members of the Council requesting so to participate are routinely invited by the Council to do so.

(b) Suggested improvements to the present practice:

41. The rules of procedure of the Security Council should allow any Member of the United Nations to request an urgent meeting of the Security Council to investigate any dispute, or any situation which might lead to international friction or give rise to a dispute, in order to determine whether the continuance of the dispute or situation is likely to endanger the maintenance of international peace and security. The President of the Council should circulate such requests promptly as documents of the Council. The rules of procedure should require that the President convenes a meeting of the Council to hear the Member in question.

(c) Proposed form of institutionalization:

42. Amend rule 3 of the Provisional Rules of the Procedure of the Security Council.

8. Consultations Pursuant to Article 50 of the Charter

(a) Suggested improvements:

43. (i) The rules of procedure of the Security Council should include a provision or a decision by the Council operationalizing the right contained in Article 50 of the Charter of the United Nations for Member States to consult the Council with regard to a solution of problems arising from their implementation of preventive or enforcement measures imposed by the Council taking into consideration also Article 49 of the Charter.

(ii) The Security Council should establish a mechanism to provide relief to affected states under Article 50 of the Charter on the basis of automaticity of application.

(b) Proposed form of institutionalization:

44. Add an appropriate rule to the Provisional Rules of Procedure of the Security Council

9. Mechanism to alert non-members of the Security Council of unscheduled or weekend meetings

(a) Suggested improvements:

45. The Secretariat should establish a voice-recording or another appropriate mechanism of alerting non-members of the Security Council of unscheduled or emergency meetings of the Council during nights, weekends or holidays.

World Politics: Anarchism VS. Order

(vi) The Security Council should, in preparing its annual report to the General Assembly, take into account resolution 51/193.

(d) Proposed form of institutionalization:

36. Annex these provisions to the Provisional Rules of Procedure or add a new rule.

6. Participation of non-members

(a) Current practice

37. In recent years a practice has developed (the so-called "Arria formula") by which members of the Security Council are invited to have a frank exchange of views with prominent personalities or eminent international figures on matters of great import to the Council. The request to the members of the Council by, or on behalf such personalities must be sponsored by a member of the Council. The resulting meeting is not regarded as a meeting of the members of the Council in informal consultations; it is not held in the Security Council consultation room, it is not convened or presided over by the President of the Council, and is not even attended by members of the Secretariat (except interpreters). A variation of that practice would have been the so-called "Somavia formula", under which interested members of the Council would have met similarly to hear depositions by international or non-governmental organizations. The meeting would have been organized by a member of the Security Council for the benefit of all members of the Council. However, the meeting envisaged under that format did not take place; the "Somavia formula" has therefore not been realized yet. Instead, one meeting for the same purpose so far has been convened by the United Nations Department of Humanitarian Affairs, to which members of the Council were invited, as well as representatives of the other organs interested in humanitarian affairs, such as members of the bureaux of the Economic and Social Council, and the General Assembly Second and Third Committees. Since that meeting was not held under the auspices of the Security Council, it cannot be taken to constitute an endeavor by the Security Council under the proposed "Somavia formula" or any other arrangement.

(b) Suggested improvements to the present practice:

38. (i) Meetings of the Security Council and informal consultations of the whole:

-The Security Council should more often conduct consultations with countries most affected by the decision of the Council.

-The Security Council should invite non-members of the Security Council to participate in the informal consultations of the Council under similar arrangement as stipulated in Articles 31 and 32 of the Charter;

(ii) Informal meetings of the members of the Security Council:

-The members of the Security Council should have more frequent recourse to "Arria formula" where members of the Security Council on the initiative of a Council member can hear views of other Member States.

(c) Proposed form of institutionalization:

39. As far as meetings of the Security Council and informal consultations of the whole are concerned amend rule 37 of the Provisional Rules of Procedure to allow participation of non-members in informal consultations as well as to allow fuller participation of non-members in open meetings; other meetings of the members of the Security Council will be left to the discretion of the members because they are not

32. Under Article 24 (3) of the Charter, the Security Council is required to submit an annual report to the General Assembly. The report, which today contains a factual record of the activities of the Council and indexes of those of its subsidiary organs for a period of 12 months from 16 June through 15 June of the following year, is submitted to the General Assembly during the regular session of the Assembly starting in September every year. The draft of the report is prepared by the Security Council Secretariat and copies of it are given to the 15 current members of the Council for their consideration and eventual approval, as well as to the five previous members whose terms on the Council expired at the end of the previous calendar year, who may have some comments or suggestions on the items in the draft report relating to the period of their tenure on the Council. Since 1974 and 1983, the Security Council has abandoned the practice of submitting an annual report that includes a summary of the deliberations at formal, public meetings and of the communications received, respectively. Since then the annual report has become less substantive.

(ii) Article 50

33. Applications by states under Article 50 of the Charter are routinely referred by the Council to the Security Council Sanctions Committees concerned, where they are scrutinized, often including oral hearings and written representations from the applying countries. The applications are also issued as documents of the Security Council. The Committees send their findings in a report to the Council, which includes a recommendation in the form of a draft resolution. If the Council accepts the report, it issues the recommendation as a resolution. The resolution normally contains an appeal to all other states and international organizations within the international community for all assistance to the applying country.

(b) Improvements by the Security Council so far

34. By a note issued by the President on 30 June 1993 (S/26015), the Security Council announced a number of measures dealing with its annual report, including the following: the report to include an index listing all the Presidential Statements issued during the period, indicating the date and subject matter of each statement; the draft report no longer to be issued as a confidential document to the Security Council members only, but as a document with a "limited distribution" designation, and the draft report to be adopted henceforth at a public meeting of the Council, at which it would be available to any interested delegation (See the full text of the Presidential Statement.)

(c) Suggested improvements to the present practice:

35. (i) Each President of the Security Council should give an analytical assessment of the work of the Council during the month under his/her Presidency to be attached to the report of the Council to the General Assembly. The analytical assessments should also be distributed to the non-members of the Council immediately after they are issued by the President of the Council;

(ii) The annual report of the Security Council should give a substantive and analytical account of the Council's work and it should be made available to the General Assembly before the beginning of its annual general debate;

(iii) The Security Council should, through an appropriate procedure or mechanism, update the General Assembly on a regular basis on the steps it has taken or is contemplating with respect to improving its reporting to the Assembly, including improvements in its working methods and transparency;

(iv) The Security Council should include in its report information on requests received under Article 50 of the Charter and actions taken by the Council thereon.

(v) The Security Council should submit special reports to the General Assembly for its consideration as stipulated in paragraph 24(3) of the Charter.

UN Security Council Under the Spotlight

field mission by mutual consent as regards timing and frequency. With the dispatch of peace-keeping forces to Somalia with a somewhat enhanced mandate, requiring the use of force in certain circumstances (UNOSOMII), and the increase in the number and size of the field missions, requiring many traditional contributing countries to increase their outlay of troops in the field, many contributing countries have sought more formal and regular briefings not only by the Secretariat but also by the Security Council.

(b) Improvement by the Security Council so far

29. In six statements issued so far the Security Council has responded in various ways to matters relating to peace-keeping operations and to its relations with troop-contributing countries. The Council has responded to various aspects of the question based on the recommendations of the Secretary-General in his "An Agenda for Peace" and its Supplement, including stand-by arrangements for peace-keeping operations, civil personnel, financial and administrative issues, and communication with non-members of the Security Council (including troop-contributors). In particular, the Security Council decided that with effect from 4 November 1994 (S/PRST/1994/62), meetings were to be held between members of the Council and troop-contributing countries, to be chaired jointly by the Presidency and a representative of the Secretariat nominated by the Secretary-General; such meetings to be in addition to those chaired solely by the Secretariat for troop-contributors to meet with the Secretary-General's representatives or force commanders, or to discuss operational matters. Subsequently, the Security Council decided that meetings would be held as a matter of course between the members of the Council, the troop-contributing countries and the Secretariat for the purpose of consultations and the exchange of information and views, such meetings to be chaired by the Presidency of the Council assisted by the Secretariat. (See the full texts of the Security Council statements issued by the Presidents of the Council on 28 May 1993 (S/25859), 3 May 1994 (S/PRST/1994/22), 24 July 1994 (S/PRST/1994/36), 4 November 1994 (S/PRST/1994/62), 19 December 1995 (S/PRST/1995/61) and 28 March 1996 (S/PRST/1996/13).

(c) Suggested improvements to the present practice:

30. (i) Consultations between the members of the Security Council and troop-contributing countries, both current and potential, should be held promptly and on a regular basis during the decision-making process on the establishment, conduct and termination of peace-keeping operations.

(ii) Consideration should be given to inviting contributors of civilian components and other countries affected by and/or involved in multi-faceted operations.

(iii) Consultations between the members of the Security Council and the troop-contributing countries should be convened by the President of the Security Council upon a request from a troop-contributing country.

(iv) The Security Council should make fuller use of the proposals and/or information received in the consultations with the troop-contributing countries.

(d) Proposed form of institutionalization:

31. Security Council should adopt a new presidential statement on these measures which should be annexed to the Provisional Rules of Procedure.

5. Report of the Security Council to the General Assembly

(a) Established practice

(i) Annual Report of the Security Council to the General Assembly

(a) Established practice

22. Informal consultations of the members of the Security Council are held in private for the members only. There are no official records of the deliberations of the members during informal consultations.

23. In the course of informal consultations proposals may be introduced and many ideas floated towards eventual formulation into a draft resolution. Some of those proposals and idea may be withdrawn; those that are pursued may undergo changes and amendments virtually each time the members consider them. Eventually, a formulation of them is reached in the form of a draft resolution, which is then issued in a provisional form (i.e. in "blue") with an *S/*-symbol.

(b) Improvements by the Security Council so far

24. In recent years a practice has evolved, after agreement among all the members of the Council, whereby the President may brief non-members of the Council and the public at large on what transpired during informal consultations immediately after the consultations. The President normally apprises the members of the Council beforehand of the content of his proposed briefing.

25. By a note issued by the President on 28 February 1994 (*S/1994/230*), the Council decided that, effective 1 March 1994, draft resolutions in "blue" would be available for collection by non-members of the Council. (See full text of decision in paragraph 1 of the Note by the President).

(c) Suggested improvements to the present practice:

26. (i) The practice followed by the Presidents to brief non-members of the Security Council should be continued on a regular basis. These briefings should be arranged promptly and they should provide more substantive and detailed information to non-members of the Council. Interpretation should be provided for these briefings. The President of the Security Council should decide whether the oral briefings should also be distributed to non-members of the Council in writing.

(ii) The President of the Security Council should make available draft resolutions as soon as the draft becomes the basis for informal consultations of the Council or even earlier if authorized by the author of the draft. In case they are not distributed, the President could inform members of the existence of the draft resolutions.

(iii) Information about the consultations with the troop-contributing countries, as well as briefings given to those countries, should be included in the briefings of the President of the Security Council to the general membership, which should be organized immediately after such consultations have been undertaken.

(iv) Briefings should be announced in the Journal of the United Nations.

(d) Proposed form of institutionalization:

27. Adopt a Presidential Statement on the matter and annex this to the Provisional Rules of Procedure and/or add an appropriate rule in the Provisional Rules of Procedure.

4. Consultations with troop-contributing countries

(a) Evolutionary Practice

28. Like the institution of peace-keeping operations itself, which evolved as a measure of expediency outside specific stipulation in the Charter, the practice has similarly evolved of consultations between the Secretariat, and subsequently the Security Council, and the governments providing troops for the peace-keeping operations. Originally the consultations were on a bilateral basis between representatives of the governments providing the troops and senior members of the Secretariat dealing with the subject. This evolved into a more formal format of briefings by the Secretariat to troop-contributors for each

UN Security Council Under the Spotlight

consideration by the Council of any substantive matter.

(iii) Open public meetings should also be held, as appropriate, when special envoys of the Secretary-General or representatives of UN agencies are reporting to the Council.

(iv) In certain cases, when it so decides, the Security Council may meet in private and/or conduct its business in informal consultations.

(d) Proposed form of institutionalization:

15. Amend rule 48 of the Provisional Rules of Procedure of the Security Council.

2. Programme of work of the Security Council

(a) Established practice

16. Every in-coming President of the Security Council consults informally and individually with every other member of the Council on the tentative forecast of the programme of the work for the month. Nowadays such a programme is drawn up by the Security Council Secretariat for the President's approval and may thereafter be the basis of consideration by all the Council members during informal consultations of the whole. It is not an official document of the Council.

17. The Council does not issue annotated agenda for its prospective meetings. Only a provisional agenda covering the subject to be discussed is tabled at the meeting for the formal adoption of the Council. The content of the provisional agenda is normally agreed on beforehand by the members of the Council in informal consultations.

(b) Improvement by the Security Council so far

18. By a note issued by the President on 27 July 1993 (S/26176) the Security Council decided that the tentative forecast should be made available to all Member States for information under certain stipulated conditions; namely that it would not be binding on the Council and that the actual programme would continue to be determined by developments and the views of the members of the Council. (See full text of the Note by the President.)

19. As for the provisional agenda for formal meetings the Council has decided that the provisional agenda should be included in the Journal "provided that it has been approved in informal consultations". (See Note by the President dated 30 June 1993 (S/26015 paragraph 2(7).) Allowance is expected to be given for the exigency of meetings called on a day after the day's Journal has already been issued.

(c) Suggested improvements to the present practice:

20. (i) In addition to the tentative forecast of the monthly programme of work of the Security Council, already distributed to the membership, the provisional schedule of the work of the Security Council for the month, and its updated versions, should also be circulated as soon as they are available.

(ii) The provisional agenda, including expected type of action (e.g. decision on draft resolution, reports, exchange of views, etc.) to be taken at Security Council meetings and an annotated agenda for informal consultations of the whole, should be included in the Journal of the United Nations.

(d) Proposed form of institutionalization:

21. Include this arrangement in the Provisional Rules of Procedure.

3. Briefings by the President of the Security Council to non-members: availability of draft resolutions and summaries of informal consultations

promote consensus-building in the Council. Improvements in the working methods of the Council should help discourage a veto, especially in areas relating directly to the effectiveness and efficiency of the Council's decision-making.

V. Periodic Review

11. A periodic review should be conducted on the basis of automaticity every 10 years, the first of which will be held 10 years after the entry into force of the adopted arrangements and amendments resulting from the present reform exercise. The scope of the review process should be comprehensive to evaluate the situation created by the present reform of the Security Council, including the status of new permanent members - whether their status should be terminated or reaffirmed by two-thirds majority - as well as the questions of the veto and accountability. The review process should also take into account the question of under-representation of any region and its continuing interest in enhanced representation on the Council in the permanent or nonpermanent category of membership, as well as the question of over-representation. The review process should not be subject to the veto.

PART B: WORKING METHODS OF THE SECURITY COUNCIL, TRANSPARENCY OF WORK AS WELL AS ITS DECISION MAKING PROCESS

VI. Relationship Between the Security Council, The General Assembly and the General Membership of the United Nations

1. Meetings of the Security Council

(a) Established arrangements

12. Under Article 28 of the Charter the Security Council is expected to organize its work so as to be able to function continuously. This includes readiness to hold meetings at any time as necessity demands. The Charter also requires the Council to hold periodic meetings at which States Members of the Council may be represented by other than their current representatives. The Security Council thereafter committed itself to meet at intervals not exceeding 14 days (Provisional Rule of Procedure (PR) 1) and to hold periodic meetings twice a year (PR 4). These commitments have not always been observed. PR 48 requires the Security Council to hold meetings in public, except when the Council itself decides otherwise, or when it is considering a recommendation to the General Assembly for the appointment of a Secretary-General. In such instance, the Council meets in private. A practice has evolved over the years, whereby the members of the Council meet together informally to exchange views on any matter under its purview. Such informal consultations of the whole are not meetings of the Security Council in the sense stipulated in the Charter and in the Council's Provisional Rules of Procedure. They are held in private.

(b) Improvement undertaken by the Security Council so far

13. By the Presidential Statement of 16 December 1994 (S/PRST/1994/81) the Council declared its intention to increase its recourse to open meetings in particular at an early stage in its consideration of a subject. The Council retained its prerogative to decide when to schedule such public meetings. (See full text of the Presidential Statement.)

(c) Suggested improvements to the present practice:

14. (i) The Security Council should, as a rule, meet in public.

(ii) The Security Council should hold open and substantive orientation debates at the beginning of the

UN Security Council Under the Spotlight

5. The number of non-permanent members should be increased by 4, 5 or 6. In the event of 4 being the decision, the seats will be distributed according to the following pattern:

- (a) One to the African States;**
- (b) One to the Asian States;
- (c) One to the Eastern European States;
- (d) One to the Latin America and the Caribbean States.

** In case additional five seats being the decision, the additional fifth seat should be allocated to the African States.

6. In the event that no general agreement is reached on expansion of the Security Council in both categories of permanent and non-permanent membership, an expansion in the non-permanent category only will be considered.

III. Election

7. The General Assembly shall elect the new permanent members by a two-thirds majority upon endorsement of the respective region or in the lack thereof from the individual candidatures presented to it. Balloting shall continue until all allocated permanent seats have been filled by the required majority. This will take place subsequent to a decision to be taken by the General Assembly on the framework for the comprehensive reform of the Security Council.

IV. Veto

8. The veto as a voting instrument relates primarily to the decision-making process in the Security Council and is dealt with as such in the section covering "Decision-making in the Security Council" in Part B of this paper.

9. The question of the veto is closely linked to an increase in the number of permanent members. The view held by an overwhelming majority is that the veto is anachronistic and undemocratic and should be eliminated in a modernized United Nations. The veto should not perpetuate differences and discrimination among members of the Security Council on the one hand or between present and proposed new permanent members on the other. This view has been strongly underlined by the membership. However, the permanent five have indicated that they will not accept or ratify any Charter amendments which aim at abolishing or limiting the veto.

10. Several approaches to solve this problem have been suggested:

- no extension of the veto
- full extension of the veto
- full extension of the veto in principle but linked to a formula which would suspend the application of the veto by new permanent members for a period to be determined
- unilateral (voluntary or binding) declaration by a new permanent member containing a commitment not to resort to the veto (100 percent or partially; could also be applied to present permanent five)
- provision to enable a new permanent member to cast a negative vote without that vote constituting a veto if the member so declares (could also be applied to the permanent five)
- establishing a list - positive or negative - of matters which are not subject to the veto (applicable to both present and new permanent members)
- instituting some form of a collective veto for possible new permanent members (requiring 2, 3, 4 or 5 negative votes to constitute a veto in the sense now applicable to any of the permanent five)
- in addition to any of the above illustrations a recommendation by the General Assembly urging the permanent members (both present and new) to refrain from resorting to veto either generally or by the way of suggesting either a positive or negative list. Every effort should be made to avoid a veto and to

References

Annan, Kofi: In Larger Freedom, Mar. 21, 2005.

Leopold, Evelyn: Annan wants swift decision on U.N. council reform, Reuters, Mar. 20, 2005.

Shimbun, Asahi: Koizumi: No Shift in Article 9 for UN Security Council Bid, Global Policy Forum, Aug. 25, 2004.

Retrieved from "http://en.wikipedia.org/wiki/Reform_of_the_United_Nations"

The Pursuing appendix is a Guide and orientation literature of major reference to this topic.

1. The purpose of this conference room paper (presented below), prepared by the Bureau of the Open-ended Working Group, is to produce a distillation of discussions held during the two substantive sessions of the Working Group in 1997, recognizing that a comprehensive package needs to be formulated to begin negotiations to achieve general agreement on all aspects of the reform of the Security Council. The first part of this paper deals with the expansion and composition of the Council and the second part with the working methods of the Council, the transparency of its work as well as its decision-making process.

PART A: SIZE AND COMPOSITION OF THE SECURITY COUNCIL

I. Size

2. The size of the reformed Security Council, taking into account representivity and legitimacy and considerations of effectiveness and efficiency, should be from 24 to 26 through an expansion in permanent and non-permanent membership. The new permanent seats will be allocated to Member States representing both developing countries and industrialized countries.

II. Composition

Permanent Members

3. The number of permanent members should be increased by 5 or 6. In the event of 5 being the decision, the permanent seats will be distributed according to the following pattern:

- (a) One to the developing States of Africa;*
- (b) One to the developing States of Asia;
- (c) One to the developing States of Latin America and the Caribbean;
- (d) Two to industrialized States.

* OAU has made a case for two permanent seats for African States.

4. Given that permanent regional representation was discussed, it is not precluded that a region may determine its own selection taking into account regional considerations prior to the election by the General Assembly.

Non-Permanent Members

work harder to seek information from the real world and to consult with NGOs and policy actors of all kinds.

Council reform is a process for the long haul, not a quick fix. It must be based on ideas for a more democratic global future, not outworn concepts from the past like permanency and great power oligarchies. In the midst of the present diplomatic furor, it is time to take a more calm and long-term view. What kind of world do we want and how can we patiently find the way there? The Security Council is part parliament, part secret diplomatic conclave. Its procedures and working methods can be puzzling and mysterious. While the Council votes on its decisions in public meetings, it spends much of its time in private informal consultations, where ambassadors discuss, negotiate, persuade and pressure their colleagues, far from television crews and newspaper reporters and beyond the view of the rest of the UN's member states as well. The following pages provide information on the methods of work and procedures of the Security Council. It also links to Council resolutions and documents.

Security Council reform should focus on "changes in the decision-making process" rather than membership expansion or veto rights to improve the UN's multilateral nature, say Latin American analysts. Warning against the continued state of the Council as an "oligarchical, undemocratic mechanism lacking in transparency," this Inter Press Service article nevertheless falls victim to the membership debate and mainly argues over the prospect of Brazil as a new permanent Security Council member.

the threatened or “hidden veto” that casts a shadow over the Council’s proceedings at all times. If Germany, Japan, Brazil, India and the other aspirant states abandon their quest for permanency, they can provide major diplomatic muscle in this veto-restriction effort along with support for a regional approach to membership. The veto should be immediately ended in such cases as decisions on new UN memberships, election of the Secretary General and other cases rarely touching on core P-5 interests. Similarly, the 185 non-permanent states should make joint efforts to limit other special P-5 privileges, such as claims on high Secretariat posts and World Court seats. Eventually, in the more distant future, permanency itself should be negotiated into well-deserved oblivion and the oligarchy eliminated once and for all.

The spotlight on membership, permanency and Charter change has obscured the promising reform possibilities in the Council’s procedures and working methods – changes that can occur with far less difficulty. In the past fifteen years, the Council has slowly been reforming itself, largely under pressure from the ten elected members. The Council today holds more effective public meetings, consults better with non-Council actors such as Troop Contributing Countries, goes on missions to crisis areas, publishes its program of work and targets its sanctions better, to name just a few significant improvements. But much remains to be done. The Council must close the chapter on the famous “provisional” rules of procedure and adopt standing rules at long last. It must hold more open meetings. It must consider ways to draw support from the Secretariat and to have a more institutionalized presidency. It must devolve more work to subsidiary arrangements such as the team coordinators, lessening the burden of discussion imposed on the ambassadors. It must strengthen the work of its expert panels and bring them together into a united information-sharing process. And it must

representation on the Council, as a prelude to regional seats. Regional unions of states like the European Union or the African Union will lead in this direction. While the EU has developed furthest, other regional bodies may evolve quickly, including a proposed body in Latin America. In the meantime, regional groups can pool resources and policy coordination and take steps to make regionally-elected states far more responsive to regionally-agreed policy. Each region could have its own secretariat in New York that could strengthen its own elected members and promote common policies with no Charter revision required. This would help small and poor nations to enlarge their capacity and enhance their ability to participate in the Council on a strong footing. A small state with only three or four diplomats on its Council team suffers from a huge disadvantage compared to members with teams of 20 or more. That same small state, supported by a number of experts from a permanent regional secretariat, would magnify its capacity. The regional secretariat would also give elected members access to institutional memory of the Council, narrowing the huge advantage now held by the P-5. To further strengthen regional ties, member delegations could also include diplomats from other regional countries. Brazil and Argentina have already exchanged diplomats during recent Council terms. Other states could act likewise. But real progress can only take place if stronger regional states give up their hopes for permanent seats. When these states realize that progress depends on common action with their neighbors, they can promote common interests and not theirs alone.

Reform of the Council must seek to restrict (and eventually eliminate) the veto, but this obviously cannot be done in the near future through Charter revision, which itself is subject to the veto process. Instead, states must mobilize pressure and persuasion to get P-5 members to limit their veto use, especially

leaving the elected members (however numerous) more powerless and frustrated than ever.

In recent years, many ambassadors of elected Council members, from all regions and state types, have spoken privately against enlargement, based on their own two years of real Council experience. Such views have been especially striking since they have often run counter to the pro-expansion positions of their national governments. Ambassador Peter van Walsum, who represented the Netherlands on the Council in 1999-2000, was one of these many practical dissenters. In 2005, from retirement, he wrote a forceful commentary in the *Financial Times*, concluding that "No one can seriously believe a council with 24 members can be more effective than one with 15, but it has become politically incorrect to point this out."

Member states often argue that added members will make the Council "more representative." But this is only marginally the case. Adding members adds more states, with their own state interests. Such members only weakly "represent" their region or state-type (poor, island, small, etc.), since there is no system of accountability. Instead, they act primarily on the basis of their own national interest. If they are large regional hegemony, they may seek to increase their hegemony at the expense of other regional states. If they are states involved in civil conflict, they may seek to block Council remedial action (Rwanda notoriously sat on the Council during the genocide) with negative effects on many neighbors. And if they are small and weak states, they may be exposed to great power pressure, bowing often to threats or blandishments and voting according to the interests of the mighty, not the interests of regional neighbors and friends.

Conclusion

Informal regional arrangements provide the best route to

the Uniting for Consensus resolution in July, and known as the “Green Model,” proposes simply an expansion of ten more elected seats, with all elected members being able to stand for re-election and win additional two-year terms. These proposals are greatly preferable to adding permanent members but they have a serious disadvantage – they add many new members to the Council, making it extremely unwieldy.

Enlargement is Ineffective

The Council is not a legislature, but rather a body that combines quasi-legislative authority in security emergencies with power for rapid executive action. With fifteen members, the Council is already past the outer limit of the size-efficiency range for an executive body with such big responsibilities. Even in private consultations, ambassadors frequently read lengthy official statements, prepared in capitals. A single round of such “discussion” can take half a day, preventing swift and decisive action. Negotiations are laborious among such a large number of members, and consultations with capitals, time zone differences, and multiple languages add to the burden. Ten or eleven new members would create a hopelessly awkward and inefficient institution.

In a famous essay, historian C. Northcote Parkinson used the history of the British cabinet to demonstrate what happens when a body goes past the most efficient size. Ample academic literature makes the same point – when committees get too large, they give rise to executive committees that do all the serious work, or else (worse still) the original body becomes dysfunctional and irrelevant. At the UN, an enlarged ECOSOC stands as a clear example of how greater size detracts from effectiveness. An enlarged Security Council would only reinforce the power of the P-5 (or P-11) as an executive committee,

only partially. Since their votes would be important in Council deal making, they could still exercise powerful blocking action and impose their national interests in a manner not altogether different from their veto-wielding colleagues.

Burden of More Permanent Members

The five permanent members have two well-known Council advantages – continuous membership and veto power, both privileges provided in the Charter. But permanent members have wrested many more special privileges and perks for themselves. They insist on the right to control certain high-ranking UN posts and to name the tenants in those posts (or at least have a large influence over who among their nationals may occupy them). They intervene regularly in the workings of the Secretariat and disproportionately influence the wording of reports and the shaping of initiatives. They insist on the right to have one of their nationals sit as a judge in the World Court, so that their interests will be represented there. And they even have their own private lounges at UN headquarters. These privileges for the Five place a heavy burden on the UN, reducing, as a consequence, the rights and privileges of all others. Adding five or six more states in this “first class” category would be a ruinous development.

The Secretary General’s Panel on “Threats” proposed a new type of Council membership, that is to say a middle tier that would be elected but for longer terms, so as to provide a semi-permanent status for middle powers. This solution, sometimes referred to as “Model B” or the “Blue Model,” is seen as a kind of consolation prize for Germany, Japan, Brazil and the rest. Further, by providing a new category of longer Council terms, it recognizes the problem of the very short, two-year terms that elected members have at present. Another proposal presented in

future anomalies and provides no avenue for normal evolution as states' status and power rises and declines in the international system. One ambassador from an elected delegation in the Council called the permanent members mockingly the "H-5" or Hereditary Five, to highlight the anachronism of their status in a world that aspires to democracy. The present five permanent members already burden the Council heavily. Ten or eleven permanents would make matters much worse. Their presence would block future reform and make limitation or outright elimination of permanency far more difficult.

The Council needs the involvement and support of major states to do its work effectively, but the permanent members often fail to meet their responsibilities. Permanent members have offered very few troops and military support to the Council's peacekeeping operations and some permanent members have even been seriously in arrears with their UN assessments, putting the organization's finances in danger, and preventing needed peacekeeping operations because of funding caps. An unspoken but key reform issue is: how to make those with the most influence and resources more supportive of the Council and of the UN, without the UN giving in to their blackmail and allowing them to call the shots because of their major-supporter status?

Permanent members, through their veto and veto-threat, prevent the Council from acting on important matters of peace and security that fall within their national interest. Five permanent members already prevent the Council from acting on a very wide range of topics. Five or six new permanent members would exclude many more matters. Indeed, eleven permanents might exclude virtually all topics from the Council's agenda, making effective Council action all but impossible. The aspirants claim that they are ready to agree not to use their veto for fifteen years and presumably this would reduce the problem of blockage, but

claims two new permanent seats of its own and has at least five aspirants, among whom South Africa, Nigeria and Egypt have the strongest claims. In seeking new permanent seats, these 7+ nations must curry favor with the P-5, who can veto their bid for permanent membership. So the aspirants give up at least part of their independence on the world stage and they abandon (for the time being) alternative reform projects that might be more innovative, lasting and democratic.

Manipulations of Permanent Member Candidates

Japan and Germany have realized that they cannot reach permanent status without other new permanent members from Asia, Africa and Latin America. Ironically, however, these Southern partners make the Japanese-German bid even more unattainable. Each additional candidate for permanent status stirs the opposition of its own regional rivals, multiplying the number of opponents. Thus Pakistan opposes India, Argentina and Mexico oppose Brazil, South Korea and China oppose Japan, and Italy opposes Germany, that is to name only the best-known cases. In Africa, with many candidates in the wings, rivalry has become even more intense. This complex political geometry assures broad opposition and guarantees defeat for the aspirants. Opponents have come together in an organized grouping called "Uniting for Consensus". The considerable interest attracted by the Uniting for Consensus group and the modest number of co-sponsors of the G-4 proposal suggest the looming collapse of the G-4's reform initiative.

If the G-4 resolution fails, as it likely will, the Council will escape from a dangerous and crippling reform. As the past sixty years have demonstrated, permanency of membership makes the Council inflexible and unable to accommodate change. Like "president for life," permanent membership sets the stage for

them to influence the views of their governments. It does not seem unrealistic to expect that consensus among developing countries on UN reform can be achieved in the forthcoming years. Policy-makers should not lose sight of the fact that UN reform of the kind discussed here has enormous ramifications for the future of developing countries.

Rejecting Charter-Changing Reforms

Changes in the UN Charter, like all constitutional changes, must command a very high degree of support in the international community. Proponents of any Charter-based reform plan will face great difficulty in winning the necessary two-thirds vote in the General Assembly and still more difficulty obtaining ratifications from two-thirds of all member states, including the mandatory endorsement of the five permanent members. Assent and ratification by the P-5 will be the most difficult (and unlikely) of all. In spite of public declarations to the contrary, the P-5 are content with the present arrangements and oppose any changes that might dilute or challenge their power or expand their "club." China has already announced it will block permanent membership for Japan and the United States has suggested that it will only support Council reform that commands an implausibly "broad consensus."

Middle Powers Pursue Permanency

Influential middle powers Japan, India, Brazil, and Germany have come together as the Group of Four (G-4), supporting each other's bid for permanent seats on the Council. Brazil would be the only permanent member from Latin America, India and Japan would bring Asia's permanent seats to three, while Germany would bring Europe's permanent seats to four. Africa

many Republicans of the UN system will lead American policy-makers to block any efforts to empower developing countries. He also characterizes Japan and Germany as distracted supporters of fundamental UN reform - Japan due to its growing regional focus and Germany due to its preoccupation with economic and environmental issues. The conclusion therefore is that if the G7 are indifferent, then fundamental reform is unlikely.

This defeatist line of argument does not take into account the power of developing countries as a bloc to bring about change. The NAM consists of 114 developing countries, which makes up almost two-thirds of the General Assembly, and its power to influence UN reform should not be underestimated. The UN Secretary General has publicly recognized the importance of positions taken by NAM, suggesting that objections held by NAM members, as a whole would probably prevent certain proposals from being realized. Kofi Annan specifically referred to the objection of NAM members to the provision of a permanent seat to Germany and was of the view that their objection made German inclusion unlikely.

The Need For a Compromise

The prospects of the above proposal for substantive UN reform being accepted by two-thirds of the General Assembly and the five existing permanent members will largely depend on the political will of Southern countries to compromise and agree on a common position. NAM has proved to be a house divided in the past on many issues but the challenge to South Africa as it heads the organization over the next three years will be to unite the South. One way in which South Africa can hope to achieve this would be to reach out to civil society organizations within the South, many of which are pro-UN reform, in an effort to get

truly influential international actor. According to the South African department of foreign affairs, South Africa's contribution to the United Nations is currently a substantial sum, and permanent member status would only involve a one to five percent increase in this amount. A rotational system might also impede the ability of permanent members to develop fully the necessary structures and mechanisms within its own governing system to engage with the Security Council before their term expire.

In addition to objections concerning the viability of rotational seat system, there could possibly be opposition to the argument for extending the veto power to new members, even with stringent limitations. The point that has been made in the past is that a proliferation of veto holders would paralyze decision-making in the Council by doubling the number of potential naysayers and making it difficult for the Council to act promptly and effectively. This potential problem could be resolved by increasing the number of vetoes necessary to block the adoption of a resolution to a minimum of two. The existing permanent members will oppose the curtailment of veto power but will have a hard time ignoring the demands of the overwhelming majority of the General Assembly, of whom more than 95 per cent support future restrictions on the use of the veto.

Another challenge to the position outlined here is American professor Craig Murphy's argument that the ambivalence and disunity of the Group of 7 assures that no more than piecemeal UN reforms are likely in the near future. Murphy has pointed to France and Britain's disinterest in changing the current system of Council membership as it will diminish their influence, as well as the lack of political will on the part of the Canadian and Italian governments to use their influence to ensure substantive UN reform. As for the United States (US), Murphy contends that the conservative nature of the US Congress and the distrust of

and Sweden to contend.

Veto power should be extended to incoming permanent members and its use limited to actions taken under Chapter VII of the UN Charter.

Objections to Such Proposal

The viability of such a position on Security Council reform may be challenged on a number of fronts. One foreseeable objection may be to the recommendation for rotational regional seats. Rotational seats may be seen as discriminatory by some in the South, when powerful Northern states are guaranteed consistent influence as existing permanent members. While a rotational seat system for incoming members is discriminatory there is little hope that the existing permanent members would forego some of their power in order to create regional seats across the board. Regional hegemony like Brazil and India have already stated their objections to a rotational seat system. This is problematic given that other powers such as Argentina, Mexico, Pakistan and Indonesia insist on this system. Developing consensus within the South will require compromise between these positions.

It is also questionable whether African countries have the financial resources to assume permanent status, even within a rotational system. While it is true that the majority of African states would have difficulty mobilizing the resources for such a position, key African states like Zimbabwe, South Africa, Kenya, Tunisia, and Nigeria claim the ability to assume such responsibility. Within South Africa skeptics have challenged the wisdom of diverting much needed resources from development projects to finance a term for South Africa on the Security Council in the permanent category. The additional costs of permanent status are not significant in real terms, however, especially given the opportunity for South Africa to become a

Existing permanent members

United States

Russia

China

Britain

France

Additional permanent members

2 African seats

Asian seat

Latin American seat

Industrialized country seat

Existing non-permanent members

2 Asian seats

3 African seats

2 Latin American seats

Eastern European seat

2 Western Europe and others

Additional non-permanent members

2 African seats

2 Asian seats

Latin American seat

Arab seat

The permanent African seats should be rotating, enabling a number of key African states to exercise their influence and share the cost of permanent member status. Asia and Latin America can decide as regions whether or not their permanent seats should be rotational.

One permanent seat should be reserved for industrialized countries enabling states such as Germany, Japan, Canada, Italy

members have not stated clear objections to the extension of veto power to new permanent members, but oppose any limitation of the veto power.

The Organization of African Unity (OAU) has argued for an expansion of the Security Council to bring its total number to no less than 26 members. According to the OAU proposal, Africa should have at least two permanent rotational Security Council seats and five non-permanent seats. The representatives for the permanent seats would be nominated by the region and elected by the General Assembly. The OAU has stipulated that limitations be placed on veto use.

NAM pronouncements on Security Council expansion have been noticeably vague. The Movement argues for an increase in membership by no less than 11 states but does not specify to which regions these seats should be allocated. South Africa has officially supported the OAU position to expand the Security Council to 26 members and create a rotational seat system. Its position on the veto power has been that the veto should either be abolished in a new Security Council or extended to incoming members.

Recommendations for a restructured Security Council

As chair of the NAM South Africa will have the opportunity to present a detailed and clearly defined position on the reform of the Security Council to the South and attempt to rally developing countries behind a common proposal. To truly democratize the Council South Africa would need to advocate for the elimination of all permanent seats and the creation of regional seats elected by the General Assembly, although this would not be acceptable to the existing permanent members. It is recommended that South Africa adopt the following position on Security Council reform:

Expand the Security Council to a total of 26 members, broken down as follows:

to agitate for the democratization of this body, which would only see their power reduced.

There is currently a consensus among the developing countries that the structure of the Security Council is anachronistic and unreflective of the current realities of the post-cold war world. Developing countries now make up more than two-thirds of the total UN membership, but are grossly underrepresented on the Security Council. This can be explained by the fact that many did not exist as sovereign independent states at the time the organization was founded.

Some in the developed world would rebut the arguments of developing countries. They claim that the Security Council was never designed to represent the UN membership geographically, but was intended to be a concert of great powers that had the right to make major decisions by virtue of the fact that they held economic and military power. However, greater representation of developing countries on the Council is now more important than ever, considering the frequent intervention of the UN in conflicts occurring within the South. The more representative the Council, the more legitimate its actions will seem and the easier it will be to build consensus and have its actions carried out.

Additional Perspectives on SC Reforms

While it is generally accepted that the Council should be enlarged to make it more representative, the United States, France, Britain and Russia are opposed to any enlargement that will bring its total number to over 23 members. The United States insists that Germany and Japan should be included among the new permanent members, as they are both the world's second and third largest economies and UN dues payers, thus giving them the right to greater influence. Permanent

reform, however, have not been met with enthusiasm by the G7. Scholars of International Organizations have argued that South Africa, as chair of the Non-Aligned Movement for the next three years, should unite Southern countries on this issue. Only then can the Movement fully utilize its leverage in the United Nations to bring about Security Council reform.

The subject of United Nations (UN) reform has attracted increased attention over the past year, following UN Secretary General Kofi Annan's proposals for the reform of what is seen as a beleaguered organization. The issue of UN reform featured at the Non-Aligned Movement (NAM) summit held in Durban in September and is likely to remain prominent on the NAM agenda over the next three years, with South Africa as NAM chair.

Kofi Annan's reform proposals have focused on the UN Secretariat, calling for administrative changes to improve the functioning of the UN system. This is in line with the agenda of powerful Northern countries that seek to downsize UN operations and eliminate bureaucratic waste. The United States, in particular, has been able to ensure that administrative reform takes place by using the financial whip and withholding its dues to the organization, which amounts to almost 80 per cent of the total arrears owed to the organization.

While many of these measures are necessary to enhance the effectiveness of UN operations, larger issues of UN reform such as the democratization of certain UN structures have not been adequately addressed by recent reform initiatives. It is developing countries that tend to be more concerned with substantive reform like the restructuring of the Security Council. The reform of the Security Council is crucial given its responsibility for the maintenance of international peace and security. It is clearly not a priority for the permanent members of the Security Council, the US, UK, France, Russia, and China,

"We will not enjoy development without security, we will not enjoy security without development, and we will not enjoy either without respect for human rights," he said.

The report comes two years after the US-led invasion of Iraq, which took place without explicit Security Council authorization.

Mr. Annan has repeatedly indicated to the current threats such as civil violence, organized crime, terrorism and weapons of mass destruction, as well as poverty and disease, were interconnected. "I am profoundly convinced that the threats which face us are of equal concern to us all," he told the General Assembly.

The Secretary General called on UN members to agree on a definition of terrorism and to take urgent steps to prevent nuclear, chemical and biological weapons from getting into the hands of terrorists.

In one of his reports, Annan suggests "any action constitutes terrorism if it is intended to cause death or serious bodily harm to civilians or non-combatants with the purpose of intimidating a population or compelling a government or an international organization to do or abstain from doing any act".

Mr. Annan also called on developed countries to increase their spending on development and debt relief, to help achieve targets on halving extreme poverty and achieving universal education. He declared a policy of zero tolerance for sexual exploitation and called for better oversight of UN contracts.

And he proposed a new human rights body and gave his backing to the idea of expanding the 15-member Security Council to 24. Many of his suggestions are based on the recommendations made last year by a panel that he commissioned.

Developing countries have argued that the structure of the Security Council is anachronistic and unreflective of the current realities of the post-cold war world. Their proposals for its

course, and all of President Bush's moves to counter this keep returning to the basic question of the North actually possessing nuclear weapons. Reality is a powerful deterrent to nuanced arguments forbidding it.

Kofi Annan's Stand of the SC

UN Secretary General Kofi Annan has urged governments to endorse "bold and far-reaching" reforms of the body of the UN. They include enlarging the Security Council, setting out rules on when it can authorize military force, and an agreed definition of terrorism.

The proposals are designed to ensure the UN, which was shaken by the bitter debate over the war against Iraq, remains at the heart of world security.

Mr. Annan repeatedly asserted that the UN must be brought in line with "today's realities". The reform proposals come at a time when the world body faces criticism over its management of the oil-for-food program in Iraq and allegations of sexual abuse by UN peacekeepers in the Democratic Republic of Congo.

The reforms proposed should be discussed by a meeting of world leaders attending a UN summit first, and must then be endorsed by the General Assembly.

Mr. Annan said: "This hall has heard enough high-sounding declarations to last us for some decades to come. We all know what the problems are and we all know what we have promised to achieve. What is needed now is not more declarations or promises, but action - action to fulfill the promises already made."

In a report setting out the reforms, Mr. Annan urges governments to "act boldly" and adopt "the most far-reaching reforms in the history of the United Nations".

developing nations at a disadvantage, what hope can there be of overcoming this handicap? The answer lies within the question itself.

If weaker states hope to rearrange the world order more equitably, they must first defeat the complexity that maintains it. Free traders must be forced to explain why their faith in economic freedom hasn't expanded to include people, suffice it to say here why? When money, machines, and intellectual capital are free to roam the planet, people are still confined to their lands of citizenship.

The P-5's calls for restraint from further nuclear development and deployment must be met with demands for a timetable for disarmament. Our continuing membership in the United Nations, or troop deployments to support other people's wars under questionable UN auspices should be linked to reform for equity in its structure, elimination of veto powers, and moving a few of its arms outside North America and Europe.

These expectations aren't new; what is important is that they not be repeatedly diluted at the point of negotiation, and that any agreement with the developed nations be judged against these basic demands. Their value is amply demonstrated by the few instances where the global order's imposition of western authority upon developing nations have been successfully defeated.

To Indians, the most familiar of these exceptions is the Nuclear Non-Proliferation Treaty. By rejecting the treaty's apartheid framework at the outset, India defeated the various mechanisms of scrutiny and sanction by which other nations were contained. Five years after the tests at Pokhran invited rhetorical condemnation from one and all India's nuclear ambitions have reached more or less the same plane of acceptance as those of the P-5.

North Korea is now pursuing a similar outside-the-bounds

planet's majority, how is it that the WTO, which affords neither advantage to the global powers, is a similarly powerful instrument of their designs upon the world?

Although hundreds of billions of dollars are funneled to American and European agri-businesses each year from their governments, within the WTO there is disagreement over whether these constitute unfair subsidies. It would seem a straightforward matter to decide whether governments are giving their citizens a competitive leg up, but in fact even identifying a subsidy can be a difficult proposition in Geneva.

Governments can support their industries in many ways -- erecting tariffs, providing cheap credit for exports, guaranteeing price support, among others -- and developed nations have a fuller range of these options. By selectively eliminating only those support systems that developing states can also provide it is possible to pretend that the playing field is level.

And when those subsidies that remain are attacked as unfair, the typical response is to draft extensive 'new' proposals with a different distribution of the same subsidies, each time providing lengthy legal and economic reasoning to justify the shift. This is a nimble approach, where each criticism is met with a revised offer that merely rearranges the same cards.

Developing nations can contend with this process only if they too maintain armies of professionals to challenge every turn, an unrealistic expectation.

More typically, countries lacking the resources and mechanisms to question the validity of each revision eventually yield. Agriculture is but one example; other agreements that are similarly unfair are now in the works in other industries namely, health care, tourism, intellectual property, drugs, etc.

What options remain, then? If differences of opinion must be sorted out through complex institutions and processes that place

India's case especially on economic, military, democratic and other grounds, is so compelling that almost any reconfiguration of authority will strengthen its hand. To remain eligibly at the verge of power forever is irrelevance of a particularly frustrating kind.

But, why? If the great powers economic, military, and other capabilities are truly significant, and their democratic credentials are a shining example, then, why has it remained impossible to advance legitimate claims to a greater share of global authority?

The answer lies in separating the fact of great powers being lumped with the world's disenfranchised states from the processes by which this occurs. There is a method to the institutional madness that suffocates the developing world, and the powers-that-be, have developed the infrastructure to deploy it in ways advantageous to them. And although the spotlight of criticism has shone mostly upon the UN, the World Bank and the IMF, to really understand how powerful nations have institutionalized their advantage, look to that other multilateral body specifically, the World Trade Organization.

Placing the WTO in the Picture

At the WTO, the disproportionate voting rights that the P-5 have in the UNSC and the controlling shares rich nations hold at the financial institutions are both absent. Nonetheless, during the last decade this one-nation-one-vote institution has emerged an equally powerful organ, as important to securing the advantage of the developed countries as the conventionally vilified three.

How? If veto power in the Security Council is an intolerable remnant of colonial power, and if the stacked boardrooms of the IMF and WB promote organized economic crime against the

it maintains lean unfairly against their interests. Through various arms of the UN, most importantly the Security Council, decisions are made that favor a select few nations, primarily the Council's permanent members, but also to a lesser degree Japan, Germany, Israel, and others that are part of the western alliance. On most international issues, nearly all exercise of political power reflects a balance between these countries' interests.

Understandably, it has been often demanded that this should change. First, it is argued that the world today is nothing like it was in 1945, when the UN was established, and newer arrangements of power are therefore needed.

Second, the UN's own professed goals namely, the promotion of freedoms, rights, etc around the earth, demand a more equitable order, not the perpetual denigration of some states by others. Various ideas have been put forward to reduce the imbalance of power: the inclusion of more states in the Security Council, the elimination of veto powers, greater authority for the General Assembly, etc.

Nonetheless these arguments have routinely been defeated, and the lip-service paid to the issue is readily understood as such by one and all. The 10-year old United Nations Open Ended Working Group on the Question of Equitable Representation on and Increase in the Membership of the Security Council and Other Matters related to the Security Council, its never-ending title notwithstanding, just finished yet another of its regular reports. Among the chief recommendations is that during the next annual session of the General Assembly the inquiry should continue, and a further report be submitted.

The Permanent Five, namely, Britain, the US, France, China and Russia and especially the first three of those are routinely assailed by other states for thwarting all efforts at reform. New Delhi has been particularly bitter, for it correctly sees itself as among the most likely capitals to gain from any change.

Shallow “realist” thinking and the narrow state-interest of aspirants to permanency will not produce the needed innovation.

Expanding Perspective of Security Council

It has become a well-known notion by all concerned that the Security Council reflects the global power structure of 1945, when most of today's nations were still under colonial rule. In 1965, under pressure from a growing membership, the UN added four new elected members to the Council, bringing its total membership to 15. But the five principal World War II allies clung to their privileged status. They remain "permanent" and have the power to veto any Council decision. This arrangement makes the Council both undemocratic and ineffective. The veto-wielding permanent members (P-5) prevent many issues from reaching the Council's agenda and they often selfishly bar widely agreed and much-needed initiatives. Despite the ten elected members, the Security Council remains geographically unbalanced and seriously unrepresentative.

For more than a decade, the UN General Assembly has debated Council reform but has been unable to reach agreement. At the heart of this stalemate lies a conflict over claims to new permanent Council seats. Germany, Japan, Brazil, India, South Africa, Nigeria and others have demanded this special status and they have won some support for their bid. But the P-5 prefer to keep their own monopoly. And many other states firmly oppose the creation of new permanent seats, insisting that the Council should only be enlarged with new elected members.

Almost from the founding of the United Nations, smaller countries around the world, and a notably large one in South Asia, have complained that the global body and the world order

Council function effectively and fairly in a world where great powers, like Bulldozers, force their way throughout the global landscape? Powerful governments that claim to champion “freedom,” “democracy,” and “good governance,” have been known to behave despotically in the international arena, bending small states to their will and acting in violation of international law. Such powers sit in the Council and cannot be expected to solve problems that they themselves have created. This can be called the “foxes guarding the chicken coop” problem. Some reform proposals, couched in democratic language, would multiply this problem ultimately enlarging the oligarchy by adding five or six other powerful governments. More permanent members would scarcely make the Council more representative, accountable, transparent, legitimate or even-handed. Self-interest, not democracy, motivates these membership claims and a Council loaded with more permanent members would suffer from gridlock and political sclerosis.

Realism and the Security Council

Some scholars and think-tank analysts have argued that reform must bow to “realism” and that the Council must reflect the actual distribution of wealth and power in the world, not abstract ideas of fairness and justice. This line of argument shows an important conundrum in Council reform. How can democracy operate in a state system with such huge global disparities of wealth and power? Clearly, the answer cannot be a Council composed largely or entirely of major powers. Such a body could never command sufficient legitimacy much less arrive at fair and effective decisions. Reforms that appear “realistic” today would soon prove thoroughly un-realistic, leading to further domination, bitterness, destabilization and violence. Effective reform can and must solve this problem.

term passengers on a long distance train. In spite of some minor improvements in working methods, the Council remains inflexible, oligarchic and out of touch with the world.

Democracy and the Security Council Reform

Calls for Council reform began in the early 1990s, in response to the Council's controversial action and inaction (Iraq and Rwanda for example) and the Council's growing activity in the post-Cold War period. Critics of the Council made seven demands namely that the Council be:

more representative

more accountable

more legitimate

more democratic

more transparent

more effective

more fair and even-handed (no double standards).

Such demands seem reasonable, but they are not easily compatible. A Council of forty members, for example, might be more representative, but it would hardly be more effective. Still, many reformers have sought a more broadly democratic institution that would weaken the oligarchy and create a more diverse and broadly representative body. But reform action has to confront many questions: How best to promote accountability, transparency or other sought-after qualities? How to win political support for a reform package that the oligarchs must accept? And how to bridge the gaps between diplomatic rhetoric and institutional reality?

Lack of Democracy vs. Slogans

Reformers sometimes ask: how can even the best-organized

criticism as a self-appointed oligarchy. But for more than a decade, nations have been debating Council reform in the UN General Assembly without result. Change in the Council's membership, the thorniest issue of all, requires revision of the UN Charter. Proposals have come and gone, but no membership plan has yet won the needed support for such a major institutional change. At present, a new burst of diplomatic energy has enlivened this important but much-misunderstood issue.

Membership Change is not the Sole Case

The debate on membership expansion (and new permanent members) attracts most of the attention, but Council reform involves much more than the chairs around the table and who sits in them. The Council is far too loosely organized and depends far too much on the management of the permanent five (P-5). By design, it has only minor institutional support from the Secretariat, placing impossible burdens on the delegations of elected members and weakening all efforts at institutional development, precedent-setting and organized institutional memory. Incredibly, the Council's rules of procedure remain "provisional" after nearly sixty years of operation. The Council's influential presidency changes constantly in a monthly rotation, producing an organized confusion. Most of the Council's business takes place behind closed doors, in "consultations of the whole," away from scrutiny and accountability and lacking any record (such as minutes) that could be referenced by future members. The Council passes many resolutions but only haphazardly enforces them, fueling resistance to perceived "double standards" in its actions. Too often it seems the captive of great power politics with little connection to the needs of the world's peoples. The ten elected members of the Council say they feel like "tourists" or short-

members should be permanent or have veto power has become a major obstacle to Security Council reform. Brazil, India, Japan and Germany want a permanent seat in the Council, and have threatened to reduce their financial or military troop contributions to the UN if they are not rewarded with permanent member status. African countries have also expressed the need for permanent African representation in the Council to bring an end to the hegemony of northern industrialized nations in the powerful UN organ.

Scholars of International Relations argue that adding more permanent members to the Security Council would enlarge a discredited oligarchy rather than build for a democratic future. They also oppose the addition of elected members, arguing that an expanded Council would be too large to function effectively and not substantially more representative of all concerned nations. Instead, they propose a process of stronger regional representation as a future-oriented approach that can develop in stages and without the headache of Charter change.

Difficulty in Reforming the Security Council

In a world torn by war and violence, all parties concerned express the need for a far better Security Council to promote international peace and security and defend international law. Since the Council plays a much more active role than in the past, its failures are more evident and its reform is more urgent than ever. But the path to reform is exceedingly difficult. Nations can agree on the Council's shortcomings, but they differ sharply on the necessary solutions. All agree, for example, that the Council's membership and institutional structures reflect outdated geopolitical realities and political thinking, shaped by the world of 1945. The five permanent members, with their vetoes and many special privileges, now arouse widespread

There are two categories of membership in the UN Security Council: permanent members and elected members.

The Council has five permanent members, namely: People's Republic of China, France, Russian Federation, United Kingdom, United States of America.


The permanent members were originally drawn from the victorious powers after World War II. In 1971, The people's Republic of China replaced the Republic of China as the China representative in the UN. In 1991, Russia became the successor to the seat originally held by the Soviet Union, including the seat in the Security Council. Currently the five members are the only nations permitted to possess nuclear weapons under the Nuclear Non-Proliferation Treaty, which lacks universal validity, as not all nuclear nations have signed the treaty. This nuclear status though, is not the result of their Security Council membership. Moreover North Korea, India, Pakistan, Israel (allegedly; Israel has never admitted to nuclear weapons possession), and some other countries that are not permanent members of the UN Security Council do possess nuclear weapons outside of the anti-proliferation framework established by the Treaty.

Each also have veto powers to void any resolution, a single blocking vote that outweighs any majority. Ten other members are elected by the General Assembly for 2-year terms starting on January 1, with five replaced each year. The members are chosen by regional groups and confirmed by the United Nations General Assembly. The African, Latin American, and Western European blocs choose two members each, and the Arab, Asian, and Eastern European blocs choose one member each. The final seat alternates between Asian and African selections.

For many years, some member-states have been advocating expansion of the Security Council, arguing that adding new members will remedy the democratic and representative deficit from which the Council suffers. Disagreement on whether new

UN Security Council Under the Spotlight

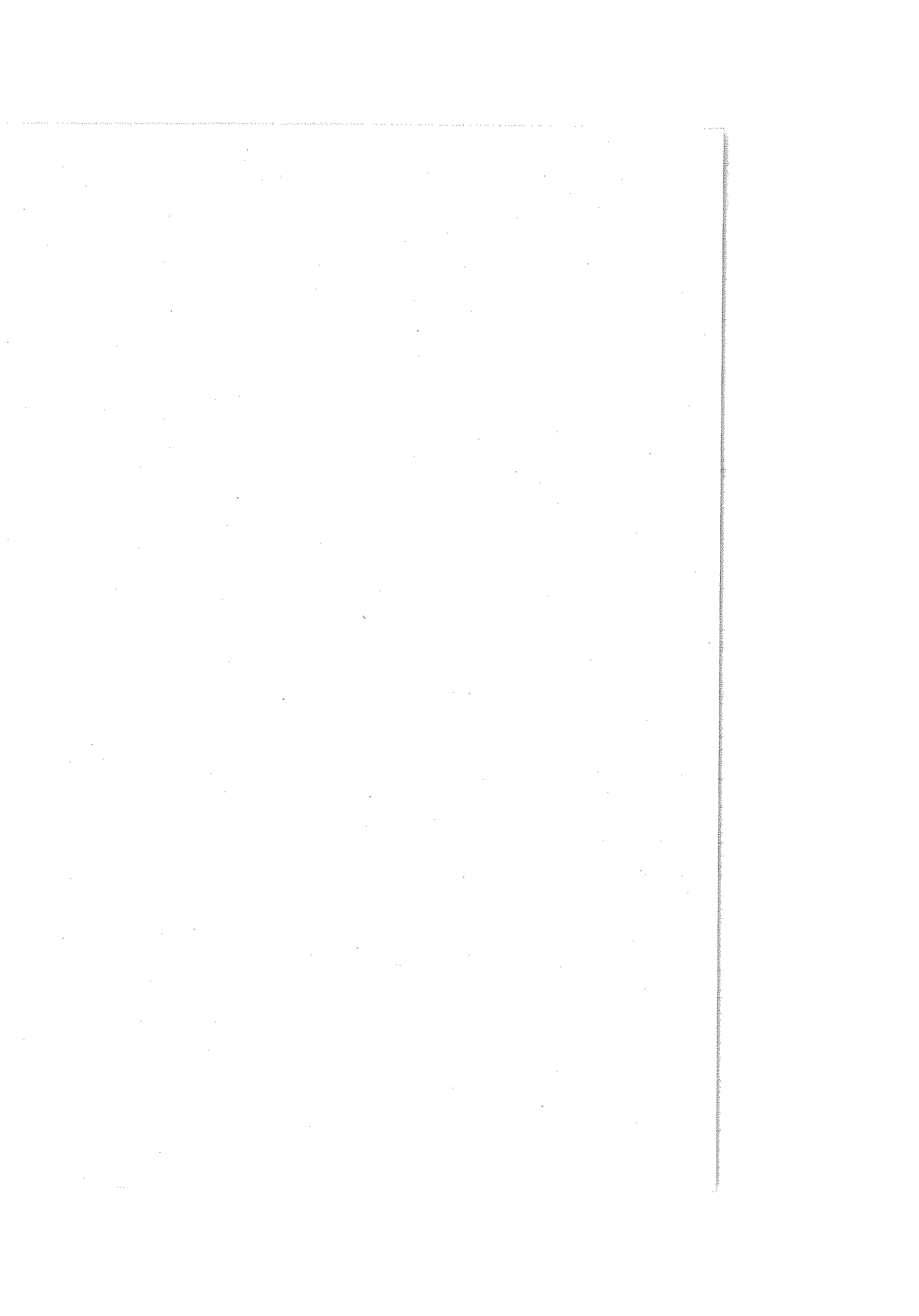
Professor Michel NEHME*

 The United Nations Security Council is the most powerful organ of the United Nations. It is charged with maintaining peace and security between nations. While other organs of the UN only make recommendations to member governments, the Security Council has the power to make decisions which member governments must carry out under the United Nations Charter. The decisions of the Council are known as UN security Council Resolutions.

A representative of each Security Council member must always be present at UN headquarters so that the Council can meet at any time. This requirement of the United Nations Charter was adopted to address a weakness of the League of Nations since that organization was often unable to respond quickly to crises. The presidency of the security council is rotated and lasts for one month.

The role involves setting the agenda, presiding at its meetings and overseeing any crises. It alternates in alphabetical order of the members' names in English.

*Academician and researcher



Resumés

- **Ihsan MORTADA**
 - *Le retrait israélien de la bande de Gaza:
Un besoin israélien et un gain palestinien* 99
- **Dr. Walid Ramez ARBID**
 - *Les relations franco-américaines: Une vision Galiléenne* 101
- **Ali Houssein BAKIR**
 - *La Russie réussira-t-elle à casser l'unilatéralisme américain?* 102
- **Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER**
 - *Les motifs nucléaires iraniens et les efforts internationaux
pour apaiser la crise* 103
- **Dr. Bassam EL HAJJAR - Dr. Wadad SAAD**
 - *L'évolution des fonctions des Banques Commerciales* 104



Comité Consulatif

Dr. Nassim EL-KHOURY Dr. Michel NEHME
 Dr. Adnan AL-AMIN Dr. Hassan MNEIMNE
 Dr. Ilham MANSOUR..... Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

- UN Security Council Under the Spotlight
 *professor Michel NEHME* 5
- Union Européenne et Unité Arabe: Etude Comparative
 *Rudyard KAZAN* 55

Summaries

- *Ihsan MORTADA*
 - *The Israeli withdrawal from Gaza:
 an Israeli need and a Palestinian gain.....48*
- *Dr. Walid Ramez ARBID*
 - *The French-Amerivan relations: A Galilean vision50*
- *Ali Houssein BAKIR*
 - *Will Russia succeed in breaking the American unilateralism?51*
- *Général (R.T.D.) Nizar ABDEL KADER*
 - *The Iranian nuclear motives and the international efforts
 to appease the crisis52*
- *Dr. Bassam EL HAJJAR - Dr.Wadad SAAD*
 - *The Evolution of the Functions of Trade Banks53*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE



LEBAN		LEBANESE NATIONAL DEFENCE	
DEFENSE	NATIONAL	LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL DEFENCE
NAT			LEBANESE NATIONAL DEFENCE
LEBANESE NATIONAL DEFENCE		LEBANESE NATIONAL DEFENCE	
LEBANESE NATIONAL DEFENCE		LEBANESE NATIONAL DEFENCE	
LEBANESE NATIONAL DEFENCE		LEBANESE NATIONAL DEFENCE	
LEBANESE NATIONAL DEFENCE		LEBANESE NATIONAL DEFENCE	
LEBANESE NATIONAL DEFENCE		LEBANESE NATIONAL DEFENCE	
DEFENSE	LEBANESE NATIONAL		
AL DEFENCE		LEBANESE	TIO